

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات على الأداء المالي
(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في
بورصة فلسطين)

محمود محمد محمود ارفاعيه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ - 2021م

أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي
(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في
بورصة فلسطين)

إعداد

محمود محمد محمود ارفاعيه

بكالوريوس علوم تنمية من جامعة القدس/ فلسطين

المشرف: د. كامل ابو كويك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج المحاسبة
والضرائب/جامعة القدس - فلسطين

1443هـ - 2021م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي
(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة
فلسطين)

اسم الطالب: محمود محمد محمود ارفاعيه
الرقم الجامعي: (21711144)

المشرف: الدكتور كامل ابو كويك

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 14 / 12 / 2021م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع.....	د. كامل ابو كويك	1. رئيس لجنة المناقشة
التوقيع.....	د. إبراهيم عتيق	2. ممتحناً داخلياً:
التوقيع.....	د. مجدي الكبجي	3. ممتحناً خارجياً:

القدس - فلسطين

1443 هـ - 2021 م

إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قُدمت إلى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يُقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم : محمود محمد محمود ارفاعيه

التوقيع : *Mahmoud Orfaeya*

التاريخ: 2021/12 /14م

الإهداء

الى الروح التي علمتني معنى الفقد؛

اذ ليس الوجد في ايام الفقد الأولى

بل حين تأتي الايام السعيدة

فتجد ان من يستطيع مشاركتك بشكل اعمق قد رحل،

الى روح جدي الغالي رحمه الله

الى من مهذا لي طريق العلم بعد الله

الى من ذللا لي الصعب بدعوتهما الصالحة

الى من وقفا بجانبني وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت اليه

الى والدي أمد الله في عمرهما ، ورزقني برهما ورضاهما

الى من لها في قلبي الكثير من الحب والاحترام

الى رفيقة دربي وعديلة روحي

زوجتي وفقها الله

الى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين

اخواني واخواتي

الى من أرى في عيونهم جمال الحاضر وروعة المستقبل

ابنائي قرة عيني

الباحث : محمود محمد ارفاعيه

شكر وعرهان:

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات....

تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعا

برفاق كانوا إلى جانبنا.....

فواجب علينا أن نشكرهم ونهديهم عملنا هذا ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بالجزيل الشكر والعرهان الى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

والى من وقف على المنابر واعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

الى استاذي الدكتور كامل ابو كويك

الذي تفضل بالأشراف على رسالتي والذي لم يبخل علي يوماً بتوجيهاته السديدة

أسأل الله تعالى ان يُطيلَ في عمرك،

لك مني كل الشكر والتقدير

الى الاساتذة الكرام في جامعة القدس كل باسمه:

" د. إبراهيم العتيق ، د. فراس بركات ، د. أكرم رجال ، د. محمود الجعفري ، د. عفيف حمد "

الذين كانوا عوناً لي في بحثي هذا

كما اتقدم بجزيل الشكر الى اساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة

رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة

الباحث : محمود محمد ارفاعيه

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح
ROE	Return On Equity
EPS	Earning Per Share
EVA	Economic Value Added
OCI	Operation Cash-flow Income
COSO	Committee of Sponsoring Organization
NOPAT	Net Operating Profit After Tax
IC	Invested Capital
WACC	Weighted Average Cost of Capital
CPM	Cross Profit Margin
OPM	Operating Profit Margin
NPM	Net Profit Margin
ROI	Return On Investment

المصطلحات الإجرائية للدراسة

1- الرقابة الداخلية: هي جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها، والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية لرفع الكفاءة الإنتاجية في الشركة وتحقيق الفاعلية (الوردات، 2014).

2- الأداء المالي: هو من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في ذلك من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع (طنينه، 2017).

3- معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity – ROE): هو تحقيق الدخل لحملة الاسهم العادية والمستثمرين، وأحد أهم مقاييس النجاح للشركة، فهذا المؤشر يعمل على قياس كفاءة الشركة في استخدام وتمويل الأصول لتوليد الأرباح، وبالتالي يعكس هذا المؤشر للمستثمر قدرة هذه الشركة على توليد أرباح نتيجة ما قام به من ضخ استثمارات مالية فيها (أبو الرب، 2019) .

4- ربحية السهم (Earning Per Share – EPS) : مجموعة من المكاسب (الأرباح) أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار بالأسهم خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة مالية، وهذا يعني أن العائد على السهم هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المالك (أبو الرب ، 2019) .

5- القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added – EVA): هي مقياس للإنجاز المالي، وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي، والذي عبر عنه رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) مطروح منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال، فالقيمة الاقتصادية المضافة التي تعرف على أنها العائد الذي يزيد على مستوى الأداء المتوقع والمتصل برأس المال المستخدم. (جويحان، 2015) .

6- نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل : وهي نسبة مختلطة، فصافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفق النقدي، بينما نحصل على صافي الدخل من قائمة الدخل، والمؤشر العالي هو مؤشر إيجابي يبين إلى أي مدى نجحت المنشأة في دعم الأرباح المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بكلمات أخرى النجاح الذي حققته

الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى أداء جيد للمنشأة و قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي. (أبو الرب، 2019)

7- تقييم الأداء: هو العملية التي تُعنى بقياس كفاءة العاملين وصلاحيتهم وإنجازهم وسلوكهم في عملهم الحالي للتعرف على مدى مقدرتهم على تحمل مسؤولياتهم الحالية (أبو قويدر، 2019).

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة مؤشرات الأداء المالي للشركات كمتغيرات تابعة، تم قياسها من خلال أربعة مؤشرات من المتوقع أن تتأثر بفعالية الرقابة الداخلية، والمتمثلة بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، ربحية السهم (EPS)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، ونسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل (OCI)، كما تمثل فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات للشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين المتغير المستقل، وكانت أداة جمع البيانات استبانة محكمة مكونة من خمسة محاور اعتماداً على إطار (COSO)، إضافة إلى استخدام التقارير المالية المنشورة، وتكونت عينة الدراسة من (22) شركة من الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة الممتدة من (2010-2019) بنسبة (68.8%) من إجمالي عدد الشركات المشمولة في مجتمع الدراسة حتى نهاية العام 2019 والبالغ عددها (46) شركة، والتي تم اختيارها بأسلوب العينة الطبقية التناسبية العشوائية البسيطة، وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: (1) وجود أثر إيجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات والمقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، (2) وجود أثر إيجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات والمقاس من خلال ربحية السهم (EPS)، (3) وجود أثر إيجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات والمقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)،

(4) عدم وجود أثر لفعالية الرقابة الداخلية وأبعادها الأربعة (البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية، أنشطة المتابعه) كل على حدا على الأداء المالي للشركة المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI)، (5) وجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر على نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل.

وفي ضوء نتائج الدراسة اوصلت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أبرزها: (1) ضرورة تعزيز تطبيق الشركات المساهمة العامة نظام الرقابة الداخلية وفقا لنموذج (COSO) ، (2) ضرورة الاهتمام بنظام المتابعه لما له دور كبير في تحقيق اهداف الرقابة عن طريق التقييمات المستمرة (3) زيادة الاهتمام بنظام المعلومات والاتصالات والعمل على إحداث متابعة وتحديث مستمر بما يتناسب مع التغيرات التي تمر بها الشركات، (4) زيادة الأهتمام بالبيئة الرقابية التي تساعد الأفراد في تحمل مسؤولياتهم الرقابية، والاهتمام بسياسة الموارد البشرية من تدريب وتوظيف.

الكلمات المفتاحية: فاعلية الرقابة الداخلية، الأداء المالي، الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

The impact of the effectiveness of internal control from the auditors' point of view on financial performance

(Empirical study on the Industrial and Service and investment Companies listed on Palestine Exchange)

Prepared By: Mahmoud Mohammad Mahmoud Irfaeya

Supervisor: Dr. Kamel Abu kuwiek

Abstract

This study aimed to identify the impact of the effectiveness of internal control from the auditors' point of view on the financial performance of companies listed on the Palestine Exchange. Descriptive approach is used to achieve the study aims objectives. The study adopts the financial performance indicators of companies as dependent variables, which were measured through four indicators that are expected to be affected by the effectiveness of internal control, which are the return on equity (ROE), earnings per share (EPS), and the economic value added (EVA), and the ratio of net cash flows from operating activity to net income (OCI), the effectiveness of internal control from the point of view of auditors of industrial, service and investment companies listed on the Palestine Exchange as the independent variable. The data collection tool was a tight questionnaire consisting of five axes. Depending on the (COSO) framework, in addition to the use of published financial reports, the study sample consisted of (22) industrial, service and investment companies listed on the Palestine Exchange during the study period from (2010-2019) at a rate of (68.8%) of the total number of companies The 46 companies included in the study population until the end of the year 2019, which were selected by a simple random proportional stratified sampling method, and after data collection, they were treated statistically using the program Statistical Packages for the Social Sciences (SPSS).

The most important study results are: (1) There is positive impact of the effectiveness of internal control on the financial performance of companies, as measured by the rate of return on equity (ROE), (2) The result have shown positive impact of the effectiveness of internal control on the financial performance of companies, as measured by the earning per share (EPS), (3) the study has found positive impact of the effectiveness of internal control on the financial performance of companies, measured by the economic value added (EVA), (4) the study shows that there seems no impact on the effectiveness of internal control and its four dimensions (Control environment, Information and communication, Control activities, Monitoring activities) separately on the company's financial performance measured through the ratio of net cash flows from operating activity to net income (OCI), (5) there is a positive impact of the effectiveness of risk assessment on the ratio of net cash flows from operating activity to net income.

The most important findings of this study : (1) The companies need to strengthen the application of the internal control system by public shareholding companies according to the (COSO) model, (2) The Company's need to pay attention to the follow-up system because it has a major role in achieving the objectives of control through continuous evaluations,(3) Increasing attention to information and communications and working on continuous follow-up and updating commensurate with the changes taking place in the company's e, (4) increasing attention to the control environment that helps individuals to assume their control responsibilities, Paying attention to the human resources policy, such as training and hiring.

Key words: Effectiveness of internal control, financial performance, Companies listed on the Palestine Exchange.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أهم أعمدة إرساء الاستقرار المالي والإداري، ووجود هذا النظام يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، وضمان عدم انحراف المؤسسة والعاملين بها عن الخطط المرسومة من قبل الإدارة العليا، وأن نظام الرقابة على أعمال المؤسسات يعد من الضروريات الأساسية التي يجب توافرها لأي تنظيم إداري (عز الدين، 2015).

كما تعد الرقابة الداخلية من أهم الموضوعات التي تشغل الفكر المحاسبي والمالي والاقتصادي، ويهتم بها القانونيين والإداريين حيث تعمل الرقابة الداخلية على حماية المال واستخدامه أفضل الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق النمو والاستقرار والتأكد من تحقيق النشاط المالي أهدافه (أبو صافي، 2019).

ويحتل موضوع الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في المؤسسات الاقتصادية، إذ يعد الوضع المالي للمؤسسة ويمكن قياسه بالعديد من المؤشرات التقليدية والحديثة، كما يتأثر بالعديد من المتغيرات ذات التأثير الإيجابي والسلبى وهذا ما جعل المؤسسات تسعى إلى تجنب نقاط الضعف في أدائها، وتبحث عن الأدوات والأساليب التي تساهم في تحسين أدائها المالي (بن طريف، 2019).

نظراً لكون الشركات الفلسطينية ليس لها الخبرات الطويلة في الإدارات المالية والإدارية، ومعظمها شركات حديثة، لذا تركز هذه الدراسة على أهمية قياس الأداء المالي في بيئة اقتصادية متغيرة متطورة بشكل مستمر، وعلى ذلك فإن هذه الدراسة تبحث في أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن الرقابة الداخلية تعد أساس جوهري في استمرار والمحافظة على أصول الشركة، وعلى ذلك تكمن مشكلة الدراسة الرئيسية بقياس أثر فاعلية الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هو مستوى الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟
2. ما هو مستوى الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟
3. ما هو أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:
 - أ. ما هو أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟
 - ب. ما هو أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟

ت. ما هو أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على ربحية السهم "EPS"؟

(Earning Per Share) للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ث. ما هو أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على نسبة صافي التدفقات النقدية

من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل "OCI" (Operation Cash-flow Income) للشركات

المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتبع أهمية الدراسة من خلال استقراء وتشخيص الواقع الحالي للأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومدى استجابتها لمتطلبات التطوير والتحديث ورفع كفاءة إدارته، ومدى أثر فعالية نظام الرقابة الداخلي على ذلك الأداء.

الأهمية التطبيقية:

تظهر أهمية الدراسة التطبيقية من خلال الأبعاد الآتية:

1- السوق والاقتصاد الفلسطيني: حيث تعبر تلك المؤشرات عن الوضع الاقتصادي للشركات الفلسطينية

، والحالة الاقتصادية التي تمر فيها، وكذلك تظهر أثر البيئة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات

والاتصالات والانشطة الرقابية وانشطة المتابعة حسب لجنة (COSO) في العائد على حقوق الملكية

والقيمة الاقتصادية المضافة وربحية السهم ونسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى

صافي الدخل.

2- الشركات الفلسطينية : حيث تخدم نتائجها الشركات الفلسطينية من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين مقومات الرقابة الداخلية من جهة ومن جهة أخرى مدى التزام الشركات الفلسطينية بتوفير مقومات فاعلية نظام الرقابة الداخلية وانعكاس ذلك على الأداء المالي للشركات.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على اثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، ويمكن صياغة الاهداف الفرعية لهذه الدراسة كما يلي:

1. التعرف على مستوى الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. التعرف على مستوى الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
3. بيان أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟ ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:
 - أ. بيان أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على العائد على حقوق الملكية "ROE" للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
 - ب. بيان أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على القيمة الاقتصادية المضافة "EVA" للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
 - ت. بيان أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على ربحية السهم "EPS" للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ث. بيان أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على نسبة صافي التدفقات النقدية

من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل "OCI" للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

5.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي :

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على

الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2021/2020م.

6.1 محددات ومعيقات الدراسة:

لقد واجه الباحث بعض الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة، أهمها:

- صعوبة في جمع المعلومات الكمية التي تتعلق بموضوع الدراسة سواء كان ذلك على مستوى القوائم المالية أو على مستوى الاستبانة وتوزيعها.
- قلة الدراسات العربية والأجنبية التي تتحدث عن صلب موضوع الدراسة على حد علم الباحث.
- عدم تجاوب بعض الموظفين في شركات التدقيق في الإجابة على الاستبانة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: الرقابة الداخلية

1.1.2 المقدمة

أن أهم العمليات الإدارية في المنظمات هي الرقابة التي يتم من خلالها متابعة الأنشطة الاقتصادية، فالرقابة تهدف بشكل أساسي إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً للسياسات المقررة من قبل المنظمات، والتأكد من حسن الأداء وأداء العاملين فيها، وكفاية العمليات، وفاعلية الرقابة مما ينعكس إيجابياً على القرارات، وتحديد الانحرافات، والعمل على تقييمها، لذلك على متخذي القرارات الإدارية والمالية أن يضعوا الخطط للتغلب على العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وتظهر أهمية الرقابة الداخلية نتيجة التوسع في أنشطة المنشأة، وكذلك توسع الخدمات التي تعمل الشركات على تقديمها في ظل المنافسة التي تسود المنشآت الاقتصادية، وتعدد مهامها، وضخامة الأموال المستثمرة في مشروعات المنشأة، وحماية أصول المنشأة وضمان سلامة استخدامها، وتوفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية، بما يساعدها في اتخاذ القرارات والتخطيط، وتقييم الأداء والحصول على أعلى مستوى من الانتاجية (المدهون، 2014)

وقد بين جريسات (2021) إن وظيفة التدقيق وقائية داخل الشركات تستخدم من أجل التأكد من وجود الحماية الضرورية للأصول وسلامة السياسات الإدارية والمالية وتقييمها، ضمن فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة ومدى كفايتها لتحقيق توجهات الإدارة وأهداف المؤسسة، وعادة ما تنشأ داخل المؤسسات ضمن

هياكلها التنظيمية من أجل ضمان عمل نظام الرقابة الداخلية بكل كفاءة وفاعلية والمحافظة على أصول وموارد المؤسسات، وعليه فإن الرقابة الداخلية تعمل على التأكد من دقة البيانات والمعلومات المالية المدونة بالدفاتر والسجلات (جربسات، 2021).

2.1.2 مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية:

إن الرقابة الداخلية تطورت مع تطور الاقتصاد والمال في المجتمعات المختلفة، حيث أصبحت متطلباً رئيسياً في معظم المنظمات الهادفة وغير الهادفة للربح، وقد مر مفهوم الرقابة بعدد من المراحل المختلفة منها الرقابة الشخصية، ومرحلة الضبط الداخلي، ومرحلة الكفاءة الانتاجية (أمشهر، 2017).

وتعرف الرقابة بانها "عمليات قياس النتائج ومقارنتها بالخطط أو المعايير وتشخيص أسباب انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المرغوبة واتخاذها لإجراءات التصحيح عندما يكون ذلك ضرورياً" (علي، 2016)، أما الرقابة الخارجية: "هي تلك التي يمارسها المجتمع على أعمال الدولة أو على منظمات العمال" (سامرائي، 2016)، والرقابة الداخلية "هي جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية لرفع الكفاءة الانتاجية في الشركة وتحقيق الفاعلية" (الوردات، 2014).

وعرفها (Lakis& Giriunas, 2012) بأنها "قدرة النظام على الوصول إلى المستوى المطلوب أو الحالة المرغوبة، وهي عملية قائمة على المقارنة بين ما تم التوصل إليه بصورة فعلية وبين ما كان مخططاً إليه".

أما نظام الرقابة فقد عرفه أزهر (2020) بأنه "مجموعة من البرامج التنظيمية التي يتم اتباعها داخل الشركة بهدف مراقبة دقة المعلومات ورفع الأداء للوصول إلى نزاهة المعلومات المالية".

كما عرف جريسات (2021) الرقابة الداخلية بأنها "الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات التي يتم تطبيقها ووضعها من قبل المؤسسات بهدف المساعدة في تحقيق أهداف الإدارة، من أجل التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ الأعمال داخل المؤسسات وتطبيق سياسات الإدارة، والمحافظة على الأصول والممتلكات للمؤسسات، واكتشاف الغش والخطأ والحد منه وكذلك التأكد من صحة واكتمال السجلات المحاسبية داخل المؤسسات، وإعداد البيانات المالية السليمة تفي الوقت المحدد لها".

كما عرف دعاس والرابعة (2019) الرقابة الداخلية على "أنها نشاط أو وظيفة استشارية تأكيديه مستقلة وهادفة، تستخدمها المؤسسات من أجل تحسين عملياتها وإضافة قيمة لها، ولتساعدها في تحقيق أهدافها وذلك لتقييم فعالية العمليات والرقابة والتوجيه وتحسينه".

كما عرفت أنها "النظام الكلي للرقابة المالية أو غيرها من انواع الرقابة بما تشمله من هيكل تنظيمي واساليب واجراءات مالية داخلية، أنشئتها الادارة ضمن اهدافها المحددة للمساعدة في ادارة اعمال الوحدة الاقتصادية، بأسلوب منظم واقتصادي فاعل وكفوء بحيث يضمن الالتزام بسياسات الادارة ويؤمن دقة وكمال السجلات الحاسبية وتقديم معلومات إدارية ومالية موثوقة في حينها" (الطائي وعلي، 2020).

وعرفها حمد (2015) بأنها "مجموعة من النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة، ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة".

ويعرف نظام الرقابة الداخلية حسب معيار (315) الدولي المعدل عام 2019 بأنه نظام يصممه وينفذه ويحافظ عليه المكلفون بالحوكمة والإدارة من الموظفون، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف المنشأة فيما

يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي، وكفاءة وفاعلية العمليات والإلتزام بالأنظمة واللوائح المنطبقة، لأغراض معايير المراجعة، حيث يتألف من بيئة رقابية وآلية المنشأة لتقييم المخاطر، وآلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية، ونظام المعلومات والاتصالات، وأنشطة الرقابة.

ويعرف الباحث الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من الأنشطة التي تتخذها الإدارة في المنشأة لضمان تحقيق اهداف المنشأة بفعالية وكفاءة واصدار تقارير مالية موثوق بها .

3.1.2 أنواع الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية لم تعد تختص بالنواحي المحاسبية فقط بل إنها تختص بجميع أوجه النشاط داخل الوحدة ولضمان تحقيق الأهداف الموضوعية من قبلها، وبين الطائي وعلي (2020) الأنواع الآتية:

1. الرقابة الإدارية: هي مجموعة من الإجراءات التي تشمل الخطة التنظيمية والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المنظمة. كما تشمل وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية ، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.

2. الرقابة المحاسبية والمالية: هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تختص بدقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها. وتتبع عمليات تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات

المحاسبية. وتشمل جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها- على سبيل المثال- اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الاجمالية) واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول. كما أن الأنظمة المحاسبية تهتم بتحليل بيئة العمل وتحديد الاحتياجات من تطبيق المحاسبة سواء كانت مالية أو تكاليف أو حكومية، ومن ثم تصميم نظام محاسبي يقابل الأهداف والاحتياجات ووضع مجموعة من الإجراءات التي تحدد آلية العمل.

3. الضبط الداخلي: هي مجموع الإجراءات الداخلية المتبعة التي تهدف الى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية التي تنفذ في المنظمة. ويشمل جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال. ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع مراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

4.1.2 أهمية وفوائد نظام الرقابة الداخلية

تتبع أهمية الرقابة باعتبارها احد الأركان الأساسية في الإدارة العلمية الحديثة، كما انها الذراع الرئيسي للإدارة المتطورة، وتعد صمام الأمان وخط الدفاع الأول في المنظمة لمعرفة الانحرافات التي تواجهها في أي مرحلة من مراحل الأعمال (سعدة، 2017)

ونمت أهمية الرقابة الداخلية نتيجة التوسع في أنشطة المنشأة، وتعدد مهامها، وضخامة الأموال المستثمرة في مشروعات المنشأة، وذلك كله لتقليل فرص الغش والاختلاس، وحماية أصول المنشأة وضمان سلامة

استخدامها، وتوفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية، بما يساعدها في اتخاذ القرارات والتخطيط وتقويم الأداء، وتظهر أهميتها في كونها وظيفة إدارية أساسية لجميع المدراء في جميع مستويات المنظمة فهي الوظيفة التي تراقب الأداء وتأخذ الإجراء التصحيحي عند الحاجة (أبو صافي، 2019).

وتظهر أهمية نظام الرقابة الداخلية إلى كفاءة وفعالية، ومتابعة وتقييم أنشطة المؤسسة والى الرفع من كفاءة أداء العاملين من اجل الحصول على أعلى مستوى من الانتاجية للعاملين، إضافة إلى أنه يتسبب في بلوغ الأهداف النهائية المسطرة المعدة من قبل إدارة المؤسسة، كما تظهر أهمية الرقابة الداخلية في مجال المراجعة والاختبارات وكل الجهود التي يقوم بها كل من المراجع الخارجي ومساعديه، كون وجود نظام رقابة فعال يدفع بالمراجع الخارجي إلى اقتصار مجال المراجعة عن طريق إجراء مراجعة اختيارية بدلا من شاملة وهو يؤدي إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء قبل وقوعها لإمكانية تجنبها ووضع الخطط التي تحد من مستوى الاخفاق في أداء المهام الموكلة بالعاملين (سمراء، 2017).

كما تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي يركز عليها مراجع الحسابات الخارجي وان ضعف أو قوة نظام الرقابة عند إعداده لبرنامج المراجعة وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها انما يحدد أيضاً العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضاً الوقت الملائم للقيام بإجراءات التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها . ويجب أن يستمر مراجع الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكنه من الإلمام بالأساليب التي تستخدمها المنشأة والى الحد الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام (أبو كميل، 2014).

كما أن الرقابة الإدارية تنبه المدير إلى احتمال حدوث المشاكل الخطيرة وتقوم بكشف وتحديد هذه المشاكل والمعوقات والسلبيات قبل وقوعها، فيرى هؤلاء أن كل أنواع الرقابة الداخلية مصممة لتجهيز المدير بالمعلومات المتعلقة بالتقدم والنمو والتي يمكن استخدامها للأغراض الآتية (أبو صافي، 2019):

1. منع وقوع الأزمات: عن طريق إمام المدير بما يجري في المنظمة مما يجعله مسيطراً على المشاكل التي قد تتحول في النهاية إلى أزمة.

2. تقنين الإنتاج: يتم تقنين السلع والخدمات عن طريق استخدام أدوات الرقابة المناسبة.

3. تحديث الخطط: وذلك بمقارنة ما يحدث مع ما هو مخطط له مسبقاً.

4. تقييم الأداء الوظيفي: حيث تساعد الوسائل الرقابية بإعطاء المدير المعلومات الموضوعية التي تتعلق بالأداء الوظيفي.

5. المحافظة على موجودات المنظمة: تقوم الرقابة بحماية أصول المنظمة من سوء الاستعمال والإهدار وعدم تشغيلها بالطاقة الكاملة.

وذكر (سمراء، 2017) أن فوائد نظام الرقابة الداخلية تمثل في:

1. نجاح وكفاءة وفاعلية ورقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة.

2. زيادة كفاءة أداء العاملين في المؤسسة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم.

3. مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعية لأنشطة وبرامج المؤسسة.

4. المساعدة في اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة قبل وقوعها

حتى يمكن تجنبها، ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس

الوقت رقابة وقائية.

ويرى الباحث ان الرقابة الداخلية لها اهمية كبيرة في مساعدة الإدارة للوصول الى اهدافها المتمثلة في حماية

اصول المنشأة ، ومصداقية المعلومات في التقارير المالية ، والالتزام بالتعليمات والقوانين المعمول بها داخل

المنشأة.

5.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية :

يهدف نظام الرقابة الداخلية (خالد ومايو، 2016) إلى:

1. **حماية الأصول:** يرتبط ذلك بالحفاظ على الثروة المتمثلة في حجم الأصول المسيطر عليها والتي هي

تحت تصرف الإدارة؛ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال وضع إجراءات تحافظ على الملكية وتمنع من

نقلها أو التنازل عليها بطريقة غير شرعية أو تضر بمصلحة المساهمين.

2. **استغلال الموارد بكفاءة:** إن حماية الأصول دون استغلالها بكفاءة وفعالية لا يحقق للمساهمين قيمة

مضافة؛ باعتبار أن المؤسسة مجموعة من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية ينبغي استغلالها

بطريقة مثلى من خلال توفير إجراءات وقواعد للاستفادة من هذه الموارد بالكمية والوقت المناسبة من

تحقيق أكبر المردودية.

3. **الالتزام بالتشريعات والقوانين:** تنتشط كل المؤسسات في إطار قانون (قوانين معينة تُحدد) على أساس

طبيعة وحجم نشاطاتها حيث أن عدم الالتزام أو التأقلم مع هذه القوانين قد يشكل تهديد لبقاء المؤسسة؛

من جهة أخرى تسيير الأعمال والمهام داخل المؤسسات يعتمد بشكل أساسي على إصدار التعليمات

والقواعد والتي ينبغي الالتزام بها وتطبيقها كما ينبغي أن تكون التعليمات والقواعد سليمة وقابلة للتطبيق بأقل التكلفة؛ لهذا الغرض يسعى نظام الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر القوانين وسوء تطبيق التعليمات مما يؤثر على استغلال الموارد وحماية الأصول.

4. توفير معلومات وتقارير مالية ذات مصداقية: يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير تقارير لمختلف المستويات الإدارية وحول مختلف الأنشطة والأحداث في المؤسسة وهذا من أجل الاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة.

5. إدارة المخاطر: تعتبر عملية التسيير إدارة يومية للمخاطر؛ حيث أن قدرة نظام الرقابة الداخلية على تسيير المخاطر الداخلية والخارجية مؤشر مهم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

6.1.2 عناصر نظام الرقابة الداخلية:

ظهر في سبتمبر عام 1992م لجنة COSO (Committee of Sponsoring Organization) وهي إحدى اللجان المنبثقة عن لجنة Tread way (هي لجنة وطنية تم تشكيلها عام 1985 لدراسة التقارير المالية المزورة (المزيفة) في الشركات الأمريكية. وهذه اللجنة تمثل كلاً من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، وجمعية المحاسبين الأمريكية، ومعهد المديرين الماليين الأمريكي، ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي، ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي) ، وقد اهتمت هذه اللجنة بوضع تعريف شامل للرقابة الداخلية بالإضافة إلى وضع توصيف لهيكل الرقابة الداخلية ومكوناته الخمس، وأيضاً وضع معايير يقوم على أساسها المراجع الداخلي بتقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية لديها والتقرير عن النتائج وذلك لتوفير تأكيد معقول بإمكانية الثقة في القوائم المالية (أبو صافي، 2019).

طورت لجنة COSO من مكونات الرقابة الداخلية والتي حددها في عام 1992 بخمسة مكونات وهي (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، ونظم المعلومات والاتصالات، وأنشطة الرقابة. وأنشطة المتابعة) وتم التعديل عليها في عام 2013 كما في الشكل الآتي:



المصدر: (Lord .Sara (2013). An overview of COSO Internal Control – Integrated Framework .2013 ; 2).

يعد اطار COSO المتكامل للرقابة الداخلية من اكثر الاطر المقبولة في مجال الرقابة الداخلية ، اذ يعد معيار الدفاع الاساس لتقييم ، والابلاغ ، وتحسين الرقابة الداخلية ، ونظرا للتغيرات الكبيرة في بيئة الاعمال ، قامت لجنة دعم المنظمات COSO بتحديث اطار الرقابة الداخلية من خلال تدوين مبادئ فاعلة للرقابة الداخلية لمقابلة التغيرات الرئيسية في بيئات الاعمال والتشغيل ، والاستجابة لتوقعات اصحاب المصلحة. ان تطور انظمة IT والتقنية ، والتركيز المتزايد على ادارة المخاطر والحوكمة ، وكذلك العولمة كانت كلها امثلة اساسية للحاجة الى تجديد COSO . لذا سعى البحث للتعرف على اطار COSO للرقابة الداخلية المحدث لسنة 2013 والمبادئ الجديدة التي تم اضافتها ضمن المكونات الخمسة للاطار فضلا عن جوانب التركيز لكل مبدأ. والتعرف على مدى امكانية تطبيق هذا الاطار من خلال تصميم استمارة فحص تغطي مكوناته ومبادئه يمكن للادارة الاسترشاد بها للتعرف على نقاط الضعف في الرقابة الداخلية الناتجة عن اغفال بعض مكونات او جوانب التركيز للمبادئ المضافة للاطار المحدث او تحديد جوانب القوة ومجالات التطوير فيها، وقد وضح (علي، 2016) ذلك بما يلي:

1. البيئة الرقابية: هي التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا والمديرين والمالك آلية واحدة بخصوص الرقابة وأهميتها. وتتضمن الرقابة عدة مكونات فرعية تتمثل بالاستقامة والقيم الأخلاقية، والالتزام بالمقدرة الفنية والجدارية، ووجود لجنة للمراجعة، وفلسفة الإدارة ونمطها التشغيلي، والهيكل التنظيمي، وتحديد المسؤولية والصالحية، وسياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية.

2. تقييم المخاطر: يمثل تقدير خطر التقرير المالي، تعريف الإدارة وتحليلها للأخطار الخاصة بإعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ولا يقتصر الأمر على القوائم المالية فقط، وما يرتبط بها من مخاطر، بل يتعدى ذلك إلى جميع الأنشطة، حيث يفترض تحديد العمليات، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التكنولوجيا، ومخاطر مخالفة القوانين، ومخاطر الكوارث.

3. الأنشطة الرقابية: وتتمثل هذه الأنشطة بالسياسات والإجراءات التي لم تتضمنها العناصر السابقة مثل إجراءات الفصل الملائم بين الواجبات، والتصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة، والمستندات والسجلات الملائمة، والرقابة الفعلية المادية على الأصول والدفاتر، والتقييم المستقل الأداء.

4. المعلومات والاتصالات: إن النظام المحاسبي هو مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل والإجراءات والأساليب مصممة لغرض معالجة الأحداث والوقائع الاقتصادية التي تؤثر على نتيجة نشاط المنظمة ومركزها المالي بطريقة ملائمة لطبيعة عملها وبشكل اقتصادي يساهم في حماية موجوداتها ووفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة إلى الجهات المستفيدة في الوقت المناسب.

5. أنشطة المتابعة: تعني التقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوبين لمسايرة الظروف الداخلية، إذ إن إجراءات

الرقابة عرضة للتقادم فقد تصبح مع مرور الزمن غير مناسبة ويضعف الإلتزام بها فالمعلومات اللازمة لإجراء التقييم والتحديث تأتي من مصادر مختلفة تشمل دراسة واقع الرقابة الداخلية والتقارير الخاصة بأنشطة الرقابة والتغذية العكسية فضلاً عن تقرير مراقب الحسابات.

يرى الباحث أن هناك حاجة لأنظمة الرقابة الداخلية ضمن إطار أو مجموعة من المعايير التي يمكن بموجبها تقييم مدى فاعلية الوحدة الاقتصادية في مراقبة المخاطر التي تواجهها بسبب اعداد قوائم مالية ذات اخطاء جوهرية، وقدم اطار COSO المعالجة لتلك الاخفاقات، اذ انه يتضمن مجموعة من المعايير التي تعتبر مقياساً يمكن على اساسه التوصل الى حكم تقديري بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

7.1.2 أدوات قياس الرقابة الداخلية ومؤشراتها:

تستخدم الإدارة عدداً من الوسائل والأدوات وتختلف هذه الوسائل والأدوات اختلاف حجم وظروف المشروع وحاجاته، بالإضافة إلى ملائمتها مع المعايير التي تم وضعها مسبقاً ومن أهم هذه الأدوات الملاحظة الشخصية، الموازنات التخطيطية، التقارير والسجلات، البيانات الإحصائية والرسوم البيانية بالإضافة إلى الخرائط الرقابية، وتمثلت فيما يلي (العبادي، 2014):

1. الموازنات التخطيطية: هي أداة من أدوات الرقابة الداخلية حيث تحتوي على تقديرات كمية ومالية

لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة، وكذلك الأهداف المنتظر تحقيقها.

2. الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية: تتمثل على شكل رسوم وأشكال بيانية تبين الإنجازات أو

جداول إحصائية تظهر البيانات مجمعة أو مقارنة مع أرقام مستهدفة، ويتم عرضها على الإدارة لاتخاذ

القرار المناسب.

3. **تقارير الكفاية الدورية:** تقارير تقدم للإدارة على فترات زمنية دورية تتضمن مجموعة من البيانات التاريخية المقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة ومن خلالها يمكن الحكم على كفاءة الإدارة.

4. **دراسات الحركة والزمن:** إحدى وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين من خلال الدراسة العملية لكافة الخطوات والحركات المثلى للأداء والعمل على استبعاد الخطوات غير الضرورية من أجل تبسيط الإجراءات وخفض التكلفة.

5. **البرامج التدريبية للموارد البشرية:** وتهدف هذه البرامج إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد ومتطور لمواكبة الحداثة.

6. **الرقابة على الجودة:** وتكون عن طريق الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة.

8.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يعتمد نظام الرقابة الداخلية الفاعل على مجموعة من المقومات الأساسية التي ترتبط بعضها ببعض، وبالتالي فإنه في حالة وجود أي قصور فيها قد يترتب على ذلك الحد من فاعلية هذا النظام، ولا بد من وجود نظام رقابي فعال ومتكامل يعتمد على (شعت، 2017):-

1. **هيكل تنظيمي:** هو خطة واضحة لوظائف التنظيمية مشتملة على تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة مثل التسجيل والاحتفاظ بالأصول، تسجيل المدفوعات واعداد مذكرة التسوية مع البنك.

2. **نظام مالي متكامل:** يشتمل على إجراءات واضحة لاعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على أصول المنشأة وسجلاتها، فمثلا لوائح مطبوعة تحدد الاجراءات المالية (مثل دليل الحسابات)، نماذج مطبوعة ومستندات لجميع العمليات الداخلية (مثل الفواتير وايصالات الاستلام).

3. **نظام للإشراف والمتابعة لأنشطة المنشأة مشتملاً على نظام لمراجعة الداخلية:** فوجود مثل هذا النظام ضروري جدا للتأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات.

4. **كوادر بشرية مؤهلة:** توفر موظفين أكفاء مخلصين لنجاح و تنفيذ نظام الرقابة الداخلية.

9.1.2 الخصائص التي تساهم في توفير نظام رقابي فعال وكفوء

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي من خلالها يمكن تخمين قدرته، وكفاءته، وفعاليتها، ودرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة، وتمثلت الخصائص التي تساهم في توفير نظام رقابي فعال وذو كفاءة بما يلي (السامرائي، 2016):

1. ان يتلائم نظام الرقابة الداخلية مع طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها.

2. احداث التوازن او التناسب بين التكاليف المبذولة لتوفير نظام الرقابة الداخلية والمنافع المتوقع تدفقها للمنشأة جراء تطبيق ذلك النظام.

3. وضوح الاهداف والاساليب الرقابية والمؤشرات التي يتم اعتمادها عند مقارنة النتائج الفعلية بها ووضوح نظام التبليغ عن الانحرافات او الخلل عند اكتشافه.

4. ان تكون الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل بما يتلائم مع التغيرات في الظروف.

5. ان يحقق نظام الرقابة الداخلية غايته وهو منع وقوع الانحرافات والاطءاء قبل حدوثها, او اكتشافها في حال وقوعها.

6. ان يتولد عن نظام الرقابة الداخلية عند تطبيقه معلومات دقيقة وصحيحة وبشكل فوري عن الانجاز الأداء.

10.1.2 محددات الرقابة الداخلية:

تقوم الرقابة الداخلية بتوفر تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق للادارة بأن أهداف المنشأة ستتحقق، ولكن يوجد محددات ملازمة لتحقيق الرقابة الداخلية وهي كالتالي(الوادية،2016):

1. أخطاء حكمية: ربما تغفل الإدارة والموظفون أحياناً في اتخاذ القرارات الحكيمة أو أداء المهمات

الروتينية نسبة لعدم اكتمال المعلومات، أو ضيق الزمن أو أية ضغوط أخرى.

2. الانهيار: ربما يؤدي انهيار نظم الرقابة عن فهم الموظفين الخاطئ للتعليمات أو ارتكاب اخطاء

نتيجة للإهمال، عدم التركيز، التغيرات المؤقتة أو الدائمة في الموظفين أو في النظم أو الإجراءات.

3. التواطؤ: قيام موظف أو موظفين بإبطال الرقابة الداخلية بالتواطؤ مع أطراف خارج أو داخل المنشأة. تخفي الإدارة الإجراءات الرقابية، وربما تقوم الإدارة بتجاوز السياسات والإجراءات المعتمدة لتحقيق أهداف غير قانونية أو لتحقيق مصلحة ذاتية أو تحريف المعلومات، واحتمال تقادم السياسات والإجراءات بشكل كاف نسبة لتغير الأحوال أو أن يتدهور تطبيق الإجراءات مع مرور الزمن. هذه العوامل تشير إلى أنه لا يمكن للمراجع أن يحصل على كافة أدلة الإثبات لأغراض المراجعة، لذلك يجب مراقبة الأداء أنظمة الرقابة الموجودة.

هناك بعض المعوقات التي تواجه الرقابة الإدارية منها ما أشار إليها المدهون (2014) بما يلي:

- الإفراط في الرقابة: كل إدارة تسعة جاهدة لمتابعة ومراقبة الكثير من الأنشطة لتحقيق الأهداف المرجوة ولتجنب الأخطاء والانحرافات، لكن بعض الجهات تقوم بمتابعة ومراقبة الأمور الشخصية للعاملين، ومن هنا على الإدارة شرح وتوضيح العملية الرقابية للعاملين على أنها طريقة أو أداء للتعرف على التغيرات ، وقياس التقدم أكثر منها ضغط تكتيكي أو أداة لكبت ومنع الحريات.
- ضعف المرونة وتجنب تحمل المسؤولية: عندما تكون المعايير دقيقة، وموضوعية، وموثقة فإن الناس بطبيعتهم يرفضونها لأنهم يعلمون أن الرقابة أجلاً أم عاجلاً ستظهر ايجابية أو سلبية نتائج أعمالهم وجهودهم، وحتى مهاراتهم التي يتمتعون بها، وبالتالي فإن كل إدارة يوجد مجموعة من العاملين المعروفين بتقصيرهم في أداء واجباتهم سيقومون بخلق نوع من المقاومة للعملية الرقابية.
- الرقابة الاستبدادية وغير الدقيقة: معظم الناس يرغبون بتقديم أداء جيد، وعلى استعداد أن يتقبلوا الأساليب الرقابية التي تساعدهم على أداء واجباتهم، لكنهم يرفضون ويقاومون الرقابة التي يعتبرونها غير موضوعية وغير دقيقة واستبدادية.

يرى الباحث أن محددات ومعوقات الرقابة الداخلية يمكن أن تتمثل في هيكل تنظيم إداري، ونظام محاسبي، وكفاءة الموظفون، والإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات، ومتابعة الالتزام بالرقابة الداخلية، واستخدام كافة الوسائل الآلية والالكترونية، كما أن العنصر البشري يعاني من القصور في العديد من النواحي سواء كان ذلك يتعلق بارتكاب الأخطاء، أو عدم الكفاءة؛ أو التعرض للتعب وعدم القدرة على المتابعة، مما يجعل أي نظام رقابي يعاني صعوبات في اكتشاف ومنع الحوادث، والقيام باختراق نظام الرقابة الداخلية مما قد يفتح المجال أمام الآخرين لعدم الالتزام بالتعليمات ما دام أن واضع التعليمات لا يلتزم بها، والتصميم المناسب للنظام وشموليته قد يصعب تحقيقهما بسبب التكاليف التي قد تزيد عن المنافع.

11.1.2 كيفية قياس الرقابة الداخلية:

ذكرت السعدة (2017) أنه يتم قياس الرقابة الداخلية من خلال:

1. الاستبانة: وذلك بتصميم مجموعة من الاستفسارات التي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، بحيث تخص الأسئلة التي تم صياغتها الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، ويتم بعد ذلك تحليل الاجابات والوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق.
2. الملخص التذكيري: وهو عبارة عن بيان تفصيلي تحدد فيه الإجراءات والأسس التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية من أجل الاسترشاد به عند القيام بعملية الفحص والتقييم، وبذلك يعد هذا الملخص دليلاً ومرشداً لتقييم الرقابة الداخلية إذ يتم الرجوع إليه في أي وقت.
3. التقرير الوصفي: تعتمد هذه الطريقة على قيام المراجع الداخلي بوضع تقرير يصف النواحي المختلفة للرقابة الداخلية داخل المؤسسة، ويتضمن شرحاً لتدفق العمليات والسجلات الموجودة بها، وتقييم

الاختصاصات والتعريف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ هذا العمل من أجل التوصل إلى أوجه الاصلاح التي يمكن اقتراحها على إدارة المؤسسة.

4. خرائط التدقيق: هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية، ويستخدم هذا الهيكل في توضيح التدقيق المتوالي للبيانات أو القرارات أو إجراءات معينة، كما تعكس كيفية تحول المستندات الأولية إلى معلومات مثل دفتر اليومية.

12.1.2 دور المدقق في نظام الرقابة الداخلية:

على المدقق أن يحصل على فهم لكيفية قيام المؤسسة بتحديد وتقييم المخاطر التي تعرقل عملية تحقيق الأهداف، وعليه أيضا الحصول على فهم للرقابة المطبقة من طرف المؤسسة من أجل الحصول على فهم معقول حول مدى تحقيق الأهداف، وتتضمن عملية تقييم مخاطر المؤسسة (كبلوتي وشيخي، 2021):

- ◆ الطريقة التي تتبعها الإدارة لتحديد المخاطر المتضمنة عند إعداد القوائم المالية، وذلك من أجل إعطاء صورة وافية وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.
- ◆ تقييم الأهمية النسبية لهذه المخاطر.
- ◆ احتمال وقوع هذه المخاطر.
- ◆ اختيار الإجراءات من أجل التحكم فيها.

لقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معيار التدقيق الدولي (ISA315) الذي اعتبر خطوة أساسية في مهنة التدقيق الخارجي، حيث قدم المرجع الأساسي الذي يستند إليه المدقق الخارجي عند تقييم مخاطر

التدقيق الخارجي والاستجابة لها من خلال تمكينه من تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة للمخاطر المقيمة على مستوى البيانات المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات.

نص المعيار الدولي (ISA315) على أن هدف المدقق الخارجي من عملية التدقيق الخارجي هو تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات، وذلك من خلال فهم للمؤسسة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية، وهذا الأمر سيؤدي إلى توفير أساس لتصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية، ويجب على المدقق الخارجي مناقشة فريق العملية حول قابلية احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، لأن هذه المناقشة تساعد على (عميرش، 2021):

- ◆ توفير فرصة لأعضاء فريق العملية للمشاركة في إدراكهم بناء على معرفتهم بالمؤسسة.
- ◆ السماح لأعضاء فريق العمل بتبادل المعلومات حول مخاطر العمل التي تخضع لها المؤسسة.
- ◆ اكتساب أعضاء فريق العملية فهم أفضل لإمكانية حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، وذلك في النواحي الموكلة إليهم، وكيفية تأثير نتائج إجراءات التدقيق التي يؤديونها على النواحي الأخرى لعملية التدقيق.
- ◆ توفير الأساس الذي يتم من خلاله تبادل معلومات جديدة تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق بين أعضاء فريق العملية، والتي من الممكن أن تؤثر على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

2.2 المبحث الثاني: مفهوم الأداء وتطوره

1.2.2 التمهيد

تعود كلمة الأداء إلى الكلمة اللاتينية والتي تعني تنفيذ مهمة وتأدية عمل ويعرف بأنه النتائج النهائية المرغوبة لما تقوم به المنشأة من أنشطة واعمال والتي تسعى الي تحقيقه (الزيادات، 2015)، وتطور مفهوم الأداء حتى أصبح مرتبط بالعديد من مفاهيم مختلفة مثل الكفاءة، الفعالية والإنتاجية، ولكن ذلك يعتبر غير صحيح في علوم الاقتصاد، فأعطى تعريف وحيد والاقتصار عليه يعتبر غير كافي لمفهوم الأداء (إبراهيم، 2020).

2.2.2 مفهوم الأداء

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم التي حظيت بنصيب كبير من الاهتمام والبحث في الدراسات الإدارية بشكل عام ودراسات الموارد البشرية بشكل خاص، وذلك لأهمية المفهوم على مستوى الفرد والمنظمة ولتداخل المؤثرات على الأداء وتنوعها، حيث يرتبط أداء الأفراد بنجاح المنظمة فهو يعكس كلا من الأهداف المنتظرة والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها عن طريق مهام وواجبات يقوم بها العاملون داخل هذه المنظمات (جويحان، 2015).

والأداء عبارة عن نظام متكامل يمثل الأداء الفردي للعنصر الأساسي فيه، وهذا يرجع إلى أن العنصر البشري هو العنصر الفعال في الأداء لما يتمتع به من خبرات، وقدرات لإنجاز الأعمال (عيبوش ودحمانى، 2019)، ونتاج الذي يحققه الموظف عند قيامه بأي عمل من الأعمال (بكوش، 2017).

ويقصد به أيضا قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية او الرأسمالية او الاستثنائية وتحقيق فائض من أنشطتها من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي ،أو ظاهرة الإفلاس بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على تصدى المخاطر والصعاب المالية.(شيتور، 2014)

3.2.2 أنواع الأداء

أولاً: الأداء الإداري:

هو وضع الأهداف للفرق والأفراد التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتخطيط الأداء لتحقيق الأهداف، مراجعة وتقييم التقدم، وتطوير المعرفة والقدرات والمهارات للأفراد (Armstrong, 2015)، وهو عملية منهجية تشارك فيها المنظمة موظفيها بوصفهم أفرادا وأعضاء في مجموعة في تحسين فاعلية المنظمة لتحقيق أولوياتها وأهدافها (الزيادات،2015).

والأداء الإداري يمثل عملية يتم من خلالها تنظيم الجهود الهادفة من قبل المنظمات المختلفة لتخطيط وتنظيم وتوجيه وتقييم الأداء الفردي والجماعي ووضع معايير ومقاييس واضحة ومقبولة كهدف يسعى الجميع للوصول إليه وتكون مدعومة بخطط إستراتيجية متكاملة مع الأهداف الإستراتيجية على صعيد الموظفين والمنظمة (القيسي، 2017).

ثانياً: الأداء المالي:

يعد الأداء المالي أحد أهم الأنواع الرئيسية لأداء في المنظمة، مما يعطيه الأهمية الكبيرة لمعرفة الوضع المالي لها، وبالإضافة إلى التعرف على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وتقديم مخرجات سليمة من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية التي تعد بدورها على أنها أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الحقيقي للمؤسسة (بن طريف، 2019).

ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الأعمال، حيث أنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، وأن الأداء المالي يعبر عن أداء الأعمال من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية. وأنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنظمات، ويعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على بيانات المركز المالي، الجداول الملحقة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح (عينوش ودحماني، 2019).

ويعرف مولود (2017) الأداء المالي على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

4.2.2 أهمية الأداء:

يعتبر موضوع الأداء من الموضوعات التي نالت اهتماما من قبل المنظرين والإداريين في المجالات الإدارية إذ أنه يعد الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهداف العمل بالمنظمات, فضلا على أن الأداء يعبر عن مستوى التقدم الحضاري والاقتصادي لجميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومن هنا نجد أن غالبية المسؤولين الإداريين لمختلف مستوياتهم الإدارية يعطون موضوع أداء العاملين والعوامل المؤثرة فيه الأهمية القصوى نظر لأن أداء إدارتهم ما هو إلا انعكاس للأداء الفردي داخل المؤسسة (جدوع، 2016).

والأداء يظهر من مستوى الدقة أو الجودة ودرجة مطابقة الجهد المبذول لمواصفات نوعية معينة ففي بعض أنواع الأعمال قد لا يهم كثيرا سرعة الأداء أو كميته بقدر ما يهم نوعية وجودة الجهد المبذول ويندرج تحت المعيار النوعي للجهد الكثير من المقاييس التي تقيس درجة مطابقة الإنتاج للمواصفات والتي تقيس درجة خلو الأداء من الأخطاء والتي تقيس درجة الإبداع والابتكار في الأداء (بن طريف، 2019).

وتظهر أهمية الأداء من خلال ما يفعله الفرد نتيجة الاستجابة كمهمة معينة قام بها من تلقاء نفسه أو فرضها عليه الآخرون وهذه الاستجابة تحدث تغيير في البيئة لتحويل المدخلات التنظيمية (مواد أولية، وآلات...) إلى مخرجات (سلع أو خدمات) بمواصفات فنية ومعدلات محددة. (مولود، 2017).

ويرى (Kange&Achoki, 2016). أن أهميه قياس الأداء للمنشآت تكون وفق الأبعاد التالية:

- **على مستوى المنشأة :** يحقق قياس الأداء مجموعة فوائد منها، وعلى سبيل المثال، قياس الفاعلية والتعرف على الإنتاجية، وتحديد جوانب الضعف الإداري وطرق علاجها، وتوافر المعلومات الإدارية

الضرورية لاتخاذ القرارات، وتحسين طرق التنبؤ بالأداء المتوقع وتوافر الأساس الموضوعي لكثير من أنشطة الموارد البشرية وبما يكفل تحسين هذه الأنشطة.

- **على مستوى الوحدة التنظيمية :** يحقق قياس الأداء عدة فوائد منها متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعية ومتابعة تحقيق كفاءة أداء الأنشطة وتدعيم عملية الاتصال وتخطيط القوى العاملة والكشف عن المشكلات الإدارية أو التنظيمية وتصويبها وتشجيع المنافسة بين الإدارات والأقسام بما يؤدي إلى تحسين إنتاجيتها.

- **على مستوى الفرد:** إن فوائد قياس الأداء تشمل تحسين الفرص المتاحة لتحسين وتطوير أداء الفرد ودعم ثقة الأفراد بأنفسهم وحصولهم على تشجيع الإدارة وتنمية المنافسة بين الأفراد وتشجيعهم على بذل الجهد وزيادة الإنتاجية، والكشف عن الطاقات والقدرات غير المستغلة لدى الأفراد وإشعار الأفراد بالمسؤولية، وتحقيق الرقابة الذاتية، وتدعيم تشجيع السلوكيات الإيجابية للأفراد.

5.2.2 أهمية الأداء المالي:

تأتي أهمية تقييم الأداء المالي من خلال المساعدة في فهم التعامل بين البيانات المالية وكذلك المساعدة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة ومتابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالشركة وذكر حسين (2018) أن أهمية الأداء المالي تمثلت في النقاط الآتية:

1. يعد الأداء المالي أكثر الميادين الأخرى قدما واستخداما لمقاييس الأداء في المنظمات إذ يتميز بالثبات والتطور، وتوجه المنظمات نحو قياس الأداء فإن السعي لتحقيق الأداء المالي الجيد يعد من أهم مؤشرات نجاح المنظمات ، فقد تتجلى الأهمية للأداء المالي الجيد للمنظمات وباختلاف أنواعها

وطبيعة اعمالها لأنه الهدف الأساسي للمنظمة والذي من خلاله تحقيقه يمكن الوصول الى انجاز الأهداف الأخرى.

2. الحصيلة المركزة للأفعال والجهود المبذولة على كافة مستويات المنظمة، يعبر عن قدرة المنظمة على النجاح لتطور الحاصل بإضافة مؤشرات غير مالية، إلا في غاية بشكل جيد ، على الرغم من أن المؤشرات المالية تبقى الأهمية لان الأبعاد الأخرى للأداء تصب في المحصلة النهائية بهذه المؤشرات .

3. يقوم بتقييم الأداء للمنظمات طبقاً لأهداف ومعايير محددة مسبقاً، ومن ثم يوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير والإجراءات التصحيحية التي تكفل بقاء المنظمة في السوق و تحقيق الإيرادات والربحية، بهدف اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب وكما مخطط له، واستخدام المعايير والمؤشرات لحديد الأرباح الصافية للمنظمة والتي تحققها لمعرفة قيمتها السوقية.

4. تسليط الضوء على ربحية المنظمة، السيولة ، وتحقيق التوازن المالي ،واليسر المالي ، وتحقيق الإنتاجية والنمو للمنظمة ،اذ تعد جميع هذه المقاييس ضرورية وحاسمة من اجل نجاح وديمومة المنظمة في بيئة المنافسة ،إضافة الى كون الأداء المالي يسهم بشكل كبير في متابعة نشاطات المنظمة من قبل الأطراف الخارجية من زبائن، موردين ،مستثمرين ، مما يوفر الصورة الشفافة للوضع المالي والتي تسمح بتوفير الثقة في التعامل معها واتخاذ القرارات السليمة

5. معرفة ومتابعة أنشطة المنظمة المالية والاقتصادية التي تحيط بالمنظمة ، ويساعد المنظمة في اجراء عمليات التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية و في تفهم التفاعل بين البيانات المالية.

6.2.2 أهداف الأداء المالي:

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ علي الاستمرارية والبقاء والمنافسة حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمر الأهداف التالية (عمر وآخرون، 2014):

أ. يمكّن المستثمر من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

ب. يمكّن المستثمر من متابعة ومعرفة طبيعة نشاط الشركة، كما يساعد في متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدي تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

وأضاف حسين (2018) إلى النقاط السابقة ان الأداء المالي يهدف الى تعظيم قيمة المنظمة وتشخيص نقاط القوة بهدف تعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها ومن ثم استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية وتلاشي التهديدات المحتملة والتي من شأنها الاهتمام بالزبائن المتعاملين مع المنظمة ، و ثم تعظيم الإيرادات وتقليل التكاليف ورصد الفجوات في الأداء .

ويورد (Muhammad & Syed, 2014) مجالات الأداء المالي كالاتي:

- الربحية: توجد هناك مؤشرات عديدة لقياس هذا المجال ممثلة بنسب الربحية والتي تقيس فاعلية الإدارة في توليد الأرباح، وتستخدم أيضاً للحكم على كيفية كفاءة استخدام المنظمة لموجوداتها، ومن اهم هذه النسب هامش الربح الإجمالي CPM، وهامش الربح التشغيلي OPM، وهامش الربح الصافي NPM، والعائد على الإستثمار ROI، والعائد على حق الملكية ROE.

- السيولة: تتعلق نسب السيولة بدرجة توفر السيولة قصيرة الأجل التي تأتي عن طريق تحويل الأصول قصيرة الأجل (المتداولة) إلى نقدية، وذلك لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل المتمثلة في الخصوم المتداولة ومدى كفاية تلك الأصول لتغطية الالتزامات المتداولة. ويعد عامل السرعة في تحويل الأصول المتداول إلى نقدية دون أن يعترى قيمته النقدية نقص يذكر عن قيمته الدفترية من الأمور المهمة عند النظر إلى نسب السيولة قصيرة الأجل وتتعلق هذه المجموعة من النسب بعناصر الأصول والخصوم قصيرة الأجل في قائمة المركز المالي. ومن الأمور المهمة التي يجب اتخاذ قرار بشأنها عند حساب نسب السيولة المخصصات فهناك نوعان من المخصصات النوع الأول مخصصات نقص القيمة وترتبط مباشرة بالأصول التي تتعرض لاحتمالات نقص القيمة، مثل المدينين والمخزون، والثانية مخصصات التزامات غير محددة القيمة حالياً مثل مخصص التعويضات ومخصص الزكاة والضريبة.
- نسب الرفع المالي: وتمثل نسبة القروض طويلة الأجل إلى جميع الأموال في المنشأة (مجموع الموجودات) سواء كانت طويلة الأجل أم قصيرة.
- المركز السوقي: ويتمثل بالحصة السوقية والتي تشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.
- الإنتاجية، وتعنى العلاقة بين مخرجات المنظمة من سلع وخدمات وبين مدخلاتها وتعد الإنتاجية مقياساً لمدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما تتضمنه من موارد وطاقت مادية وبشرية متاحة للمنظمة بما يكفل لها تحقيق أهدافها.

- الموازنة بين أهداف المدى القصير والمدى الطويل، وهنا تقوم المنظمة بإجراء دراسة متعمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح والإستقرار في المستقبل.
- قيادة المنتجات، وتتمثل بقيام الإدارات الرئيسة بالمنظمة بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها.
- تنمية الأفراد واتجاهات العاملين، والمشار إليه بوصفه مجال أداء رئيسي تسعى المنظمات لقياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنظمة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، كما يتم قياس إتجاهات العاملين نحو المنظمة مباشرة بواسطة بحوث الإتجاهات وبطريق غير مباشر عن طريق بيانات الغياب ودوران العمل.
- المسؤولية العامة، وفي هذا المجال تضع المنظمة مقاييس تلائم طبيعتها وبيئتها المحيطة بهدف تقويم مدى نجاحها في تحمل مسؤولياتها نحو العاملين والموردين والمجتمع.

7.2.2 الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم وهو ما يعرف بمؤشرات تقييم الأداء، والمؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم النشاط الكلي للوحدة الاقتصادية وانشطتها الداخلية، بحيث يكون لكل مؤشر مقياس معدل خاص به حتى يكون ذا مدلول وليس رقماً مبهماً ، كما يتضمن مدى يتراوح فيه الأداء الفعلي بحيث يكون اي انحراف عن هذا المدى غير مرغوب فيه إذا كان في غير صالح الوحدة الاقتصادية، (Armstrong and Taylor, 2014) وانطلاقاً من اهمية المؤشرات المالية سوف نقوم بهذا الجزء باستعراض اهم مؤشرات الأداء المالي في القسم التالي :

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

من الاهداف الرئيسية للشركات هو تحقيق الدخل لحملة الاسهم العادية والمستثمرين وأحد أهم مقاييس النجاح للشركة، فهذا المؤشر يعمل على قياس كفاءة الشركة في استخدام وتمويل الأصول لتوليد الارباح وبالتالي يعكس هذا المؤشر للمستثمر قدرة هذه الشركة على توليد أرباح نتيجة ما قام به من ضخ استثمارات مالية فيها (الخلو، 2018) ويتم قياس العائد على حقوق الملكية حسب المعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

2. معدل العائد على الاصول (ROA):

يعتبر من المؤشرات التي تهتم بقياس مستوى استغلال الأصول في توليد أرباح للشركة، ويعتبر العائد على الأصول مؤشر لمقياس مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع الأصول ويعتمد بهذا على حجم الصناعة والأصول المستخدمة في الإنتاج وبالتالي سهولة إجراء المقارنات بين الشركات (أبو الرب، 2019) ويتم قياس العائد على الأصول حسب المعادلة التالية:

العائد على الاصول (ROA) = صافي الربح / أجمالي الأصول

3. ربحية السهم (EPS):

ربحية السهم عبارة عن مجموعة من المكاسب (الأرباح) أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار بالأسهم خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة مالية، وهذا يعني أن العائد على السهم هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة المالك (أبو الرب ، 2019). ويتم قياس ربحية السهم حسب المعادلة التالية:

ربحية السهم (EPS) = صافي الأرباح السنوية من العمليات المستمرة - حصة الأسهم الممتازة من الأرباح / المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة والمتداولة.

4. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

لقد عرف استيوارت القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي والذي عبر عنه رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) (Net Operating Profit After Tax) مطروح منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال، فالقيمة الاقتصادية المضافة التي تعرف على أنها العائد الذي يزيد على مستوى الأداء المتوقع والمتصل برأس المال المستخدم. ويتم قياس القيمة الاقتصادية المضافة حسب المعادلة التالية (جويحان ، 2015):

$$EVA = NOPAT - WACC \times I C$$

حيث **EVA**: القيمة الاقتصادية المضافة: Economic added value.

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب. ولأن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تصرح عن صافي الربح بعد الفوائد والضرائب بشكل تام، ولا تصرح جميعها عن قيمه الأرباح والخسائر غير المتحققة بشكل منفصل؛ فسوف يتم الاعتماد في دراستنا هذه- وحسب البيانات المتاحة لدينا- على قيمة صافي الدخل المصرح به، بعد الفوائد والضرائب الضريبة لكل شركة، في كل فترة من فترات الدراسة.

IC : رأس المال المستثمر المعدل Invested Capital والذي يتم قياسه من خلال طرح الالتزامات

المتداولة من إجمالي الأصول للشركة.

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال Weighted Average Cost of Capital، يقصد ب

المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة في نشاط الشركة، وذلك بغض النظر عن مصدر تمويلها داخلياً كان أم خارجياً، ويعرف هذا المتوسط على أنه الحد الأدنى لمعدل العائد الواجب تحقيقه من الاستثمارات الرأسمالية المقترحة ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية: (جويحان ، 2015)

$$WACC = (E / V * Ke) + (D / V) * Kd * (1 - \text{taxrate})$$

E = القيمة السوقية لحقوق الملكية

V = إجمالي القيمة السوقية للأسهم والديون

Ke = تكلفة حقوق الملكية

D = القيمة السوقية للديون

Kd = تكلفة الدين

5. نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل:

يطلق على هذه النسبة أيضاً مؤشراً النقدي التشغيلية operating cash index ، وهي نسبة مختلطة، فصافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفق النقدي بينما نحصل على صافي الدخل من قائمة الدخل، والمؤشر العالي هو مؤشر إيجابي يبين إلى أي مدى نجحت المنشأة في دعم أرباح المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بكلمات أخرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية والمؤشر العالي لهذه النسبة يشير إلى أداء جيد للمنشأة و قدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي. ويتم قياس نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل حسب المعادلة التالية (ابو الرب ، 2019):

$$\text{نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

6. نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (Debt to Total Assets Ratio)

وهي تقيس مقدار مساهمة المقرضين في تمويل أصول المنشأة، وكذلك تفسر الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الأجل القصيرة و الطويلة ويتم قياس نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول حسب المعادلة التالية (الحو، 2018):

$$\text{نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

7. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

وهي نسبة توضح عدد المرات التي قامت بها الشركة ببيع مخزونها وتجديده خلال فترة زمنية محددة، يمكن للشركة من خلالها تحديد الأيام اللازمة لبيع المخزون المتواجد لديها، وبالتالي يسهل عملية التصنيع ومعرفة الكمية اللازمة في فترة معينة (الفار، 2018).

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2

8. معدل دوران الأصول (Assets Turnover Ratio)

وهي نسبة تقيس قيمة مبيعات الشركة أو إيراداتها الناتجة عن قيمة أصولها. يمكن استخدام معدل دوران الأصول كمؤشر على مدى كفاءة استخدام الشركة لأصولها لتوليد الإيرادات (الفار، 2018).

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / متوسط إجمالي الأصول.

وسوف نعتمد في دراستنا هذه على عدد من هذه المؤشرات لدراسة اثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة

نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وهذه المؤشرات هي :

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، ربحية السهم (EPS)، نسبة

صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI).

3.2 المبحث الثالث: تدقيق الحسابات:

1.3.2 التمهيد

في عام 1581 ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا، وكان لبريطانيا الفضل في تنظيم هذه المهنة عندها أنشئت جمعية المحاسبين القانونيون عام 1854م (السرطاوي، 2016)، وفي فلسطين بدأت مهنة تدقيق الحسابات منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ومارست بعض شركات التدقيق أعمالها في مجال تدقيق الحسابات منذ العام 1948، مثل شركة سابا وشركاه (درغام، 2009). أما جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية فتأسست سنة 1995 تحت الرقم (5026) بموجب الترخيص الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة (2000) (جمعية مدقي الحسابات، 2021)، وتستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات في مجال المال والأعمال، ومع اتساع وتطور النشاط الاقتصادي في العالم، أصبحت مهنة التدقيق تأخذ منحاً آخر، لذا نجد أن مدقق الحسابات من خلال الرقابة التي يحصل عليها يستطيع اتخاذ القرارات التي تعمل على رفع مستوى الأداء الإداري والمالي للمؤسسة (جلیلة وزهري، 2015).

2.3.2 أهداف تدقيق الحسابات

الهدف الأساس للتدقيق ليس اكتشاف الغش والأخطاء وأن يظهر الخطأ أثناء قيام المدقق بعمله، وهذا ما أكده المعيار الدولي للتدقيق رقم (200) في أن أهداف التدقيق الكلية تتمثل في (الشرباتي، 2018):

1. الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، كانت ناجمة عن غش أو خطأ.

2. الإبلاغ عن البيانات المالية، والاتصال بشأنه حسبما تقتضي معايير التدقيق الدولية وفقاً للنتائج التي توصل إليها المدقق.

3.3.2 التدقيق الخارجي

عرف بأنه عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل، بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة، وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية، أصحاب المصلحة في المشروع، وأن مجال التدقيق هو مزاعم العميل كما تظهرها القوائم المالية بشأن نتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية، وأنه يلزم وجود معايير قياس لكي يحدد مدقق الحسابات مدى تطابق هذه المزاعم معها، وأخيراً يجب أن تنتهي التدقيق بتوصيل نتائجها إلى أصحاب المصلحة في المشروع (النيسان، 2018).

إن المدقق الخارجي وعند قيامه بممارسة مهنته فهو يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق، وهذا حتى يستخرج نقاط القوة والضعف لهذا النظام، حيث نجد أنه يركز على نقاط الضعف ويجمع أدلة الإثبات الكافية والمقنعة حتى يدلي برأيه حول مدى عدالة القوائم المالية. ونجد أن المدقق يستعمل أدوات عدة لجمع أدلة الإثبات منها : المستندات المختلفة، الإقرارات المكتوبة، الدقة الحسابية، المصادقات، نظام المقارنات... الخ (بوراس، 2017).

وترتبط هذه المعايير بخطوات تنفيذ عملية التدقيق الخارجي، والإجراءات الفنية، كما تبرز لنا هذه المعايير أهمية دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومن ثم تحديد حجم الاختبارات. وتشتمل هذه المعايير على ثلاث معايير هي (براهيمي، 2019):

المعيار الأول: التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف الجاد على أعمال المساعدين، ويرتكز هذا المعيار عموماً على عنصر الوقت من حيث توقيت تعيين المدقق الخارجي وتوقيت القيام بالتدقيق وتوقيت تنفيذ إجراءات التدقيق .

المعيار الثاني: يجب أن تتم دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بصورة سليمة كأساس لتحديد مدى الاعتماد عليه، وبالتالي تحديد حجم الاختبارات اللازمة والتي تحدد إجراءات التدقيق الضرورية.

المعيار الثالث: ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساساً سليماً يركز عليها عند التعبير عن رأيه في التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي، والتدقيق الحسابي، والانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات.

إن عملية التدقيق الخارجي توسع نطاقها فهي لم تعد تشمل الجانب المالي للمؤسسة فقط، بل أصبحت تغطي كل الجوانب المؤسسة بما فيها ما يرتبط بالأداء فقد ظهرت منهجيات وتوجهات حديثة حول ممارسة مهنة التدقيق في المؤسسة (بوراس، 2017).

4.3.2 معايير التدقيق الدولية

صدرت معايير التدقيق الدولية عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وأصبحت هذه المعايير متعارفاً عليها في معظم دول العالم، وتعتبر المعايير الأمريكية والإنجليزية من المراجع الأساسية للمعايير الدولية، حيث تسعى هذه المعايير لزيادة الجودة في المهنة، بالإضافة إلى سعي الاتحاد الدولي لخدمة المجتمع بشكلٍ عام، ومجتمع المحاسبين بشكلٍ خاص (بوراس، 2017).

وقد بين بوراس (2017) ان اهمية معايير التدقيق الدولية تتمثل في:

1. ضبط عمل المحاسبين وتوجيههم للعمل بصورة أكثر مثالية.
2. تقليل الفجوة تجاه التوقعات، وجعل إجراءات التدقيق متوقعة بصورة أكبر.
3. رفع مستوى أداء المدققين، والحكم عليه.
4. تطبيق المعايير على مختلف القوائم المالية، دون الأخذ بعين الاعتبار حجم العميل، ونوع العمل، وطبيعة النشاط، بالإضافة إلى كون المنشأة ربحية أو غير ربحية.
5. تلبية رغبات أفراد المجتمع في توفير المعلومات عن دور المدقق ومسؤولياته.

أما معايير التدقيق الأمريكية فهي تعبر عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوفر في المدقق، وكذلك عن الخطوات الرئيسية لعملية المراجعة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي، وفي هذه الدراسة نحن بصدد الحديث عن معايير التدقيق الدولية.

4.2 المبحث الرابع الواقع الفلسطيني

1.4.2 تطور الاقتصاد الفلسطيني:

يتميّز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميّزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية في عدم الاستقلالية والتبعية، فمنذ نكبة عام 1948م يتبع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية للنظام الأردني، وفي قطاع غزة للوصاية المصرية، وفُرض على اقتصاد كل من الضفة والقطاع التكيف مع الأوضاع الجديدة، وفي حزيران 1967م، تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور، وتحكم الاحتلال في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية، بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي في كل الظروف (ديرية، 2018).

ويعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية منها: الاحتلال الإسرائيلي، والقيود المتعددة التي فرضها هذا الاحتلال على حدّ سواء، وتأخذ التحديات الخارجية أشكالاً (الإغلاقات الداخلية والخارجية) على الاقتصاد الفلسطيني عبر السنوات، والقيود على حرية الحركة، والتنقل، والنفاذ، كما يؤثر التذبذب في تدفق المساعدات الخارجية بشكل مباشر في أداء الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لأنّ المساعدات مصدر هام لإيرادات الحكومة، ويضاف إلى ذلك عدم القدرة على تطبيق سياسة نقدية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم وجود عملة محلية، ووجود نظام مالي متعدد العملات يعتمد على سياسات نقدية تنفذ من قبل الولايات المتحدة والأردن (سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

وشارك العديد من المنظمات النشطة في دعم التنمية في تنمية القطاع الخاص الفلسطيني؛ فالبنك الدولي (WB) على سبيل المثال يساهم في تنمية القطاع الخاص من خلال مختلف أنشطة تقييم بيئة الأعمال، التي ترتبط ببناء القدرات المؤسسية والبنى التحتية الاقتصادية، وتطوير تنافسية بيئة الأعمال. وفي دولة فلسطين تساهم على سبيل المثال لا الحصر الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) في تطوير برامج تشجيع الاستثمار، ودعم القطاع المالي، والقطاعات التنافسية مثل الزراعة وغيرها، بالإضافة إلى برامج تحسين مناخ الاستثمار. ويقوم الاتحاد الأوروبي (EU) بدعم إطار الجودة الفلسطيني، وبرامج تعزيز القدرة التنافسية للتجارة وزيادة تنوعها (عبد الله وحن، 2016).

وقد ذكر الديراوي (2014) وصالح وآخرون (2015) أن أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني تمثلت في السيطرة والتحكم في المعابر البرية والبحرية والجوية، والسيطرة على الأرض، والتحكم في سوق العمالة الفلسطينية، وتبعيات اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994م.

فحاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى امتلاك عناصر النهوض والتطور في القطاعات الإنتاجية خصوصاً، تقتضي الاهتمام الجدي وفق رؤية استراتيجية تقوم على تفعيل دور المنشآت والمشاريع في تطوير الاقتصاد، واتساع نشاطها أفقياً وعمودياً في بنیان المجتمع الفلسطيني، بحيث تتمكن من تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني لعملية رفع وتيرة التطور في الاقتصاد الفلسطيني بما يمكنه من الاعتماد النسبي على موارده الذاتية البشرية منها والمادية المحدودة، وبما يؤدي إلى تخفيف أوضاع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وإجراءاته الضارة من ناحية ثانية، أو بما يحقق نسبياً تلبية احتياجات التشغيل وإنتاج السلع والخدمات للسوق المحلي من ناحية ثالثة (الصرصور، 2018).

وتنص المادة (17) من القانون الفلسطيني على أنه ينشأ في فلسطين بمقتضى أحكام هذا القانون جمعية مهنية لمدقي الحسابات تسمى "جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية" تقوم أهدافها على رعاية مصالح أعضائها والعمل على تنمية روح التعاون بينهم، وتسعى إلى رفع مستواه العلمي والمهني. ويكون الانتساب إلى جمعية مدقي الحسابات إلزامياً تحت طائلة المسؤولية والمنع من مزولة المهنة وحسب نظام الجمعية الداخلي.

تتمتع جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ويحق لها امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويسري أحكام هذه التعليمات على مدقق الحسابات القانوني المزاول، سواء أكان فرداً أو شريكاً في شركة تدقيق حسابات محلية أو ممثلاً لفرع شركة تدقيق أجنبية أو موظفاً لدى أي منهم (جمعية مدقي الحسابات، 2021):

1. على مدقق الحسابات القانوني المزاول للمهنة، سواء أكان فرداً أو شريكاً في شركة تدقيق حسابات محلية أو ممثلاً لفرع شركة تدقيق أجنبية أو موظفاً لدى أي منهم، الالتزام بالمعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) The International Auditing and Assurance Standards Board، والمنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants، وذلك في جميع أعماله المهنية التي يزاولها ويمارسها أثناء فحص وتدقيق ومراجعة حسابات الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات وغيرها، أو عند تقديمه المشورة والخبرة المهنية، أو عند قيامه بأعمال التحكيم

والتصفيات في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية، وفي شهادته على صحة وسلامة الحسابات الختامية والبيانات المالية، وفي سائر أعماله المهنية.

2. يتم اعتماد التعديلات على المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية (IAASB)، وذلك بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إصدارها.

2.4.2 السوق المالي الفلسطيني

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004. وتعود نشأة قطاع الأوراق المالية في فلسطين إلى العام 1995 الذي شهد تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خاصة بمبادرة من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار، بعد أن وافقت السلطة الوطنية الفلسطينية على المباشرة في تنفيذ مشروع إنشاء السوق وتوقيع اتفاقية تشغيل السوق في العام 1996 ليشهد يوم الثلاثاء الموافق 18/02/1997 انعقاد أول جلسة تداول في السوق.

تخضع سوق فلسطين للأوراق المالية لرقابة وزارة المالية، وذلك بموجب الإتفاقية الموقعة بينهما، وقد تم الإنتهاء من إعداد مشروع قانون هيئة سوق رأس المال، وتمت المصادقة عليه من المجلس التشريعي الفلسطيني بالقراءة الثانية وحسب القانون، عند تطبيقه، فإن الهيئة هي الجهة الرقابية على السوق، بحيث تتولى العديد من النشاطات، مثل ترخيص الوسطاء وتنظيم عملية الإفصاح وحماية المستثمرين.

تسعى سوق فلسطين للأوراق المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل لملكية الأوراق المالية، تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء وسلامة

التعامل بالأوراق المالية وتيسير اكتشاف الأسعار الحقيقية لها، من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب، كما تسعى إلى القيام بوضع أسس للتداول وإيصال المعلومة لتضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، وتوفير أكبر قدر من الإستقرار في حركة الأسعار، بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدرجي، وتوفير انتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة وإيصالها بالسرعة اللازمة، وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له، وكذلك حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والإحتيال، وتطوير خدمات وفعالية السوق، عن طريق أساليب وإجراءات جديدة للتعامل بالأوراق المالية، ومن خلال استقطاب المعلومات والإبتكارات التقنية والخبرات في هذا المجال.

ويتكون قطاع الأوراق المالية الفلسطيني من عدة جهات تتولى الهيئة عملية الإشراف والرقابة عليها بموجب قانوني الأوراق المالية رقم "12" لسنة 2004 وقانون هيئة سوق رأس المال رقم "13" لسنة 2004 وهي بورصة فلسطين ومركز الإيداع والتحويل، والشركات المساهمة العامة، وشركات الأوراق المالية الأعضاء في بورصة فلسطين، وممتهنو المهن المالية، وصناديق الاستثمار.

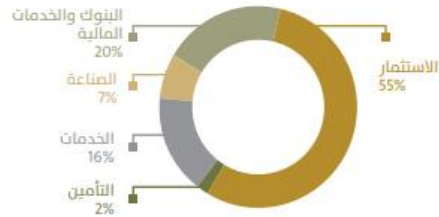
3.4.2 الشركات الفلسطينية

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية 46 شركة حتى نهاية العام 2020 موزعه على خمس قطاعات وهي قطاع التأمين والصناعة والخدمات والبنوك والاستثمار، حيث احتل قطاع الصناعة المركز الاول بعدد الشركات بواقع 13 شركة تلاه قطاع الاستثمار بواقع 10 شركات تلاه قطاع الخدمات بواقع 9 شركات تلاه قطاع التأمين بواقع 7 شركات واخيرا قطاع البنوك بواقع 7 شركات (ملحق رقم 10) والرسم البياني الآتي يوضح توزيع الشركات الفلسطينية:

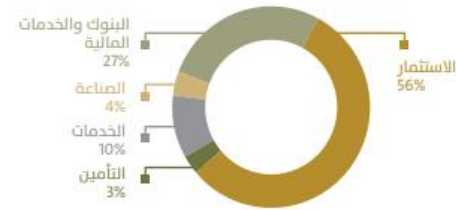
قطاعات بورصة فلسطين

القطاع	عدد الشركات	عدد الأسهم المتداولة في 2020	قيمة الأسهم المتداولة (دولار) كما في 2020/12/31	القيمة السوقية (دولار)
قطاع البنوك والخدمات المالية	7	23,752,471	37,911,553	1,023,239,849
قطاع الاستثمار	10	48,267,618	103,794,909	725,066,387
قطاع التأمين	7	2,198,648	3,304,153	214,802,000
قطاع الخدمات	9	8,349,899	30,649,128	1,103,838,801
قطاع الصناعة	13	3,886,155	14,437,139	379,966,479
اجمالي السوق	46	86,454,791	190,096,883	3,446,913,516

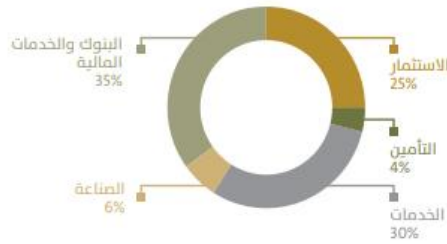
التوزيع النسبي لقيمة الأسهم حسب القطاع
Percentage Of Value Traded Per Sector



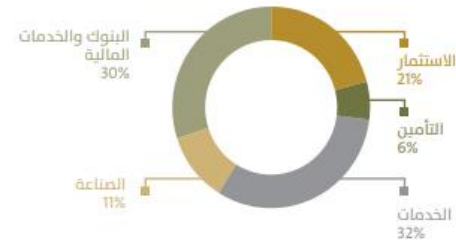
التوزيع النسبي لعدد الأسهم المتداولة حسب القطاع
Percentage Of Traded Shares Per Sector



التوزيع النسبي لعدد الصفقات حسب القطاع
Percentage Of Transactions Per Sector



التوزيع النسبي للقيمة السوقية حسب القطاع
Percentage Of Market Capitalization Per Sector



4.4.2 الرقابة الداخلية في الشركات الفلسطينية وواقع التدقيق الخارجي:

استناداً لأحكام قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004م، والمادة (42) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م، تمثل الرقابة الداخلية الأنظمة والأدوات والسياسات والإجراءات التي تضعها الشركة لمساعدتها على تحقيق أهدافها. الإدارة: الإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال، كم يتم اعتماد

عتماد الهيكل التنظيمي للشركة بما يضمن تحقيق مبادئ الرقابة الداخلية وفصل الصلاحيات والحيلولة دون تضارب المصالح واستقلال التدقيق الداخلي في الشركة.

ومن أحكام قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004م، تنص المادة (10) من القانون الفلسطيني على أنه يجب أن تهدف عمليات التدقيق إلى مساعدة إدارة الشركة على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال: فهم وفحص تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية المالية والتشغيلية والتي تم وضعها من قبل إدارة الشركة، بحيث تهدف تلك الإجراءات إلى التأكد من فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية والأمثال للقوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمل الشركة، وحماية أصول الشركة وتزويد إدارة الشركة بأية مقترحات أو توصيات لتحسين فعالية وكفاءة تلك الإجراءات. وفهم وفحص تطبيق إجراءات الشركة فيما يخص إدارة المخاطر، بهدف تحديد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض إليها عند قيامها بأعمالها وتقييم احتمالية وأثر تلك المخاطر عليها، وكيفية إدارة تلك المخاطر من قبل إدارة الشركة بهدف الحد من آثار تلك المخاطر على الشركة وتزويد الشركة بأية مقترحات أو توصيات لتحسين فعالية وكفاءة تلك الإجراءات (منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي، 2021).

5.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة:

1.5.2 أولاً الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة أبو صافي (2019) بعنوان: نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (50) مفردة من مجتمع العاملين في شركة السكسك، وتقتضى الدراسة أن هناك توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO، بينت وخلصت الدراسة إلى أن توافر عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO في شركة السكسك بدرجة كبيرة جداً، حيث احتل المرتبة الأولى بعد البيئة الرقابية، في حين جاء في المرتبة الثانية تقدير المخاطر، وحصل على المرتبة الثالثة الأنشطة الرقابية وحصل على المرتبة الرابعة نظام المعلومات والاتصالات، وتوصي الدرسي بالعمل على تحليل وتقدير المخاطر التي تواجه شركة السكسك واعتماد الوسائل التقنية في عملية التقييم للمخاطر.

2- دراسة الشاعر (2018) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة توزيع

الكهرباء المحافظات الجنوبية في غزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة توزيع الكهرباء المحافظات الجنوبية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والدراسة التطبيقية، والمقابلات الشخصية،

حيث قام الباحث بعمل تحليل مالي للدراسة من واقع البيانات المالية لشركة توزيع الكهرباء المحافظات الجنوبية (غزة) من سنة (2015-2010)، وتقتض الدراسة أن هناك دور للرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة توزيع الكهرباء المحافظات الجنوبية، توصلت الدراسة التطبيقية للتحليل المالي للشركة في دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي بأنه لا يوجد بين نسب ومؤشرات الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء قبل وبعد تبعية الرقابة الداخلية للإدارة العامة. وقيام الباحث بعمل دراسة ميدانية حول دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، وكانت من خلال مسح شامل للمجتمع محل الدراسة، وعدده (62) من محاسبين ومدققين ومهندسين وإداريين ومدراء ورؤساء أقسام في مجال الرقابة الداخلية، واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات حول الرقابة الداخلية، تم استرداد (60) استبيان. وتوصلت الدراسة الميدانية من خلال التحليل بأن جميع محاور الرقابة الداخلية الخمسة وهي: محور بيئة الرقابة، محور تقدير وتحديد المخاطر، محور أنشطة الرقابة، محور المعلومات والاتصالات، محور المراقبة والضبط"، تبين بأنه يوجد دور للمحاور الخمسة في شركة توزيع الكهرباء - المحافظات الجنوبية (غزة)، وتوصي الدراسة بالتأكيد على أهمية الرقابة الداخلية، والمحافظة على ممتلكات الشركة. والعمل على التدريب والتطوير المستمر من قبل الشركة وتعزيز قدرات الموظفين. والعمل على تعزيز كادر الرقابة الداخلية. وتوسيع مجال الرقابة الداخلية في الفروع ولا يقتصر على الرقابة المالية فقط.

3- دراسة عبد الله (2017): بعنوان: مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لمبلنة عريب خلال الفترة 2012-2015م، وتوضيح دور الرقابة الداخلية في إعداد تقارير حول وضعية المؤسسة، حيث قام الباحث

بعمل تحليل مالي للدراسة من واقع البيانات المالية، واستخدام استبيان لتوضيح دور الرقابة المالية بحيث تم الاعتماد على المنج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد افترض الباحث أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية أداة لضبط الأداء، وضمان تحقيق أهداف المؤسسة، فهو يهدف إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال تقليل المخاطر والتكاليف، وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يقوم على نظام رقابة داخلية فعال وعلى فريق إداري كفاء قادر على استخدامه بكفاءة عالية، كما عملت الرقابة الداخلية على منع الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب، واستخدام الموارد المالية للمؤسسة بكفاءة وبالتالي زيادة أرباحها، ويوصي الباحث بتحديث إجراءات نظام الرقابة وجعله أكثر فعالية.

4- دراسة محمد وآخرون (2017) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع

الصناعي دراسة حالة شركة البجراوية الصناعية في الخرطوم

يسعى البحث إلى معرفة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية المتبع بالشركات الصناعية في الرقابة على الأداء المالي، معرفة مدى تطبيق الشركات الصناعية للوائح القوانين المادية والإدارية على المستويات الإدارية المختلفة بالشركات الصناعية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة باستخدام استبانة بالإضافة إلى الإطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالبحث. ونصت فرضية البحث على أن هناك دور للرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الصناعي دراسة حالة شركة البجراوية الصناعية في الخرطوم، وخرج البحث بأهم النتائج التالية: نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم

في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي، إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الأداء المالي، إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي، وجود إجراءات لزيادة الكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الموضوعية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تدريب الكادر البشري لتفعيل الرقابة الداخلية من أجل رفع مستوى الأداء المالي .

5- دراسة شعت (2017): بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات

المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، كما هدفت لمعرفة أثر البيئة الرقابية ومكوناتها والانشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات و التمثيل الصادق والقابلية للفهم والقابلية لمقارنة)، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها (48) شركة، أما عينة الدراسة التي تمثلت في المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق، وتم استخدام المنهج الوصفي وأسلوب المسح الشامل، وتنص فرضية الدراسة على وجود أثر لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية(البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية بأبعادها (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وكذلك اتضح

أف النظام الرقابي المستخدم في تلك الشركات فعال، وهناك فصل في الواجبات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وخلق القوائم المالية من التحريفات وعرضيا بشكل واضح ومفهومتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالنظام الرقابي الالكتروني، والتقارير الرقابية، ووضع برنامج وخطة طوارئ للمواجهة أي طارئ، منح المدقق الداخلي استقلالية، تطوير النظم المحاسبية لتساعد في معالجة القصور والمشكلات التي قد تواجهه العمل، تدريب الكادر المشرف على إعداد القوائم المالية، ضرورة تفعيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

6- دراسة طنينه (2017) بعنوان: أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية ولتحقيق اهداف الدراسة تم تحليل سلسله زمنية من القوائم المالية للمصارف العاملة في الضفة الغربية حيث تم استخراج مؤشرات الأداء المالي للمصارف كما تم تصميم استبانة مكونة من ستة محاور، اعتمادا على اطار COSO والدراسات السابقة والاطار النظري حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية غير منتظمة بلغ عددها (257) مبحوثاً من مجتمع الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكان من اهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الأصول (ROA)، ووجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع

المصارف في الضفة الغربية و العائد على حقوق الملكية (ROE)، ووجود اثر ايجابي طردي لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS)، وكذلك وجود اثر ايجابي طردي لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)، ووجود علاقة ايجابية بين جميع ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء، وتوصي الدراسة بالاهتمام بالبيئة الرقابية التي تمكن الأفراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية، والاهتمام بالقيم الأخلاقية، وفلسفة الإدارة، وأسلوب التشغيل، وسياسات الموارد البشرية من تخطيط وتعيين وتدريب.

7- دراسة السامرائي (2016): بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأدوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة (2016) والبالغ عددها(6) شركات، اما عينة الدراسة فقد شملت المدراء الماليين والمحاسبين واعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين والمدققين الداخليين العاملين في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددهم (61)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتفترض الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة بورصة عمان ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات

والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في شركات الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان وقد توصلت الدراسة لعدة توصيات اهمها: تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونها تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الجودة في لتقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والاشراف على نتائج الاعمال.

8- دراسة مشتهى (2015) بعنوان: تقييم مدى انسجام انظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع اطار COSO وأثر ذلك على اداء الشركة وقيمتها.

هدفت الدراسة الى تقييم مدى انسجام انظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع اطار COSO وأثر ذلك على اداء الشركة وقيمتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بإستثناء شركات قطاع البنوك والخدمات المالية، والبالغ عدد (40) شركة، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في عينة الدراسة، وتفترض الدراسة أن أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وأوصت أيضاً بضرورة التنسيق ما بين الهيئات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية لمواكبة التشريعات في الدول المتقدمة،

وذلك بالعمل على إدخال تشريعات ملزمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بالتقرير بشكل سنوي عن الرقابة الداخلية وفعاليتها، على أن يتم تقييمه من قبل المدقق الخارجي للتحقق من مطابقته لواقع الأداء في الشركة.

9- دراسة عياش (2014) بعنوان: دور الرقابة الداخلة في رفع كفاءة الأداء المالي : دراسة ميدانية

على شركات الاتصالات اليمنية

هدفت الدراسة الى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، كما تم اجراء دراسة ميدانية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم خلالها جمع البيانات من خلال استبانة وزعت علي شركات الاتصالات اليمنية، وتفترض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، أظهرت الدراسة تمتع شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة. وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي. وأن وجود عناصر رقابة داخلية جيدة يؤدي بالضرورة الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية التي تساعد الإدارة على ترشيد ودعم قراراتها، اوصت الدراسة باستمرار عملية التحديث والتطوير لهيكل الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات العاملة بالجمهورية اليمنية للرقى بكفاءة وأداء تلك الشركات، ولتحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

2.5.2 ثانياً الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (Tam and Tuan, 2021) بعنوان :

The Impact of Internal Control on Performance of Small and Medium-Sized Enterprises in an Emerging Economy - Asia-Pacific

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في اقتصاد ناشئ. تم اشتقاق إطار الدراسة من نظرية الوكالة لدراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء التنظيمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة. استخدمت الورقة مسحاً وعينات غير احتمالية وتحليل الانحدار التطبيقي لتقييم هذا التأثير على الشركات الصغيرة والمتوسطة في هانوي ، فيتنام. تتألف الرقابة الداخلية من خمسة عناصر (بما في ذلك بيئة الرقابة ، وتقييم المخاطر ، وأنشطة الرقابة ، وأنظمة المعلومات والاتصالات ، وأنشطة المراقبة) من قبل COSO. تم قياس أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال العائد على الأصول في المقام الأول. حلل هذا البحث البيانات باستخدام برامج SPSS و SmartPLS. وباستخدام عينة من 94 مستجيباً، أظهرت النتائج أن بيئة الرقابة التي تعد أحد أبعاد الرقابة الداخلية لها تأثير إيجابي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة. أظهرت الأبعاد الأخرى للرقابة الداخلية التي تتمثل في أنشطة الرقابة ونظام المعلومات والاتصالات وتقييم المخاطر وأنشطة المراقبة تأثيرات غير مهمة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن النتائج لا تزال تقدم بعض الأفكار المفيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام. وتوصي الدراسة بتقديم رؤى عملية حول دور الرقابة الداخلية للباحثين ومديري الأعمال.

The Effect of Internal Control Structure Quality on Firm's Financial Performance: An Applied Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange

تهدف الدراسة إلى اختبار الأثر الكلي والتفصيلي لجودة هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات باستخدام عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وقد تم قياس المتغير المستقل وهو جودة هيكل الرقابة الداخلية ومكوناته الخمس باستخدام مؤشر متعدد الأبعاد يعتمد على الإطار العام التي وضعتها لجنة COSO لقياس جودة وفاعلية المكونات الخمس لهيكل الرقابة الداخلية والمبادئ ذات الصلة ومدى خلو هيكل الرقابة الداخلية من التحريفات الجوهرية. أما عن المتغير التابع وهو الأداء المالي للشركات فقد تم قياسه من خلال ربحية السهم. وقد تم استخدام الدراسة التجريبية لجمع آراء الخبراء الماليين في قائمة البحث التي يتم ملؤها بعد ذلك من خلال تحليل محتوى لكل التقارير المالية والمستندات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركات محل الدراسة. وقد تم اختبار فروض الدراسة باستخدام نماذج الانحدار والبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS. وقد أسفرت نتائج الدراسة أن جودة هيكل الرقابة الداخلية تهدف إلى تعزيز الأداء المالي للشركات المقيدة في البورصة المصرية، كما أوضحت النتائج التأثير المعنوي والإيجابي للأنشطة الرقابية على الأداء المالي للشركات دون باقي المكونات الأربعة الأخرى. وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية محل الدراسة وهما عمر الشركة وحجمها، فقد أسفرت نتائج الدراسة على تأثيرهما المعنوي والإيجابي على الأداء المالي للشركات، يوصي الباحثون بتكرار الدراسة مع مقاييس أخرى للأداء المالي مثل ROA. العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى التدابير المستندة إلى السوق مثل To-bin Q وأسعار أسهم السوق.

3- دراسة (Eniola, 2020) بعنوان :

Internal control Procedures and firm's performance. International

هدفت الدراسة إلى تحليل إجراءات الرقابة الداخلية وأداء الشركة في جنوب غرب نيجيريا. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع نهجًا نوعيًا لتصميم البحث الوصفي. تم استخدام نماذج الانحدار المتعددة للتحقق مما إذا كان هناك أي تأثير على الأداء المالي من رقابة التدقيق الداخلي وممارسات الرقابة ومراقبة إدارة المخاطر وبيئة الرقابة وأنشطة المراقبة، وقد طبقت الدراسة على الشركات العاملة في جنوب غرب نيجيريا وتمثلت في خمس شركات، أشارت نتائج المسح إلى العلاقة الإيجابية بين رقابة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وممارسات الرقابة والنجاح المؤسسي. ومع ذلك ، فإن ممارسات الرقابة وبيئة الرقابة لها تأثير سلبي كبير على أداء الشركة. أوصى الاستطلاع بمراقبة وإدارة المدققين الداخليين بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المدققين الداخليين فحص وتقييم إطار عمل الرقابة الداخلية والكفاءة التي تؤدي بها الإدارات المختلفة المهام الموكلة إليها. يجب على الإدارة أيضًا تقييم مستوى المخاطر المتوقع بعناية والسعي لإدارة المخاطر عند نقاط معينة.

4- دراسة (Hanoon, 2020) بعنوان :

The Correlation between Internal Control Components and the Financial Performance of Iraqi Banks a Literature Review

تبحث الدراسة في كيفية تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي للقطاعات المصرفية الستة في العراق. يستلزم النهج الاستقرائي المستخدم في هذه الورقة إجراء مسح ودراسة ومقارنة وتلخيص لجميع الأوراق المنشورة في المجالات البارزة في السنوات السبع الماضية. وجدت هذه الورقة أن الرقابة الداخلية ضعيفة في

العراق مقارنة بالدول النامية في الدراسات التي تم تحليلها. كما وجد أن الرقابة الداخلية أكثر ارتباطًا بالأداء المالي بنسبة 94.28% أكثر من ارتباطها السلبي بنسبة 5.72%. وبعد تحديد الدراسات من خلال مراجعة منهجية ، خلص الباحثون إلى أن معظم الدراسات التي أجريت على المتغيرين ، أي الرقابة الداخلية والأداء المالي ، أشارت إلى وجود علاقة معنوية وإيجابية بينهما. ويوصي الباحث بالتأكيد على مستوى الرقابة الداخلية والأداء المالي باستخدام لجنة المراجعة وتأثيرها في القطاع المصرفي العراقي.

5- دراسة (Odek, 2019) بعنوان :

Effect of Internal Control Systems on Financial Performance of Distribution Companies in Kenya

هدفت الدراسة إلى تحليل آثار أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع الصغيرة والمتوسطة. وتم استخدام منهج المسح الشامل من خلال إحصائيات المسح الاقتصادي لعام 2017، وتفترض الدراسة أن هناك تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع في كينيا، حيث طبقت الدراسة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، تم اعتماد تصميم الارتباط ودراسة الحالة الذي يستهدف جميع الموظفين البالغ عددهم 38 موظفًا أثناء استخدام تقنية مسح التعداد. تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيانات والبيانات الثانوية من الكتب والمجلات والدوريات ذات الصلة، وأشارت النتائج إلى نمو هائل في ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كينيا على مدى السنوات العشر الماضية بحوالي 96% وأسفرت نتائج لا يُعرف سوى القليل عن تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع، وتوصي الدراسة بتحليل مستمر لآثار أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع الصغيرة والمتوسطة.

The Role Of Internal Auditing And Internal Control System On The Financial Performance Quality In Banking Sector

الهدف من الدراسة التجريبية هو فحص وتحليل تأثير التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي. حصلت هذه الدراسة على بيانات من البيانات الأولية. عينة هذه الدراسة التجريبية هي موظف يعمل في أكبر ثلاثة بنوك في إندونيسيا ولديه خبرة عملية لا تقل عن عامين. يستخدم هذا البحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد كاختبار فرضية. وتوصلت الدراسة إلى أن للتدقيق الداخلي تأثير إيجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي ، وكان لنظام الرقابة الداخلية تأثير إيجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي، يوصي الباحث بإضافة المزيد من المتغيرات المستقلة مثل الثقافة التنظيمية، والالتزام بسيادة القانون، والتعويض. بالإضافة إلى ذلك، أخذت هذه الدراسة أيضًا عينات فقط من أكبر ثلاثة بنوك في إندونيسيا تقع في جاكرتا وتانجيرانج، ويمكن أن يضيف المزيد من البحث عينات إضافية من كل من البنك ومواقع الدراسة الإضافية.

Impact of Internal Control System on Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Sri Lanka, Department of Accountancy and Finance, Faculty of Management Studies

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التصنيع المدرجة. المتغيرات المستقلة للدراسة هي مكونات نظام الرقابة الداخلية وهي بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة

الرقابة ونظام اتصالات المعلومات والمراقبة بينما يعتبر الأداء المالي المتغير التابع. تم استخدام استبيان منظم ذاتيًا لجمع البيانات من الموظفين على المستوى الإداري في 40 شركة تصنيع مدرجة. تم تنفيذ تقنية Snowballing في عملية جمع البيانات، وبناءً عليه ، تم إرسال مائة وتسع إجابة لغرض التحليل حيث تم استخدام تحليلات الارتباط والانحدار كأدوات تحليلية رئيسية. وفقًا لنتائج تحليل الارتباط، فإن جميع مكونات نظام الرقابة الداخلية لها علاقة إيجابية بالأداء المالي. يوضح تحليل الانحدار المتعدد أن تأثير أنشطة الرقابة والمراقبة على الأداء المالي كبير بينما بيئة الرقابة وتقييم المخاطر ونظام اتصالات المعلومات تكشف عن التأثير الضئيل على الأداء المالي. بناءً على النتائج، يمكن الاستنتاج أن الحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في المنظمة أمر حيوي للحفاظ على أدائها المالي. تساهم هذه الدراسة في تعزيز فهمنا لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسات التصنيع وأهميتها في زيادة الأداء المالي، يوصي الباحثان بتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسات التصنيع لزيادة الأداء المالي.

8- دراسة (Kamau, 2016) بعنوان :

Effects Of Internal Control Ractices On Financial Performance Of Small And Medium Enterprises In Nairobi County

بحثت هذه الدراسة الآثار المترتبة على ممارسات الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. استخدم الباحث عينة عشوائية بسيطة تكونت من 100 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد تم اختيارها عشوائيًا. وقد استخدمت كل من البيانات الأولية والبيانات الثانوية في الدراسة، التي تم جمعها باستخدام الاستبيانات ذاتيا والبيانات الثانوية

على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جمعت من التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. اظهرت النتائج أن بيئة الرقابة و تقييم المخاطر له علاقة سلبية مع الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت النتائج أيضا وجود علاقة إيجابية بين أنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي وبيئة الرقابة وتقييم المخاطر. وخلصت الدراسة أيضا أن هناك علاقة مباشرة بين أنشطة المراقبة والمعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي، وبالتالي، توصي الدراسة بضرورة أن تضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة وجود أنشطة رقابية فعالة، وطرق فعالة للمعلومات والاتصال، واستراتيجيات رصد مناسبة.

9- دراسة (Awdat, 2015) بعنوان :

The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وقد تم تحديد أربعة مجالات للتصميم، وتدقيق الجودة وإدارة قسم التدقيق الداخلي، وتقييم وتطوير الخاصة بهم الداخلي. إدارة مخاطر التدقيق ، فقد تم توزيع الاستبيان على المدققين الداخليين العاملين في دائرة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية ، وتم توزيع استرجاع (65) استبيان تم تحليله بواسطة برنامج الحزم الإحصائية spss ، ووجدت الدراسة أن البنوك الأردنية مهتمة بذلك. جودة التدقيق الداخلي وإدارة أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم مخاطر عملية التدقيق الداخلي وأن هناك تأثير لوظيفة التدقيق الداخلي

على تحسين الأداء المالي، يوصي الباحث بزيادة اهتمام مدققي الإدارة العليا بتنمية المهارات من خلال إشراكهم في ورش العمل.

6.2 ملخص الدراسات السابقة

تمحورت الدراسات السابقة حول المحاور الرئيسية التالية:

1. تناولت مجموعة من الدراسات السابقة الرقابة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي منها دراسة الشاعر(2018)، ودراسة عبد الله (2017)، ودراسة طنينه (2017)، ودراسة عياش (2014)، ودراسة (KAMAU ,2016)، التي تحدثت عن أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الشركات.
2. تناولت الدراسات السابقة الرقابة الداخلية ودورها في تقويم الأداء المالي منها دراسة محمد وآخرون (2017)، دراسة مشتهى (2015)، دراسة (Eniola, 2020) دراسة (Odek, 2019) والتي تحدثت عن فحص وتحليل آثار أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات.
3. تناولت الدراسات السابقة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية منها دراسة شعت(2017)، دراسة السامرائي (2016) والتي تحدثت عن نظام الرقابة الداخلية وأثره علي جودة التقارير المالية في الشركات
4. تناولت الدراسات السابقة الرقابة الداخلية وجودة الأداء المالي مثل دراسة (Al-Fatlawi, 2018) والتي تحدثت عن أنظمة الرقابة الداخلية ودورها في منع الاحتيال.
5. تناولت مجموعة من الدراسات السابقة نظام الرقابة الداخلية مثل دراسة أبو صافي (2019). والتي تحدثت عن نظام الرقابة الداخلية وتوافقه مع نظام COSO.

7.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لمحاور الدراسات السابقة ونتائجها في مجال أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تبين ان معظم الدراسات السابقة تناولت واقع الرقابة الداخلية ومنها ما ربط الرقابة الداخلية بالأداء ولكن هذه الدراسة من وجهة نظر مدقق الحسابات، وبناء على ذلك فان ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة هي:

1. تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في متغيراتها حيث تناولت المتغير المستقل الرقابة الداخلية (تقييم المخاطر، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية، أنشطة المتابعة) والمتغيرات التابعة الأداء المالي (العائد على الملكية "ROE"، القيمة الاقتصادية المضافة "EVA"، ربحية السهم "EPS"، نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل "OCI")، بينما نجد أن هناك دراسة طنينة (2017) مشابهة لهذه الدراسة طبقت في فلسطين لكن هناك بعض المفارقة في متغيراتها وهي العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على السهم الواحد (EPS)، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).
2. تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال استخدام متغير جديد في قياس الأداء المالي وهو القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

الفصل الثالث

الإجراءات ومنهجية الدراسة

1.3 منهج الدراسة

بناء على خطة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها تعتبر هذه الدراسة أحد الدراسات الكمية والتي اعتمدت بالاساس على الرجوع إلى بيانات السلاسل الزمنية للشركات المشمولة في الدراسة، ومن ثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار الفرضيات من أجل الوصول الى النتائج.

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة (2010-2019)، حيث تشمل الدراسة شركات القطاع الصناعي والخدماتي والاستثماري وتشكل هذه الشركات ما نسبته 69.6% من اجمالي الشركات التي يبلغ عددها 46 شركة موزعه على خمس قطاعات وهي: الاستثمار ويبلغ عددها (10) شركات، البنوك ويبلغ عددها (7) شركات، التأمين ويبلغ عددها (8) شركات، بالإضافة لقطاع الشركات الصناعية الذي يبلغ عدد شركاته (13) شركة و (9) شركات في قطاع الخدمات، فبذلك يتكون مجتمع الدراسة من (32) شركة، يمثل القطاع الصناعي فيها 40.6% و يمثل القطاع الاستثماري فيها 31.3%، في حين يمثل القطاع الخدماتي 28.1%.

3.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (22) شركة من الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة (2010-2019) بنسبة (68.8%) من إجمالي عدد الشركات المشمولة في مجتمع الدراسة حتى نهاية العام 2019، والتي تم اختيارها بأسلوب العينة الطبقية التناسبية العشوائية البسيطة، انظر الجدول (1.3).

جدول (1.3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة على القطاعات

عينة الدراسة		مجتمع الدراسة		طبقات العينة
النسبة	عدد الشركات	النسبة	عدد الشركات	
27.3%	6	28.1%	9	القطاع الخدماتي
40.9%	9	40.6%	13	القطاع الصناعي
31.8%	7	31.3%	10	القطاع الاستثماري
100%	22	100%	32	عينة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق فلسطين المالي.

من خلال جدول (1.3) يتضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة على القطاعات المستهدفة (الصناعي والخدمي والاستثماري)، بحيث كان إجمالي حجم العينة (22) شركة، والجدول (2.3) يوضح الشركات التي شملتها الدراسة تبعا لقطاع العمل.

جدول (2.3 أ): الشركات التي شملتها الدراسة

رمز الشركة	اسم الشركة	قطاع العمل	رقم الشركة
JPH	القدس للمستحضرات الطبية	صناعة	1
AZIZZA	دواجن فلسطين	صناعة	2
LADAEN	فلسطين للدائن	صناعة	3
NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	صناعة	4

جدول (2.3.ب) : الشركات التي شملتها الدراسة

GMC	مطاحن القمح الذهبي	صناعة	5
BPC	بيرزيت لصناعة الأدوية	صناعة	6
JCC	سجائر القدس	صناعة	7
VOIC	مصانع الزيوت النباتية	صناعة	8
APC	العربية لصناعة الدهانات	صناعة	9
NSC	مركز نابلس التخصصي	خدمي	10
PEC	الفلسطينية للكهرباء	خدمي	11
ABRAJ	أبراج الوطنية	خدمي	12
WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	خدمي	13
AHC	المؤسسة العربية للفنادق	خدمي	14
PALTEL	الاتصالات الفلسطينية بالتل	خدمي	15
UCI	الاتحاد للاعمار والاستثمار	استثماري	16
JREI	القدس للاستثمارات العقارية	استثماري	17
ARAB	المستثمرون العرب	استثماري	18
PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	استثماري	19
PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري "العقارية"	استثماري	20
PID	الفلسطينية للاستثمار والانماء	استثماري	21
PADICO	الفلسطينية للتنمية والاستثمار	استثماري	22

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق فلسطين المالي.

4.3 متغيرات الدراسة قياسها وسلوكها

تتلخص متغيرات البحث بدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على أداء الشركات الفلسطينية الصناعية والخدمية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2019) والمتمثلة بعشر سنوات، عن طريق إجراء تحليل إحصائي لتوضيح ذلك الأثر، ولابد في البداية من عرض طريقة قياس ودراسة سلوك متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة خلال فترة الدراسة، وذلك بدراسة تحليلية ووصفية على التوالي.

1.4.3 متغيرات الدراسة التابعة قياسها وسلوكها

تعتمد الدراسة مؤشرات الأداء المالي للشركة كمتغيرات تابعة، بحيث تم قياسها في هذه الدراسة من خلال أربعة مؤشرات من المتوقع أن تتأثر بفعالية الرقابة الداخلية، والمتمثلة بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، ربحية السهم (EPS)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) و نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI)، سيتم تناول كل منها على التوالي:

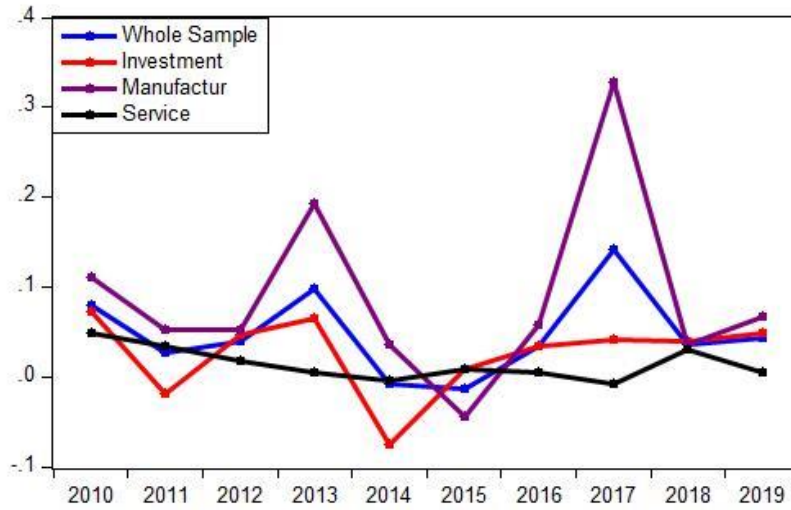
1. العائد على حقوق الملكية (ROE): يمثل العائد على حقوق الملكية أداة لقياس الأداء المالي

للشركات، فهو مؤشر يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً ويتأثر بدرجة الرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \quad \text{صالح و الجيلاني (2016)}$$

يوضح الشكل (1.3) سلوك معدل العائد على حقوق الملكية لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة المقدره ب (10) سنوات ممتدة من (2010-2019) والذي يتصف عموماً بعدم الاستقرار، حيث أظهرت النتائج في الشكل انخفاضاً في متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للشركات المدروسة خلال عام 2011 عن متوسط معدل العائد في عام 2010 بمقدار (0.05)، تلا ذلك ارتفاع بشكل متتالي في العامين 2012-2013 ليصل المتوسط الى (0.10)، ثم انخفض بشكل متتالي في العامين 2014-2015 ليرتفع بعد ذلك وبوتيرة مستمرة خلال عامي 2016-2017 ليصل متوسط معدل العائد على حقوق الملكية الى ذروة الارتفاع خلال الفترة المدروسة والذي بلغ (0.14)، تلا ذلك الارتفاع انخفاض ملحوظ في عام 2018 ليصل المتوسط (0.04) (ملحق رقم (3)).

الشكل (1.3): متوسط معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

من جهة أخرى، يوضح الشكل (1.3) سلوك العائد على حقوق الملكية للشركات المشمولة في الدراسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لشركات القطاع الصناعي كانت الأعلى خلال فترة الدراسة بشكل عام بالمقارنة مع متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الخدمائية والاستثمارية، حيث تراوحت قيمة متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية بين (-0.04 - 0.33) ويتصف سلوكها بعدم الاستقرار، كما ونلاحظ أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الاستثمارية يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال النصف الأول من فترة الدراسة (2010-2014)، بينما ارتفع بشكل مستمر خلال النصف الثاني (2015-2019)، بحيث تراوحت قيمته خلال فترة الدراسة بين (-0.01-0.05)، في حين تظهر النتائج انخفاض مستمر في قيمة متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الخدمائية خلال النصف الأول من فترة الدراسة (2010-2014) وتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال النصف الثاني (2015-2019)، بحيث تراوحت قيمته في النصف الأول بين (-0.08-0.07) وفي

النصف الثاني بين (0.01-0.05)، ويعود عدم الاستقرار في العائد على حقوق الملكية (ROE) بالتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة التي تمثلت في الحرب على غزة في عام 2014 وأيضاً تشكيل حكومة الوفاق الوطني عام 2014م.

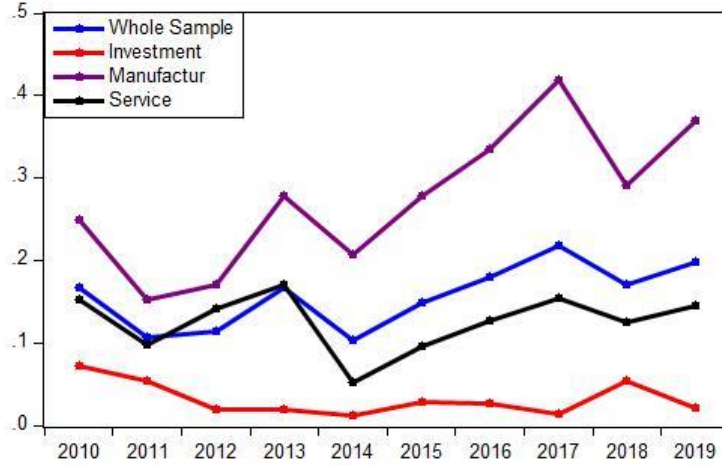
2. ربحية السهم (EPS): يمثل ربحية السهم مؤشر تقييم مالي لأداء المنظمات التجارية أو الصناعية أو المالية، إذ يقيس ربحية المنظمات ويساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ القرارات، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم العادية}} \quad (\text{أبو الرب، 2019})$$

الشكل (2.3) يوضح سلوك متغير ربحية السهم الواحد لعينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)، كذلك سلوك معدل ربحية السهم الواحد للشركات المدروسة لكل قطاع على حدة، فيتضح من خلال الشكل أن متوسط ربحية السهم لعينة الدراسة خلال الفترة المقدره ب (10) سنوات ممتدة من (2010-2019) يتصف بعدم الاستقرار بالعموم، حيث أظهرت النتائج في الشكل انخفاضاً في متوسط ربحية السهم للشركات المدروسة خلال عام 2011 بمقدار (0.06) عما كان عليه في عام 2010، تلا ذلك ارتفاع بشكل متتالي في العامين 2012-2013 ليصل المتوسط الى (0.17)، من ثم انخفاض في عام 2014 ليحقق متوسط ربحية السهم أدنى قيمة خلال فترة الدراسة والتي بلغت (0.10)، وتلا هذا الانخفاض ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة خلال الثلاث سنوات التالية (2015-2017) ليحقق أعلى قيمة خلال فترة الدراسة في عام 2017 والتي بلغت (0.22) (ملحق رقم (4)).

من جهة أخرى يوضح الشكل (2.3) سلوك ربحية السهم للشركات المدروسة تبعا لقطاع العمل، فنلاحظ من خلال الشكل أن متوسط ربحية السهم للشركات الصناعية الأعلى طوال فترة الدراسة بالمقارنة مع الشركات من القطاعات الأخرى المستهدفة (الخدمي، الاستثماري)، كما ويتضح تذبذب في متوسط ربحية السهم للشركات الصناعية بين الارتفاع والانخفاض لتكون ذروة الانخفاض في عام 2011 وتحقق تقريبا (0.15)، بينما ذروة الارتفاع في عام 2017 والتي بلغت (0.42)، أما فيما يخص القطاع الخدمي، فيتضح من خلال الشكل أن متوسط ربحية السهم للشركات الخدمية الأعلى بالمقارنة مع شركات قطاع الاستثمار، كما وتظهر النتائج تذبذب في متوسط ربحية السهم لتلك الشركات خلال فترة الدراسة، بحيث ترواحت بين (0.05-0.17)، في حين تظهر النتائج تدني في قيمة متوسط ربحية السهم للشركات الاستثمارية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى المستهدفة، حيث يتضح تذبذب في قيمة متوسط ربحية السهم بين الارتفاع والانخفاض بنسب ضئيلة لتكون ذروة الانخفاض في عام 2014 وتحقق تقريبا (0.012)، بينما ذروة الارتفاع في عام 2010 والتي بلغت (0.072)، ويعود عدم الاستقرار في ربحية السهم (EPS) إلى أن الشركات الصناعية تحقق أرباحاً من خلال عملياتها أعلى من الشركات في القطاعات الأخرى وتعود الزيادة إلى كفاءة إدارات الشركات في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة الأرباح

الشكل (2.3): متوسط ربحية السهم خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

3. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة من احد أهم المؤشرات

المالية الحديثة لتقييم الأداء المالي للشركات، ويتم حساب القيمة الاقتصادية EVA من خلال العلاقة

التالية:

$$EVA = NOPAT - WACC \times IC$$

حيث تمثل:

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة

NOPAT : صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

(IC): رأس المال المستثمر المعدل

(WACC): المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

$$WACC = (E / V * Ke) + (D / V) * Kd * (1 - \text{taxrate})$$

E = القيمة السوقية لحقوق الملكية

V = إجمالي القيمة السوقية للأسهم والديون

Ke = تكلفة حقوق الملكية

D = القيمة السوقية للديون

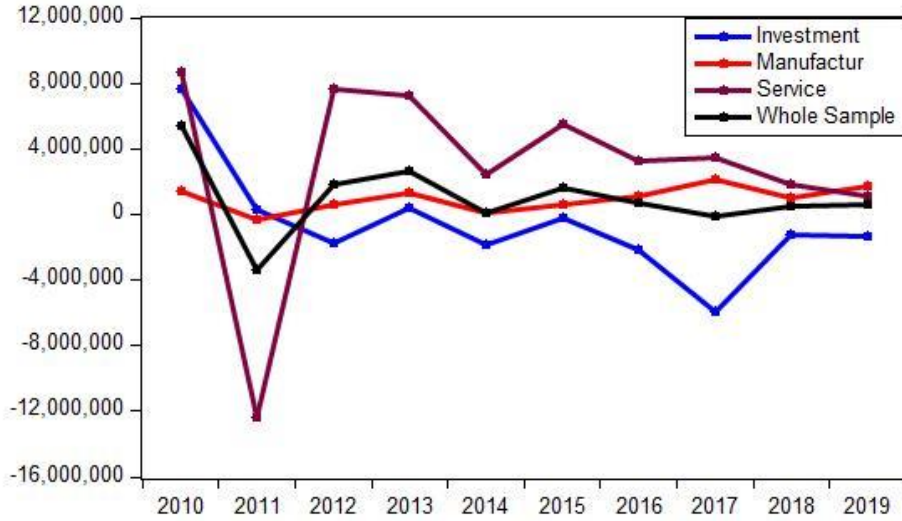
Kd = تكلفة الدين

يوضح الشكل (3.3) سلوك متغير القيمة الاقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة، فيتضح من خلال الشكل أن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة المقدر بـ (10) سنوات ممتدة من (2010-2019) تتصف بعدم الاستقرار، فنلاحظ من خلال الشكل انخفاضا ملحوظا في متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المدروسة خلال عام 2011 عن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في عام 2010 بمقدار (1,995,968) دولار، بحيث يشير متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للعام 2011 أن عينة الدراسة لا تولد قيمة من الأموال المستثمرة في الأعمال التجارية في ذلك العام، من ثم تلا ذلك ارتفاع متتالي في متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في العامين 2012-2013 ليصل متوسط القيمة الاقتصادية المضافة الى (2,654,491) دولار في العام 2013، في حين تذبذب متوسط القيمة الاقتصادية المضافة بين الارتفاع والانخفاض في الفترة (2014-2019) حيث تراوحت القيم بين (-75,975 - 1,672,696) دولار ، ويمكن تفسير ان القيمة الاقتصادية المضافة ان الشركات ساهمت بشكل مباشر في التأثير على ثروة الملاك سببها اما زيادة في ارباح التشغيل بعد الضريبة او انخفاض في تكلفة الاستثمار ، اما اذا كانت القيمة الاقتصادية

المضافة سالبة يعود السبب الى ان الشركة تستهلك من رأس المال المستثمر باكبر من ربح العمليات التشغيلية (ملحق رقم (7)).

أما فيما يتعلق بسلوك متغير القيمة الاقتصادية المضافة تبعا للقطاع العمل، نلاحظ أن سلوك المتغير في القطاعات المستهدفة يتصف بعدم الاستقرار بالعموم، إضافة الى ذلك يتضح من خلال الشكل أن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة لشركات القطاع الخدماتي كانت الاعلى بالمقارنة مع القطاعين الآخرين الصناعي والاستثماري خلال الفترة (2012-2018) بحيث تراوح المتوسط بين (1,872,354 - 7,650,191) دولار، إضافة الى ذلك تظهر النتائج أن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الصناعية الأعلى بالمقارنة مع الشركات الاستثمارية خلال الفترة (2012-2019)، بحيث تراوح المتوسط بين (61,092 - 2,114,886) دولار لتلك الشركات، بينما تراوحت قيمة متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الاستثمارية خلال الفترة المدروسة بين (-5,894,728 - 7,688,424) دولار، ويتضح من خلال الشكل أن القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الاستثمارية في فترة الدراسة حققت بالغالب قيم سالبة، مما يعني أن الشركات الاستثمارية لا تولد قيمة من الأموال المستثمرة في الأعمال التجارية في تلك الأعوام، ومن جهة أخرى نلاحظ أن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة في 2011 أظهر العكس بالمقارنة مع الأعوام الأخرى، بحيث حققت الشركات الاستثمارية القيمة الأعلى تلاها الشركات الصناعية من ثم الشركات الخدمائية، ويعود عدم الاستقرار في القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) إلى قدرة المنشآت الاستثمارية وإدارتها على تحقيق وتعظيم قيمة المساهمين مما يعكس جودة أداء تلك الإدارات التي تحد من التلاعب في الأرباح .

الشكل (3.3): متوسط القيمة الاقتصادية خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

4. نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (OCI): تعتبر نسبة صافي التدفقات النقدية من

النشاط التشغيلي الى صافي الدخل نسبة مختلطة، فصافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من

قائمة التدفق النقدي بينما صافي الدخل يتم الحصول عليه من قائمة الدخل يطلق على هذه النسبة أيضاً

مؤشر النقدية التشغيلية ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة صافي التدفقات النقدية النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}} \quad (\text{Leong et. al, 2009})$$

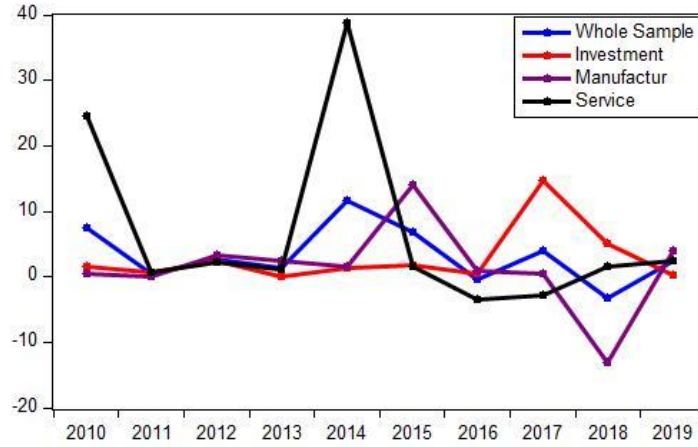
يوضح الشكل (4.3) سلوك متغير نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي لعينة الدراسة خلال

الفترة (2010-2019)، كذلك سلوك المتغير لكل قطاع على حدا، فيتضح من خلال الشكل أن متوسط نسبة

صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي لعينة الدراسة خلال فترة المقدره ب (10) سنوات ممتدة من

(2010-2019) يتصف بعدم الاستقرار، فنلاحظ من خلال الشكل أن متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية لعينة الدراسة تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض لتكون ذروة الانخفاض في عام 2016 وتحقق تقريبا (-0.48)، بينما كانت ذروة الارتفاع في عام 2014 ليصل تقريبا (11.65)، أما فيما يتعلق بسلوك نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات المدروسة تبعا للقطاع، فتذبذبت قيمة متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي بين الارتفاع والانخفاض طوال فترة الدراسة لجميع القطاعات، فنلاحظ من خلال الشكل أن ذروة الانخفاض في متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية للشركات الصناعية كان في عام 2018 ويحقق تقريبا (-13.18)، بينما كانت ذروة الارتفاع في عام 2015 ليصل تقريبا (14.09)، بينما كانت ذروة الانخفاض في متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات الخدمائية في عام 2016 ويحقق تقريبا (-3.53)، بينما كانت ذروة الارتفاع في عام 2014 ليصل تقريبا (38.8)، في حين تراوحت قيمة متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات الاستثمارية بين (-0.01) في عام 2013 و(14.7) في عام 2017 (ملحق رقم (5))، ويعود عدم الاستقرار في نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI) إلى الانخفاض الذي حصل في العام 2016 بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة وأبرزها انتفاضة الأقصى وهذا يؤدي إلى أن الشركات سوف تعتمد على أنشطة أخرى في تسيير أعمالها.

الشكل (4.3): متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

2.4.3 قياس متغيرات الدراسة المستقلة

تمثل فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات للشركات الصناعية والخدمات والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين المتغير المستقل في هذه الدراسة، حيث تم قياس المتغير من خلال اعداد وتصميم استبانة مخصصة لذلك وتحكيمها، ومن ثم توزيعها على المبحوثين (ملحق رقم 1)، بحيث تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين وهما:

- **القسم الأول:** تضمن هذا القسم معلومات عامة عن مدقي الحسابات وهي: المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.
- **القسم الثاني:** تضمن هذا القسم الفقرات الخاصة بأبعاد الدراسة المتعلقة بالمتغير المستقل فاعلية الرقابة الداخلية والممثل بخمسة أبعاد وهي: تقييم المخاطر المقاس من خلال (10) فقرات، البيئة الرقابية المقاس من خلال (7) فقرات، المعلومات والاتصالات المقاس من خلال (7) فقرات، الأنشطة الرقابية

المقاس من خلال (8) فقرات والبعد الخامس المتعلق بأنشطة المتابعة والمقاس من خلال (5) فقرات، وقد تناولت الاستبانة فقرات الدراسة وإجاباتها وفق مقياس ليكرت الخماسي ((5) بدرجة كبيرة جدا في حين (1) بدرجة منخفضة جدا)، وذلك بعد التعديل وإضافة وحذف الفقرات وفق آراء المحكمين.

وفقا للشركات المدرجة في عينة الدراسة والمتمثلة ب (22) شركة صناعية وخدمائية واستثمارية مدرجة في بورصة فلسطين، تم تحديد شركات التدقيق التي قامت بتدقيق الحسابات الخاصة بهذه الشركات خلال فترة الدراسة (2010-2019)، بحيث شملت الدراسة (7) شركات تدقيق وهي: طلال أبو غزالة، معاينة وشركائهم، ديلويت، ارنست ويونغ، برايس ووتر هاوس، شركة مؤسسة الطريفي ومؤسسة الريادة، موزعة على شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)، (ملحق رقم (9))

وبناء على ما ذكر سابقا وبعد تحديد شركات التدقيق التي تشملها الدراسة وعددها (7) شركات، تم توزيع (50) استبانة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة على مدققي الحسابات في شركات التدقيق الذين قاموا بإجراء تدقيق حسابات للشركات الصناعية والخدمائية والاستثمارية المشمولة في عينة الدراسة خلال فترة (2010-2019)، وبالاعتماد على عدد الشركات التي تم تدقيقها خلال الفترة المذكورة أجاب كل مدقق عن الشركة التي قام بتدقيق حساباتها وعن العام الذي تمت فيه عملية التدقيق، كما هو موضح في الجدول (3.3)، حيث تم استرداد (47) استبانة بنسبة استرداد بلغت (94%)، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد (3) استبانات منهم لعدم جدية الإجابة عليها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الصالحة للدراسة (44) استبانة أي ما نسبته (88%) من مجمل الاستبانات التي تم توزيعها.

جدول (3.3): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة تبعا لشركة التدقيق

الاستبانات الصالحة للتحليل		عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات التي تم توزيعها	عدد الشركات التي تم تدقيقها خلال الفترة (2010-2019)	شركة التدقيق
النسبة (%)	عدد				
4.55%	2	2	3	2	براييس ووتر هاوس
56.81%	25	25	26	13	إرنست ويونغ
15.91%	7	8	8	4	ديلويت آند توش
11.36%	5	6	6	3	معاينة وشركاه
2.27%	1	1	1	1	مؤسسة الريادة
4.55%	2	2	3	2	شركة مؤسسة الطريفي
4.55%	2	3	3	2	طلال ابو غزالة وشركاه
100%	44	47	50	27	المجموع

1.2.4.3 خصائص العينة

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (4.3) أن أفراد العينة قد توزعوا تبعا لمؤهلاتهم العلمية بين درجتي الماجستير والبيكالوريوس، بحيث كانت الغالبية لحملة درجة الماجستير (75%)، إضافة الى ذلك نلاحظ أن غالبية أفراد العينة من تخصص المحاسبة (90.9%)، أما فيما يتعلق بتوزيع افراد العينة على المسمى الوظيفي، تظهر النتائج أن ما يقارب (52%) من أفراد العينة يعملون كمدقي حسابات، (31.8%) مدققين رئيسيين و(15.9%) منهم كمديري تدقيق، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن (61.36%) من أفراد العينة لم تتجاوز سنوات خبرتهم (10) سنوات.

جدول (4.3): خصائص المبحوثين من شركات التدقيق التي شملتها الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة للقيم الصالحة
المؤهل العلمي	دبلوم	0	0
	بكالوريوس	33	75.0
المؤهل العلمي	ماجستير	11	25.0
	دكتوراه	0	0
	المجموع	44	100.0
التخصص	علوم مالية ومصرفية	0	0
	إدارة أعمال	3	6.8
	محاسبة	40	90.9
	أخرى	1	2.3
	المجموع	44	100.0
المسمى الوظيفي	مدير تدقيق	7	15.9
	رئيس قسم التدقيق	0	0
	مدقق رئيسي	14	31.8
	مدقق	23	52.3
	المجموع	44	100.0
الخبرة	أقل من 10 سنوات	27	61.36
	10 من 15 سنة	12	27.28
	أكثر من 15 سنة	5	11.36
	المجموع	44	100.0

2.2.4.3 صدق وثبات أداة الدراسة المتعلقة بقياس المتغيرات المستقلة

يقصد بثبات أداة الدراسة اختبار درجة الدقة التي تقيس بها الاداة هذه المتغيرات او بعبارة اخرى درجة استقرار النتائج وثباتها لو تم توجيه هذه الاداة مرة اخرى لنفس الافراد في ظل نفس الظروف، ولقياس ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على معيارين في ذلك، الأول معامل كرونباخ ألفا ((Cronbach Alpha(CA)، والثاني معامل الموثوقية المركبة ((Composite Reliability (CR) ، وتتراوح قيم معاملات الموثوقية المركبة ومعاملات ألفا كرونباخ بين (0) و (1)، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستويات أعلى من الاتساق الداخلي، بحيث تشير معاملات ألفا كرونباخ وقيم الموثوقية المركبة التي تزيد عن (0.70) الى درجة جيدة من الموثوقية (Hair et al., 2017).

ويقصد بصدق اداة الدراسة ما إذا كانت الاداة تعكس فعلا محتوى متغيرات الدراسة وتقيس ذلك بفعالية (Sekaran, 2006)، حيث تم قياس صدق اداة الدراسة بطريقتين، الأولى طريقة الصدق المتعلق بالمحتوى (Content validity) من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين)، والثانية طريقة الصدق البنائي (Construct validity) من خلال الصدق التقاربي (Convergent validity).

فتم قياس صدق المحكمين من خلال عرض الاستبانة على عدد من المحكمين والمختصين ذوي الخبرة (ملحق 2) لإبداء ملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث وضوحها، شموليتها وتحقيقها للهدف، حيث تم تعديل فقرات الاستبانة وفق الملاحظات والتعديلات المقترحة، وأعيد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي وفقاً لذلك. وقد كان الغرض من ذلك، الحكم على درجة شموليتها وملائمة فقراتها مع هدف الدراسة، وسلامة الصياغة اللغوية بناءً على آراء ومقترحات المحكمين، حيث تمّ تعديل صياغة بعض الفقرات لغوياً، وحذف بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى.

أما فيما يتعلق بالصدق التقاربي الذي يُعد أحد أساليب قياس الصدق البنائي، عرف Hair Jr et al. (2013) الصدق التقاربي على أنه "مدى ارتباط المقياس بشكل إيجابي مع المقاييس البديلة لنفس العامل"، ولتقييم الصدق التقاربي أشار (Hair Jr et al. 2017) بضرورة دراسة الصدق التقاربي وفقا لمعيار معاملات التحميل الخارجية (Factor Loading) الى جانب معيار متوسط التباين المستخرج (Average Variance Extracted (AVE)) هو من المقاييس الشائعة لإثبات صحة التقارب على مستوى البناء (العامل او محور الدراسة)، وكلاهما يعتمد على التحليل العاملي، فيعد التحليل العاملي شكلا متطورا من اشكال الصدق البنائي، حيث يستهدف الكشف عن العوامل المشتركة التي تؤثر في الظاهرة المقاسة وينتهي بتلخيص عدد قليل من العوامل التي يتم تحليلها ودراستها، بحيث يقوم على تقدير كمي لصدق اداة الدراسة من تشبع فقرات الاداة بالعامل او العوامل التي تقيس مجال معين بشكل معامل احصائي ارتباطي تظهره مصفوفة ارتباطية تقيس مجالا متجانسا عند تطبيق اداة الدراسة على عينة معينة وتبني لنا المصفوفة عدد العوامل (عدد الأبعاد أو عدد المحاور) التي تعبر عن التباين المشترك بين المتغيرات او التباين الخاص بالعامل الذي يمثل اسهام المتغيرات المشتركة في قياس مجال معين (فرج، 1999).

وبناء على ذلك تم اجراء التحليل العاملي لاختبار صدق اداة الدراسة بطريقة المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis (PCA))، معتمدين على طريقة التدوير المتعامد لأبعاد الدراسة من خلال طريقة (Varimax rotation) لاعتبار استقلالية العوامل، بحيث تم حذف الفقرات التي يقل تشبعها عن (0.40) (Fornell and Larcker, 1981)، وتم حذف الفقرات التي حُملت في عوامل غير متوقعة طبقا للاطار النظري، كما وتم الاعتماد على قيمة الجذر الكامن التي تساوي (1) فما فوق في اعتماد عدد العوامل الكامنة (أبعاد الدراسة).

يوضح الجدول (5.3) نتائج اختبار الصدق والثبات المتعلق بأداة الدراسة المخصصة لقياس المتغير المستقل، تظهر النتائج أن أداة الدراسة المتعلقة بدراسة فعالية الرقابة الداخلية تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، حيث أن جميع قيم معاملات التحميل (Factor Loading) للفقرات المدروسة أكبر من (0.40)، بينما حُمِلت الفقرات CE6 (يتم التواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع بناءً على توصيات وحدة الرقابة الداخلية)، RA10 (أعمل على الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والمنفعة عند تقييم المخاطر)، IC7 (يوجد لدى الشركة خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات تستند إلى تقارير وحدة الرقابة الداخلية) و IC3 (يتم تطبيق الشركة نظام اتصالات لإيصال المعلومات لكافة المستويات الإدارية) في عوامل غير متوقعة طبقاً للاطار النظري بالتالي تم حذفها من الدراسة، أما فيما يتعلق بمعيار قياس ثبات أداة الدراسة، أظهرت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ ومعامل الموثوقية المركبة لأبعاد الرقابة الداخلية الخمسة والمتمثلة بتقييم المخاطر، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية وأنشطة المتابعه حققت قيم أكبر من (0.60) (Hair et al., 2010)، كما وتظهر النتائج اضافة الى ذلك أن قيم متوسط التباين المستخرج (AVE) لأبعاد البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية وأنشطة المتابعة أكبر من (0.50)، بينما اظهرت النتائج أن قيمة متوسط التباين المستخرج لتقييم المخاطر أقل من (0.50) وبالرغم من ذلك فإن قيمة متوسط التباين المستخرج لهذا البعد قد تجاوزت (0.40) وأن قيمة معامل الموثوقية المركبة لهذا العامل أكبر من (0.60)، بذلك يمكن اعتماد هذا البعد ودراسته (Fornell et al., 1981).

جدول (أ.5.3): نتائج صدق وثبات أداة الدراسة المتعلقة بقياس فعالية الرقابة الداخلية

CR معامل الموثوقية المركبة	AVE متوسط التباين المستخرج	CA معامل كرباخ الفا	Factor loading معاملات التحميل الخارجية	المؤشرات (الفقرات)	الرمز
0.818	0.476	0.958		تقييم المخاطر	RA
			0.740	أصنف المخاطر بشكل دوري حسب تأثيرها على إجراءات العمل	RA2
			0.729	أقيم احتمالية حدوث الخطر المادي عند تدقيق البيانات المالية	RA5
			0.729	أحدد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها لإدارتها	RA4
			0.694	أضع آليات واضحة لتقييم المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة	RA6
			0.587	يتم التواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع بناءً على توصيات وحدة الرقابة الداخلية	CE6
			0.558	أحدد المخاطر ودراستها وتحليلها لتحديد كيفية إدارة المخاطر في وحدة الرقابة	RA1
			0.525	أضع إجراءات سريعة لمواجهة الاخطار	RA9
			0.521	أعمل على إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للشركة	RA7
			0.496	أساهم بتحديد مستوى المخاطر المقبول	RA8
			0.467	أصنف المخاطر بشكل دوري حسب تأثيرها على مكان وجودها	RA3
0.882	0.601	0.928		البيئة الرقابية	CE
			0.916	توفر الشركة بيئة رقابية محفزة للأداء	CE1
			0.916	تعتمد الشركة على معايير محددة في اتخاذ قراراتها وتحقيق أهدافها	CE3
			0.606	يوجد هيكل تنظيمي قادر على التعامل مع التغيرات في محيط الشركة	CE4
			0.594	لدى العاملين فهم ووضوح للمسؤوليات	CE2
			0.563	يوجد مدونة للسلوك في الشركة ترسخ النزاهة والقيم الأخلاقية لدى العاملين في وحدة الرقابة الداخلية	CE7
			0.472	يتم تطبيق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات بما يتناسب مع تقارير وحدة الرقابة الداخلية	CE5
0.892	0.624	0.945		المعلومات والاتصالات	IC
			0.787	يتم ملائمة نظام المعلومات لتحسين جودة إجراءات الرقابة الداخلية	IC4
			0.771	يساهم نظام المعلومات الإداري في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	IC1
			0.765	تحدد الرقابة الداخلية معلومات حول البيئة الداخلية لتحسين أداء الشركات	IC6

جدول (3.5.3.ب): نتائج صدق وثبات أداة الدراسة المتعلقة بقياس فعالية الرقابة الداخلية

			0.76	يساهم نظام المعلومات المالي يساهم تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	IC2
			0.683	أعمل على الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والمنفعة عند تقييم المخاطر	RA10
			0.679	يوجد لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة العاملين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	IC5
0.891	0.620	0.958		الانشطة الرقابية	CA
			0.835	يساهم وجود التقارير الدورية المقدمة لإدارة الشركة في نجاح إجراءات الرقابة	CA6
			0.812	تستخدم إدارة الشركة التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية	CA7
			0.811	تشتمل التقارير الرقابية للشركة على توصيات ومقترحات للعلاج والتقييم	CA8
			0.802	يتم تطبيق سياسات وإجراءات لضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية	CA5
			0.707	تعمل وحدة الرقابة الداخلية على مراجعة الأداء الفعلي استناداً إلى استراتيجية	CA4
			0.700	يوجد سياسات وإجراءات لضمان الفصل بين المهام المتعارضة	CA1
			0.617	يوجد ضوابط معنية بصحة ودقة التسجيل والترحيل واكتمال المستندات	CA3
			0.601	توجد إجراءات داخل وحدة الرقابة الداخلية تعمل على حماية وسلامة الموجودات والسجلات	CA2
			0.568	يوجد لدى الشركة خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات تستند إلى تقارير وحدة الرقابة الداخلية	IC7
0.891	0.620	0.945		انشطة المتابعة	MA
			0.863	يتم متابعة الثغرات والمشكلات في النظام الرقابي	MA4
			0.812	يتم استخدام نتائج الأداء لأغراض الحوافز والعقوبات	MA3
			0.782	يتم تطوير أساليب الرقابة بشكل مستمر	MA5
			0.725	يتم إجراء التعديلات على نظام الرقابة بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات الهيكل التنظيمي والصلاحيات الممنوحة للموظفين	MA2
			0.721	يتم تقييم الرقابة الداخلية بشكل مستمر	MA1
			0.555	يتم تطبيق الشركة نظام اتصالات لإيصال المعلومات لكافة المستويات الإدارية	IC3

5.3 فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة يفترض الباحث أربع فرضيات رئيسية لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على أداء الشركات الخدمائية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، وسيتم تحديدها على التوالي:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى الشركات الصناعية والخدمائية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين .

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم (EPS) لدى الشركات الصناعية والخدمائية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لدى الشركات الصناعية والخدمائية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين.

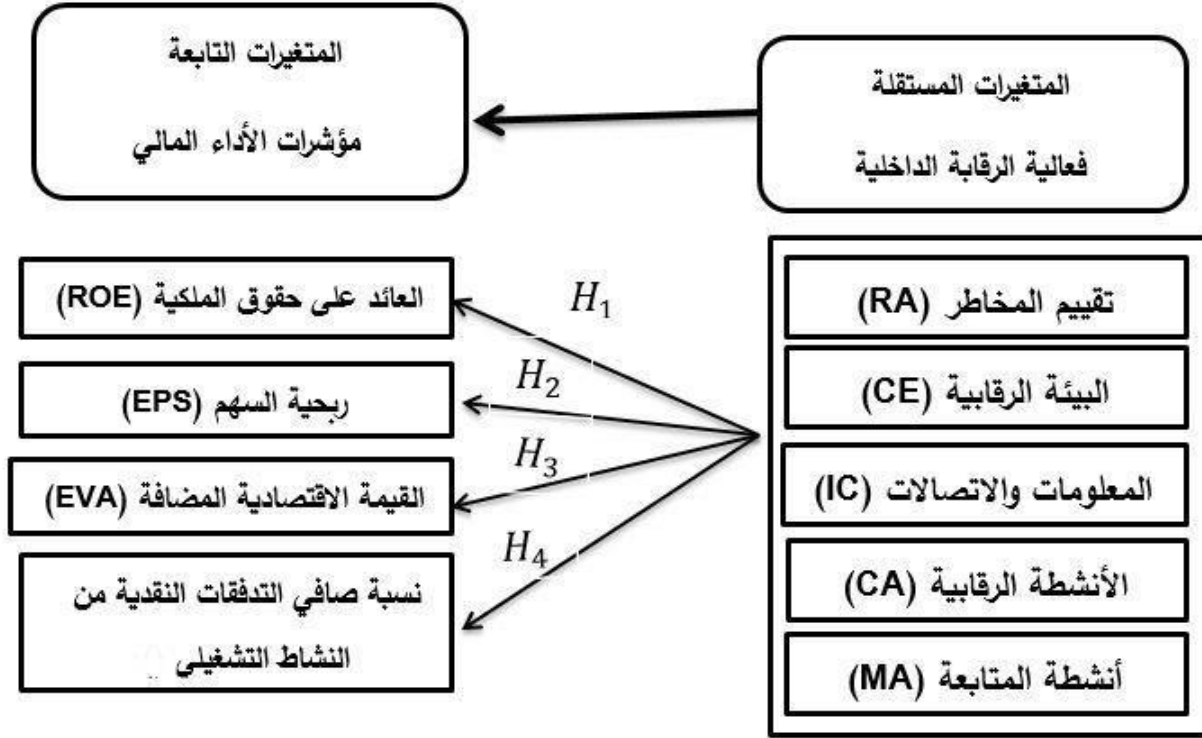
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI) لدى الشركات الصناعية والخدمائية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين.

6.3 نموذج الدراسة

الشكل (5.3) يوضح نموذج الدراسة الذي تم بنائه بعد تحديد مشكلة وأهداف الدراسة، ويتضح من خلال

الشكل المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بالإضافة الى فرضيات الدراسة:

الشكل (5.3): نموذج الدراسة



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على أهداف الدراسة

7.3 الأساليب الإحصائية وطرق جمع البيانات

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة باستخدام المصادر الثانوية والمتمثلة بالبيانات المالية الخاصة بالشركات عينة الدراسة، والتي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات خلال الفترة (2010-2019) في بورصة فلسطين ومراجعة مواقعها الالكترونية الخاصة بها، بالإضافة الى مراجعة واستقصاء أدبيات الدراسة والمتمثلة في الكتب والمقالات والبحوث والرسائل الجامعية، خصوصاً تلك التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية بصفة عامة وأثره على تقييم الأداء للشركات بصفة خاصة، كما وتم استخدام المصادر الأولية والمتمثلة باستبانة تم اعدادها لقياس فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات

العاملين في شركات التدقيق المشرفة على عملية تدقيق حسابات شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019).

أما فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية التي تم إتباعها في الدراسة، فقد تم الإعتماد على اسلوبين أساسيين وهما:

1. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic): وذلك باستخدام جداول التوزيعات التكرارية لوصف

البيانات المرتبطة بعينة الدراسة، كذلك تم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية (خاصة الوسط الحسابي)،

ومقاييس التشتت (خاصة الانحراف المعياري)، لوصف سلوك متغيرات الدراسة، كما وقد اعتمدت هذه

الدراسة للحكم على اتجاهات المبحوثين على تفسير قيمة المتوسط الحسابي للفترات او المتوسط العام

المرجح في أداة الدراسة (الاستبانة) المخصصة لقياس المتغيرات المستقلة على فئات الاستبانة وعددها

خمسة في تصحيح مقياس الاجابة، بحيث تم حساب المدى من خلال حساب الفرق بين أعلى قيمة وهي

(5) وأقل قيمة وهي (1) في المقياس، ثم قسمة المدى على عدد الفئات المطلوبة في الحكم على النتائج

وهي 5 ليصبح الناتج $0.8 = 4/5$ ، وبالتالي نستمر في زيادة القيمة ابتداءً من أدنى قيمة (1)، وذلك

لتحديد الفترات الخاصة باتجاه الاجابة على الوسط الحسابي، والجدول (6.3) يوضح ذلك.

جدول (6.3): مفتاح التصحيح الخماسي

الدالة	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي
منخفضة جداً	أقل 36	أقل من 1.8
منخفضة	من 36 - أقل من 52	من 1.8 - أقل من 2.6
متوسطة	من 52 - أقل من 68	من 2.6 - أقل من 3.4
مرتفعة	من 68 - أقل من 84	من 3.4 - أقل من 4.2
مرتفعة جداً	من 84 فأكثر	من 4.2 فأكثر

2. الإحصاء الاستدلالي (Inferential statistics): تم استخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال استخدام

النماذج الساكنة المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وفي هذا البند سيتم تعريف

بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، كذلك الإختبارات الأساسية لإمكانية إجرائها، والإختبارات التي تحدد أي

النماذج أكثر صلاحية لإختبار فرضيات الدراسة.

فتعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بأنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات

المقطعية (Crossectional data) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series)، فالبيانات المقطعية

تصف سلوك عدد من الأفراد أو الشركات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة

واحدة كأن تكون شركة محددة أو قطاع محدد خلال فترات زمنية (Gujarati et al., 2012)، وبناء على

ذلك تبرز أهمية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن

(T) وعلى المفردات (N) للحصول على (NT) مشاهدة، فتميز بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عن

البيانات المقطعية والبيانات الزمنية بأنها تأخذ بعين الإعتبار البيانات ذات البعد الزمني وكذلك البعد

المقطعي، وهذا ما جعلها أكثر فعالية، وفي هذه الدراسة، تتمثل بيانات السلاسل المقطعية في دمج بيانات

عينة مأخوذة من مجموعة من الشركات الخدمائية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين

وتمثل هذه الشركات البعد المقطعي للدراسة وعددها (22) شركة، عبر الفترة الزمنية الممتدة من (2010-

2019) وتمثل هذه السنوات المقطع الزمني للدراسة.

ولإختيار الأساليب الإحصائية المتعلقة بالسلاسل الزمنية المقطعية لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها،

و بإعتبار أن عدد الفترات الزمنية في الدراسة تقل عن عدد المقاطع، فإن الأسلوب الأمثل لإختبار فرضيات

الدراسة، استخدام النماذج الساكنة، والصيغة العامة لنموذج الإنحدار الخطي الساكن هي

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad (i = 1, 2, \dots, N; t = 1, 2, \dots, T; j = 1, 2, \dots, K)$$

حيث أن:

Y_{it} : المتغير التابع في النموذج للشركة i ، خلال الزمن t .

B_{0i} : ثابت الانحدار لكل شركة i ، بافتراض ثبات المقطع عبر الزمن.

B_j : معامل المتغير المستقل j .

X_{jit} : المتغيرات المستقلة وعددها j في الشركات i خلال الزمن t .

ε_{it} : الخطأ العشوائي في الشركة i ، خلال الزمن t .

ومن خلال النموذج نلاحظ وجود بعدين، البعد المقطعي ويمثل الشركات، والبعد الثاني وهو الزمن الذي تمت فيه دراسة الشركات والممثل في الفترة الزمنية (2010-2019)، وعليه في كل فترة زمنية t يتم ملاحظة n من الشركات، و يكون بذلك عدد المشاهدات الكلية في النموذج عبارة عن $n*t$ ، وعليه فقد شملت هذه الدراسة (22) شركة تم دراستها خلال فترة مكونة من (10) سنوات، لتصبح عدد المشاهدات في هذه الدراسة (220) مشاهدة.

أما فيما يتعلق بنماذج السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة، فتتقسم النماذج الساكنة الى ثلاث أنواع هي: نموذج الأثار العشوائية (Random Effect Model)، نموذج الأثار الثابتة (Fixed Effect Model) ونموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، وسيتم توضيح كل منها على التوالي:

أولاً: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يفترض هذا النموذج ثبات جميع معاملات النموذج (B_{i0}, B) عبر الزمن، بإفتراض أن تأثير الزمن ثابت، ويقوم هذا النموذج بتقدير

معاملات المتغيرات المستقلة لكل الشركات، وفي هذه الحالة يعامل النموذج بطريقة كلاسيكية حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلماته، ويمكن كتابته بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

حيث يفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، ويكون تباين الخطأ العشوائي ثابت. $(E(\varepsilon_{it}) = 0, \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2)$.

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)

يهدف هذا النموذج إلى تحديد سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (شركات) بشكل مستقل، من خلال جعل المقطع (B_0) يتفاوت من شركة إلى أخرى، حيث يسمح هذا النموذج بوجود إختلاف بين الشركات من خلال تقدير المقطع لكل شركة، ويكون المقطع متغير بين الشركات وثابت عبر الزمن، مع بقاء معاملات المتغيرات المستقلة ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وبالتالي يمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

و يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة (FEM) في هذا النموذج، أن المقطع (B_0) لكل شركة لا يتغير عبر الزمن، وإنما يتغير فقط عبر الشركات، كما ويفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، ويكون تباين الخطأ العشوائي ثابت. $(E(\varepsilon_{it}) = 0, \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2)$.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model)

في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، يتم افتراض أن الخطأ العشوائي (ε_{it}) يأخذ شكل التوزيع الطبيعي بوسط حسابي يساوي صفر، وتباين ثابت يساوي σ^2 . ولكي يكون تقدير معاملات النموذج (FEM) صحيحة وغير متحيزة، يتم افتراض أن تباين حد الخطأ ثابت (متجانس) لجميع البيانات المقطعية (الشركات)، ولا يوجد أي ارتباط ذاتي عبر الزمن لكل مجموعة من البيانات المقطعية في فترة زمنية محددة، ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة العشوائية (REM) ملائماً في تقدير المعاملات في حالة عدم إكمال الفروض المذكورة سابقاً، حيث يقوم هذا النموذج بمعاملة المقطع (B_{0i}) كمتغير عشوائي يأخذ وزن يساوي (μ)، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$B_{0i} = \mu + v_i$$

و بالتالي يمكن الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية (REM) كما يلي :

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير إلى الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية لكل شركة، بحيث يحتوي النموذج على الخطأ المركب والذي يتكون من $v_i + \varepsilon_{it}$ ، بالتالي فإن الخطأ المركب يأخذ نفس خصائص الأخطاء العشوائية الأخرى، حيث تكون قيمة الوسط حسابي صفر، والتباين ثابت و يساوي $\sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$ ، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM) يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares-) (GLS)، ويطلق عليه أحياناً نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model).

ولتحديد أي النماذج من النماذج الثلاثة الأكثر ملائمة، يتم الاعتماد على إختبارين، الإختبار الأول الخاص بالمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (PRM & REM) من خلال إختبار مضاعف لاجرانج (Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي (PRM) هو الأكثر ملائمة للبيانات وإختبار فرضياتها، بينما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فيتم بعد ذلك إجراء الإختبار الثاني المتمثل بإختبار هوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (FEM & REM)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فيشير ذلك لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات، بينما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فيشير ذلك لملائمة نموذج التأثيرات العشوائية (REM) (Hausman, 1997) .

8.3 إختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة (Normal Distribution & Test Outliers Value)

تضمنت هذه الدراسة (4) نماذج رئيسية لقياس أثر فعالية الرقابة الداخلية على أداء الشركات الخدمائية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة المقدره ب (10) سنوات ممتدة من (2010-2019)، وذلك بالاعتماد على عدة متغيرات، تمثلت ب: أبعاد فعالية الرقابة الداخلية كمتغيرات مستقلة والمتمثلة بتقييم المخاطر، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية وأنشطة المتابعة، والأداء المالي المقاس من خلال أربعة متغيرات وهي القيمة الاقتصادية المضافة، العائد على حقوق الملكية، نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي وربحية السهم الواحد كمتغيرات تابعة.

يعتبر الشرط الأول من شروط صلاحية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data models) خلو البيانات من القيم المتطرفة التي بدورها تؤثر بشدة على توزيع البيانات المدروسة (2017) (Mehmetoglu & Jakobsen)، فتعاني البيانات من وجود قيم متطرفة إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل التفرطح (Kurtosis) لها أكبر من (9)، أو القيمة المطلقة لمعامل الالتواء (Skewness) أكبر من (2) (Schmider et al, 2010.)، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط تتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي، الجذر أو غيرها من الطرق.

و لتحديد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة تحتوي على قيم متطرفة، تم حساب كل من معامل التفرطح ومعامل الالتواء لتوزيع البيانات لكل المتغيرات، ومن خلال النتائج الواردة في الجدول (7.3)، نلاحظ وجود قيم متطرفة في جميع متغيرات الدراسة التابعة، والذي أثر بشكل كبير على اعتدالية البيانات، ومن أجل خفض تأثير البيانات بالقيم المتطرفة؛ تم استخدام تقنية تحويل البيانات الوينزوريز (Winsorizing) عند المئين 5% والمئين 95%، لميزة هذه التقنية في اختيار الأسلوب الأمثل لتحويل البيانات مع عدم فقدان أي منها (1987) (Rousseeuw & Leroy)، حيث تم تطبيق هذه التقنية على جميع متغيرات الدراسة.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي، سيتم اختبار اعتدالية البيانات لتحديد تأثير المتغيرات بالقيم المتطرفة، كذلك لتحديد طبيعة مصفوفة الارتباطات التي سيتم من خلالها دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة فقط، وتشير النتائج الواردة في جدول (7.3) تأثير المتغيرات التابعة بشكل كبير بالقيم المتطرفة والتي أثرت على اعتدالية البيانات كما أظهرت نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro-Wilk Test) المتعلق باختبار التوزيع الطبيعي والذي تنص فرضيته الصفرية على اعتدالية البيانات، حيث أظهرت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيم الدلالة الإحصائية لاختبار هذه المتغيرات أقل من مستوى

الدلالة ($\alpha=0.05$)، حيث أن اعتدالية البيانات لا يعد شرط من شروط بناء النماذج الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Oppong & Pattanayak,2019)، إنما تم توضيح أثر القيم المتطرفة على توزيع البيانات من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات، وتحديد معامل الارتباط المناسب لدراسة ارتباط المتغيرات المستقلة فيما بينها لتأكد خلو البيانات من مشكلة التداخل الخطي.

جدول (7.3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة لمتغيرات الدراسة

الدلالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (Z-value)	الالتواء (Skewness)	التفرطح (Kurtosis)	المتغيرات
0.000**	6.670	-0.376	1.608	تقييم المخاطر (RA)
0.000**	4.234	-0.033	1.814	البيئة الرقابية (CE)
0.000**	4.321	-0.194	1.837	المعلومات والاتصالات (IC)
0.000**	5.653	-0.219	1.674	الأنشطة الرقابية (AC)
0.000**	6.336	0.073	1.291	أنشطة المتابعة (MA)
0.000**	9.893	3.971	54.376	العائد على حقوق الملكية (ROE)
0.000**	10.176	-0.135	31.833	القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)
0.000**	8.813	2.615	11.358	ربحية السهم (EPS)
0.000**	11.021	4.732	57.071	نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI)

** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

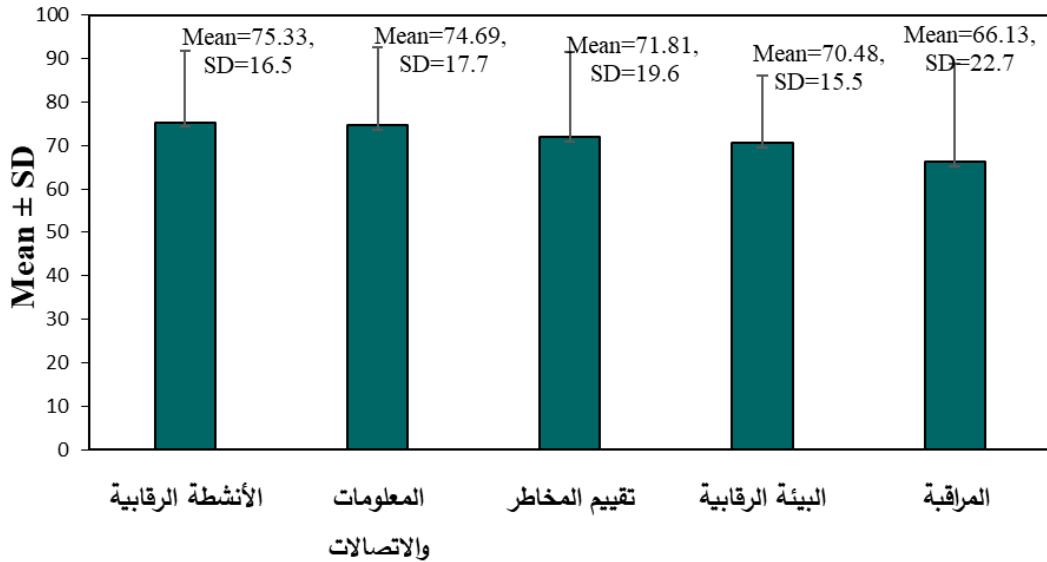
تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

2.4 فعالية الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين

أظهرت النتائج الواردة في الشكل (1.4) أن متوسط نسبة فعالية الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية التي شملتها الدراسة والممثلة بـ (22) شركة من وجهة نظر مدققي الحسابات لهذه الشركات خلال الفترة (2010-2019) بلغ (71.69%) وهو يعبر عن درجة مرتفعة من الفعالية، ويتضح من خلال الشكل (1.4) مدى فعالية أبعاد الرقابة الداخلية في الشركات المشمولة في الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات خلال الفترة (2010-2019)، فتظهر النتائج أن فعالية أبعاد الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين كانت مرتفعة بشكل عام، بحيث كان أبرز أبعاد الرقابة الداخلية فعالية في الشركات المدروسة خلال الفترة (2010-2019) هو الأنشطة الرقابية بمتوسط لنسبة الفعالية بلغ (75.33%)، تلاه المعلومات والاتصالات بمتوسط لنسبة الفعالية بلغ (74.69%)، تلاهما تقييم المخاطر بمتوسط لنسبة الفعالية بلغ (71.81%) والبيئة الرقابية بمتوسط لنسبة الفعالية بلغت (70.48%)، في حين كانت أقل الأبعاد فعالية في الشركات أنشطة المتابعه بنسبة بلغت

(66.13%) وبدرجة متوسطة، ولتحديد نسبة تطبيق الفقرات في كل بعد من أبعاد الرقابة الداخلية (الملحق رقم (6)).

الشكل (1.4): الأوساط الحسابية (Mean) والانحرافات المعيارية (SD) للوزن النسبي لفعالية أبعاد الرقابة الداخلية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

يتضح من خلال الجدول (1.4) أن متوسط نسبة فعالية الرقابة الداخلية وأبعادها في الشركات الصناعية والخدمات والاستثمارية التي شملتها الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات لهذه الشركات خلال الفترة (2010-2019) جاء بدرجة مرتفعة خلال فترة الدراسة بشكل عام، بحيث تراوح متوسط نسبة فعالية الرقابة الداخلية بين (72%-76.8%)، بينما جاءت بدرجة متوسطة في الأعوام (2012، 2014، 2016)، بحيث لم تتجاوز نسب الانخفاض في قيمة متوسط نسبة فعالية الرقابة الداخلية في هذه الأعوام عن الدرجة المرتفعة بأكثر من (2%)، إضافة إلى ذلك تشير النتائج أن فعالية أبعاد الرقابة الداخلية في ارتفاع مستمر خلال فترة

الدراسة، بحيث حقق العام 2019 أعلى متوسط في كل من تقييم المخاطر (93.8%) ، المعلومات والاتصالات (98.0%)، الأنشطة الرقابية (93.0%) وأنشطة المتابعه (94.6%). من جهة أخرى أظهرت النتائج أن متوسط نسبة فعالية تقييم المخاطر حققت درجة مرتفعة ومرتفعة جدا في الفترة (2014-2019)، بحيث تراوحت بين (68.2%-93.8%)، وحقق متوسط نسبة فعالية البيئة الرقابية درجة مرتفعة ومرتفعة جدا في النصف الثاني من فترة الدراسة (2015-2019) بمتوسط تراوح بين (73.4%-94.4%)، بينما حقق متوسط فعالية المعلومات والاتصالات درجة مرتفعة ومرتفعة جدا في الفترة (2013-2019) بمتوسط تراوح بين (75.4%-98.0%)، وحقق متوسط نسبة فعالية الأنشطة الرقابية درجة مرتفعة ومرتفعة جدا خلال الفترة (2013-2019) تراوح بين (66.2%-93.0%) ما عدا في عام (2016) فحقق درجة متوسطة (55.6%)، وأما فيما يتعلق بمتوسط نسبة فعالية الأنشطة الرقابية فحقق درجة مرتفعة ومرتفعة جدا في الفترة (2015-2019) تراوح بين (72.0%-94.6%) عدا عام (2016) فحقق درجة متوسطة (57.0%).

جدول (1.4): الأوساط الحسابية لنسبة فعالية الرقابة الداخلية وأبعادها خلال فترة الدراسة (2010-2019)

المتغيرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
RA	51.2	50.4	43.2	54.4	68.2	82.2	78.8	81.4	88.2	93.8
CE	50.8	51.2	51.4	48.4	43.4	77.8	75.8	73.4	94.4	85.6
IC	53.0	49.4	54.4	76.0	86.6	75.4	79.0	82.0	80.0	98.0
AC	55.6	54.2	53.0	66.2	85.0	81.6	55.6	86.6	90.0	93.0
MA	44.0	42.6	43.2	48.0	48.0	75.4	57.0	77.4	72.0	94.6
ICS	75.0	70.0	67.8	74.4	66.0	72.0	67.2	75.6	72.2	76.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

2.4 تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين

تم قياس الأداء المالي للشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2019) من خلال أربعة مؤشرات لتقييم أداء الشركات المالي وهي العائد على حقوق الملكية (ROE)، ربحية السهم (EPS)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) و نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI).

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (2.4) أن متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات المدروسة خلال الفترة (2010-2019) قد تراوح بين (-3.340-11.647)، وأن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المدروسة في نفس الفترة قد تراوح بين (-3,401,280-5,397,248)، بالإضافة الى أن الأداء المالي للشركات المدروسة والمقاس من خلال ربحية السهم، بحيث تراوح متوسط ربحية السهم خلال تلك الفترة بين (0.102-0.218)، بينما يتصف الأداء المالي للشركات المدروسة والمقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، حيث تراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين (-0.143- 0.012).

جدول (2.4.أ): الأوساط الحسابية لمؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة (2010-2019)

المتغيرات	OCI	EPS	EVA	ROE
2010	7.416	0.166	5,397,248	0.080
2011	0.394	0.106	-3,401,280	0.027
2012	2.689	0.115	1,807,442	0.040
2013	1.281	0.167	2,654,491	0.099
2014	11.647	0.102	90,175.6	-0.007
2015	6.752	0.149	1,672,696	-0.012
2016	-0.484	0.180	672,976	0.035

جدول (2.4.ب): الأوساط الحسابية لمؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة (2010-2019)

0.143	-75,975	0.218	4.079	2017
0.035	536,897.1	0.170	-3.340	2018
0.043	558,280.9	0.197	2.399	2019

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 12

3.4 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي

بداية، وقبل البدء بعملية تحليل البيانات واختبار الفروض، لا بد من التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، من خلال تحقق مجموعة من الشروط الخاصة بعملية بناء نماذج البيانات الزمنية المقطعية المتمثلة: باختبار استقرار السلاسل الزمنية (Stationary Test)، اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)، اختبار الارتباط الذات (Autocorrelation Test)، وأخيراً اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) والتي سيتم تناولها في هذا الفصل على التوالي، للانتقال فيما بعد واختبار فرضيات الدراسة.

1.3.4 اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Stationarity test)

قبل تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، لا بد من التأكد من استقرارية بيانات المتسلسلات الزمنية (عدم وجود جذر وحدة) التي تمثل متغيرات الدراسة بعدما تم معالجة القيم المتطرفة فيها، في حين أن الدراسة شملت على (10) مقاطع زمنية (سنوات)، أكد (Phillips al. et (2000) على إمكانية عدم دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بينما تم دراسة استقرار بيانات المتسلسلات الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة باستخدام اختبار ليفين ((Levin-Lin-Chu (LLC) لملاءمته للبيانات المقطعية المتوازنة (Balanced) ذات الحجم المتوسط كما هو حال في هذه الدراسة (Levin et al,2002)، وتشير النتائج في الجدول

(3.4) إلى استقرارية جميع متغيرات الدراسة (العائد على حقوق الملكية، القيمة الاقتصادية المضافة، ربحية السهم، نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي)، حيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منها أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

جدول (3.4): نتائج اختبار Levin-Lin-Chu (LLC) لاستقرارية بيانات الدراسة

المتغيرات †	قيمة الاختبار (t-value)	الدلالة الإحصائية (Sig.)
العائد على حقوق الملكية (ROE)	-6.39	**0.00
القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)	-8.62	**0.00
ربحية السهم (EPS)	-0.0025	**0.00
نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي (OCI)	-5.20	**0.00

ملاحظات: ** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، †: تم دراسة الاستقرارية للمتغيرات بعد معالجتها من وجود القيم المتطرفة

2.3.4 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)

يُعد التداخل الخطي (Multicollinearity) من الشروط التي يجب التأكد منها بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لأي نموذج يراد دراسته، بحيث إن حدوث التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة يؤدي إلى وجود تضخم في النموذج المقدر، وعدم قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التباين في المتغير التابع، وعليه سيتم قياس التداخل الخطي من خلال احتساب معامل تضخم التباين (Variance-inflation factor) والتباين المسموح به (Tolerance) للمتغيرات المستقلة في النموذج الواحد، وقد بين Gujarati (2010) بأن الحصول على قيمة VIF أعلى من (10)، وقيمة التباين المسموح أقل (0.10) تشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المقصود، وتشمل الدراسة (5) متغيرات مستقلة تقيس فعالية الرقابة الداخلية والممثلة بتقييم المخاطر، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية وأنشطة

المتابعة ، ومن خلال النتائج الواردة في جدول (4.4) نلاحظ أن القيم VIF للمتغيرات المستقلة تقل عن (10) وقيم Tolerance أكبر من (0.10) الذي يؤكد قدرة الباحث على بناء النماذج بوجود جميع المتغيرات المستقلة معا بالرغم من وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المدرسة.

جدول (4.4): اختبار التداخل الخطي بين للمتغيرات المستقلة في النماذج المدروسة

المتغيرات	RA	CE	IC	AC	MA	VIF	Tolerance
تقييم المخاطر (RA)	1					9.38	0.11
البيئة الرقابية (CE)	0.86**	1				6.17	0.16
المعلومات والاتصالات (IC)	0.77**	0.68**	1			4.55	0.22
الانشطة الرقابية (AC)	0.89**	0.77**	0.85**	1		4.49	0.22
انشطة المتابعة (MA)	0.69**	0.67**	0.81**	0.75**	1	3.15	0.32

** تفيد بوجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

3.3.4 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير حقيقي نتيجة ذلك الارتباط، وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار ولد-ريج (Wooldridge Test) لدراسة الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة الأربعة، حيث أظهرت النتائج في جدول (5.4) أن جميع النماذج المتعلقة بدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات الخدمائية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات، بحيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05) لكل منها، وسيتم التغلب على هذه المشكلة في النماذج المذكورة بالاعتماد على Hoechle (2007) ومن خلال استخدام خاصية Robust Stander Error (Rogers (1993).

جدول (5.4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة

نتائج اختبار ولد-ريدج (Wooldridge Test)		نموذج الدراسة المتعلقة بدراسة †	
الدلالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (F)		
**0.02	5.914	أثر فعالية الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية	H_1
**0.02	5.914	أثر فعالية الرقابة الداخلية على ربحية السهم الواحد	H_2
**0.02	5.914	أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة الاقتصادية	H_3
**0.02	5.914	أثر فعالية الرقابة الداخلية على نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	H_4

ملاحظات: ** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%؛ † تم دراسة المتغيرات بعد معالجتها من وجود القيم

المنطرفة.

4.3.4 اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات الهامة للانحدار الخطي (Homoskedasticity)، وللتحقق من ذلك الفرض تم استخدام اختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg)، حيث أظهرت النتائج أن النموذج المتعلق بدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال القيمة الاقتصادية لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، في حين أن النماذج الأخرى المتعلقة بدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات والمقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ومعدل ربحية السهم الواحد تعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، بحيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية لكل منها أقل من مستوى الدلالة (0.05) كما هو موضح في الجدول (6.4)، وسيتم التغلب على هذه المشكلة في النماذج

المذكورة باستخدام خاصية Rogers (1993) Robust Stander Error.

جدول (6.4): اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة

اختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan)		نموذج الدراسة المتعلقة بدراسة †	
الدالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (χ^2)		
**0.03	4.81	أثر فعالية الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية	H_1
**0.00	23.40	أثر فعالية الرقابة الداخلية على ربحية السهم الواحد	H_2
0.053	3.75	أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة الاقتصادية	H_3
**0.00	9.85	أثر فعالية الرقابة الداخلية على نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	H_4

ملاحظات: ** تقييد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%؛ † تم دراسة المتغيرات بعد معالجتها من وجود القيم المتطرفة.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

تشمل هذه الدراسة على أربع فرضيات رئيسية تتناول أثر فعالية الرقابة الداخلية على أداء الشركات الخدمائية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، بحيث تم الاعتماد في دراسة اثنين منهما على نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على نتيجة اختبار مضاعف لاجرنج واختبار هوسمان، حيث أكدت نتائج اختبار مضاعف لاجرنج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب بالمقارنة بنموذج الانحدار التجميعي لثلاث نماذج، إذ كانت قيمة الدلالة الإحصائية للنماذج المذكورة والمتعلقة بدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية المقاس، القيمة الاقتصادية والمقاس من خلال ربحية السهم أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha=0.05$)، في حين أن نتائج اختبار هوسمان أكدت أن نموذج التأثيرات العشوائية الأنسب لاختبار كل من أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية والمقاس من خلال ربحية السهم بالمقارنة بنموذج التأثيرات

الثابتة، إذ كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha=0.05$) لكل منها، بينما اشارت النتائج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال القيمة الاقتصادية، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج المتعلقة باختبار مضاعف لاجرنج أن النموذج التجميعي هو الأنسب لاختبار الفرضية المتعلقة بدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل، حيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة (0.05) كما هو موضح في الجدول (7.4).

جدول (7.4): نتائج اختيار النموذج الاحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة

اختبار هوسمان		اختبار معامل لاجرنج		نموذج الدراسة المتعلقة	
الدلالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (χ^2)	الدلالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (χ^2)		
0.09	9.52	**0.00	485.79	أثر فعالية الرقابة الداخلية على العائد على حقوق الملكية	H_1
0.16	7.98	**0.00	695.26	أثر فعالية الرقابة الداخلية على ربحية السهم الواحد	H_2
0.00**	43.28	**0.00	270.00	أثر فعالية الرقابة الداخلية على القيمة الاقتصادية	H_3
-	-	0.07	2.11	أثر فعالية الرقابة الداخلية على نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	H_4

** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

1.4.4 نتائج فرضية الدراسة الرئيسية الأولى

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الأولى على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين "

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الأولى تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، بحيث تشير النتائج الواردة في جدول (8.4) على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بالتالي نرفض الفرضية الرئيسية الأولى، فيتضح من النتائج أن لفاعلية الرقابة الداخلية القدرة على تفسير 35.5% من التباين في معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

من جهة أخرى، نلاحظ من خلال النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية تقييم المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية تقييم المخاطر بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي إلى ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.072)، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية البيئة الرقابية على الأداء المالي المقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.021) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية البيئة الرقابية بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي إلى ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.046)، إضافة إلى ذلك أظهرت

النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية لفعالية الأنشطة الرقابية على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.021) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية الأنشطة الرقابية بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار (0.063)، بينما أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لفعالية المعلومات والاتصالات وفعالية أنشطة المتابعه على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وذلك بسبب كفاءة وفعالية وحدات الرقابة الداخلية في الشركات حيث أدى إلى فعالية ونجاح كفاءتها في توظيف الأموال مما انعكس ايجابياً على العائد على حقوق الملكية ، بالإضافة الى ان قرارات المستثمرين سوف تكون اكثر تفاعلاً تجاه الشركات التي تتمتع بنظام رقابة داخلي ذات جودة عالية

جدول (8.4): نتائج نموذج (REM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية

المتغيرات المستقلة	المعاملات B	دالة الاختبار z-statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الانحدار	0.083-	2.65-	**0.008
تقييم المخاطر (RA)	0.072	2.93	**0.003
البيئة الرقابية (CE)	0.046	2.32	**0.021
المعلومات والاتصالات (IC)	0.017	0.66	0.510
الانشطة الرقابية (AC)	0.063	2.30	**0.021
انشطة المتابعه (MA)	0.024-	1.50-	0.293
اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(Wald $\chi^2 = 39.75$, Sig=0.000<0.05)	
معامل التحديد (R^2)		0.3550	

المتغير التابع: معدل العائد على حقوق الملكية، *، ** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% و5% على التوالي.

2.4.4 نتائج فرضية الدراسة الرئيسية الثانية

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثانية على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم (EPS) لدى الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين "

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثانية تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، بحيث تشير النتائج الواردة في جدول (9.4) على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال ربحية السهم، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بالتالي نرفض الفرضية الرئيسية الثانية، فيتضح من النتائج أن لفاعلية الرقابة الداخلية القدرة على تفسير 26.45% من التباين في ربحية السهم للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين.

من جهة أخرى، نلاحظ من خلال النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية البيئة الرقابية على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.012) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية البيئة الرقابية بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في ربحية السهم بمقدار (0.180)، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية المعلومات والاتصالات على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.07) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.10$)، فزيادة نسبة فعالية المعلومات والاتصالات بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في ربحية السهم بمقدار (0.119)، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج وجود

أثر ذو دلالة احصائية لفعالية الأنشطة الرقابية على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.048) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية الأنشطة الرقابية بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في ربحية السهم بمقدار (0.173)، بينما أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لفعالية تقييم المخاطر وفعالية أنشطة المتابعه على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم للشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وذلك بسبب اجراءات الرقابة الداخلية التي تعمل على التدقيق في إجراءات منع المخاطر مما يقلل من نسبة التعثر المالي الذي يؤدي إلى الربحية وبالتالي زيادة في العائد على السهم للمستثمرين

جدول (9.4): نتائج نموذج (REM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم

الدلالة الإحصائية Sig.	دالة الاختبار z-statistic	المعاملات B	المتغيرات المستقلة
**0.012	2.52-	0.123-	ثابت الانحدار
0.573	0.56-	0.048-	تقييم المخاطر (RA)
**0.021	2.52	0.180	البيئة الرقابية (CE)
*0.073	1.79	0.119	المعلومات والاتصالات (IC)
**0.048	1.98	0.173	الأنشطة الرقابية (AC)
0.105	1.62-	0.072-	أنشطة المتابعه (MA)
(Wald $\chi^2 = 30.65$, Sig = 0.000 < 0.05)			اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)
0.2645			معامل التحديد (R^2)

المتغير التابع: ربحية السهم، *، ** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% و5% على التوالي.

3.4.4 نتائج فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لدى الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين "

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، بحيث تشير النتائج الواردة في جدول (10.4) على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بالتالي نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة، فيتضح من النتائج أن لفاعلية الرقابة الداخلية القدرة على تفسير 42.30% من التباين في القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين .

ويتضح من خلال النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية تقييم المخاطر على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.083) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.10$)، فزيادة نسبة فعالية تقييم المخاطر بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في القيمة الاقتصادية بمقدار (617,956.3) دولار، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية المعلومات والاتصالات على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية المعلومات والاتصالات بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في القيمة الاقتصادية بمقدار

(694,531.2) دولار، بينما أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية تقييم البيئة الرقابية، فعالية الأنشطة الرقابية وفعالية أنشطة المتابعه على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، وذلك بسبب ثقة المستثمرين في الشركات و في نظام الرقابة الداخلية مما يؤثر على مستوى الاداء وبالتالي زيادة في القيمة الاقتصادية المضافة.

جدول (10.4): نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة

المتغيرات المستقلة	المعاملات B	دالة الاختبار z-statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الانحدار	-5156694.0	1057617.0	**0.000
تقييم المخاطر (RA)	617956.3	340021.0	*0.083
البيئة الرقابية (CE)	303883.4	215562.5	0.173
المعلومات والاتصالات (IC)	694531.2	203525.0	**0.003
الانشطة الرقابية (AC)	183411.9	204205.2	0.379
انشطة المتابعه (MA)	-240602.2	148232.7	0.119
اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(F(5,21)= 6.43, Sig=0.000<0.05)	
معامل التحديد (R ²)		0.4230	

المتغير التابع: القيمة الاقتصادية المضافة، *، ** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% و 5% على التوالي.

4.4.4 النتائج فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة

تنص فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل (OCI) لدى الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين "

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة تم استخدام النموذج التجميعي (PRM)، بحيث تشير النتائج الواردة في جدول (11.4) بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.395) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الرابعة، وبالرغم من عدم وجود أثر لفاعلية الرقابة الداخلية على نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية تقييم المخاطر على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.042) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، فزيادة نسبة فعالية تقييم المخاطر بمقدار 1% عبر الزمن وبين الشركات يؤدي الى ارتفاع في نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي بمقدار (1.522)، في حين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية المعلومات والاتصالات، فعالية البيئة الرقابية، فعالية الأنشطة الرقابية وفعالية أنشطة التابعه على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط

التشغيلي وذلك بسبب نظام الرقابة الداخلي في تلك الشركات من خلال استغلال الناتج التشغيلي في توليد الأرباح التي تنعكس ايجابياً على صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.

جدول (11.4): نتائج نموذج (PRM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي

المتغيرات المستقلة	المعاملات B	دالة الاختبار t-statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الانحدار	1.728	1.35	0.192
تقييم المخاطر (RA)	1.522	2.16	**0.042
البيئة الرقابية (CE)	0.776-	1.49-	0.152
المعلومات والاتصالات (IC)	0.884-	1.35-	0.190
الانشطة الرقابية (AC)	0.031-	0.06-	0.949
انشطة المتابعه (MA)	0.162	0.33	0.743
اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(F(5,21) = 1.09, Sig=0.395>0.05)	
معامل التحديد (R ²)		0.0360	

المتغير التابع: نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، *، ** تفيد بوجود دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 10% و5% على التوالي.

5.4 ملخص النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة

تلخص الدراسة بمجموعة من النتائج وهي:

1. بينت الدراسة وجود أثر ايجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة

طينيه (2017) ودراسة مشتھی (2015)، ودراسة (Lotfy, et al, 2021)

2. بينت الدراسة أن مستوى فعالية الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة

في بورصة فلسطين مرتفع، وأن أبرز أبعاد الرقابة الداخلية فعالية في الشركات المدروسة خلال الفترة

(2010-2019) هو الأنشطة الرقابية بمستوى فعالية مرتفع، كما وأظهرت النتائج أن فعالية المعلومات

والاتصالات، تقييم المخاطر والبيئة الرقابية جاءت بمستوى مرتفع، بينما كان مستوى فعالية أنشطة المتابعه بمستوى متوسط.

3. أظهرت النتائج ان الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات تؤثر ايجابا على الأداء المالي المقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية للشركات الفلسطينية الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، بالإضافة الى وجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر، فعالية البيئة الرقابية وفعالية الأنشطة الرقابية على معدل العائد على حقوق الملكية لتلك الشركات، بينما لا تؤثر فعالية المعلومات والاتصالات وفعالية أنشطة المراقبة على أداء الشركات المالي المقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يتوافق مع دراسة أبو ميالة (2017) التي توصلت إلى أثر لهيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لنموذج COSO 2013 على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي، ودراسة طنينة (2017) التي أظهرت وجود علاقة ايجابية بين جميع ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء، ودراسة دراسة مشتهى (2015) التي بينت وجود أثر لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4. تبين من خلال النتائج ان الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات تؤثر ايجابا على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم للشركات الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ايجابي لفعالية البيئة الرقابية، فعالية المعلومات والاتصالات وفعالية الأنشطة المتابعه على ربحية السهم لتلك الشركات، بينما لا تؤثر فعالية تقييم المخاطر وفعالية أنشطة المراقبة على ربحية السهم، وهذا يتوافق مع دراسة (Odek, 2019) التي توصلت إلى نمو هائل

في ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كينيا على مدى السنوات العشر الماضية بحوالي 96%.

5. أظهرت الدراسة ان الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات تؤثر ايجابا على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الفلسطينية الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر وفعالية المعلومات والاتصالات على القيمة الاقتصادية المضافة لتلك الشركات، بينما لا تؤثر فعالية البيئة الرقابية، فعالية الأنشطة الرقابية وفعالية أنشطة المتابعه على القيمة الاقتصادية المضافة، وهذا يتوافق مع دراسة طنينة (2017) التي توصلت إلى وجود اثر ايجابي طردي لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)

6. بينت الدراسة عدم وجود أثر لفاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدقي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات الفلسطينية الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين ، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر لفعالية البيئة الرقابية، فعالية المعلومات والاتصالات، فعالية الأنشطة الرقابية وفعالية أنشطة المتابعه على الأداء المالي لتلك الشركات المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، بينما أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر على أدائها المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي، وهذا يتوافق مع دراسة شعث (2017) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية(البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجوده التقارير المالية بأبعادها (ملاءمة المعلومات،

التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)، ودراسة (Eniola, 2020) التي توصلت
وجود علاقة إيجابية بين رقابة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وممارسات المراقبة والنجاح التنظيمي،
ودراسة (elshawarby, 2017) بينت وجود تأثير لنظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية وأنشطة الرقابة
وتقييم المخاطر) على جودة تقرير التدقيق ولكن هذا التأثير ليس كبيراً.

الفصل الخامس

استنتاجات وتوصيات الدراسة

1.5 الاستنتاجات

بناء على اختبار ونتائج الفرضيات تم استنتاج ما يلي:

1. نستنتج أن الشركات الفلسطينية الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لديها فعالية الرقابة الداخلية مرتفعة، وأن أبرز أبعاد الرقابة الداخلية تطبيقاً في تلك الشركات المعلومات والاتصالات، من ثم الأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر وكلاهما بدرجة مرتفعة، بينما فعالية البيئة الرقابية وأنشطة المتابعة متوسطة فيها، تفسير لهذه النتيجة من خلال التغيرات المتسارعة في مجال الأجهزة والبرمجيات ونظم الاتصالات والتي تستدعي مساندة هذا التطور والتوسع حيث عملت الشركات على توفير أنظمة أمان عالية وأنظمة معلومات واضحة تساهم في عمليات الرقابة الداخلية.

2. نستنتج أن هناك أثر ايجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركة المقاس من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، إضافة الى وجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر، فعالية البيئة الرقابية وفعالية أنشطة المتابعه كل على حدا على معدل العائد على حقوق الملكية، بينما عدم وجود أثر لفعالية المعلومات والاتصالات وفعالية أنشطة المراقبة كل على حدا على معدل العائد على حقوق الملكية للشركة، تفسير لهذه النتيجة من خلال كفاءة وفعالية وحدات الرقابة الداخلية في الشركات حيث أدى إلى فعالية ونجاح كفاءتها في توظيف الأموال مما انعكس ايجابياً على العائد على حقوق الملكية.

3. نستنتج وجود أثر ايجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركة المقاس من خلال ربحية السهم، إضافة الى وجود أثر ايجابي لفعالية البيئة الرقابية، فعالية المعلومات والاتصالات وفعالية الأنشطة الرقابية كل على حدا على ربحية السهم للشركة، بينما عدم وجود أثر لفعالية تقييم المخاطر وفعالية أنشطة المتابعه كل على حدا على معدل ربحية السهم، تفسير لهذه النتيجة من خلال اجراءات الرقابة الداخلية التي تعمل على التدقيق في إجراءات منع المخاطر مما يقلل من نسبة التعثر المالي الذي يؤدي إلى الربحية.

4. نستنتج أن هناك أثر ايجابي لفعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركة المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة، ووجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر، وفعالية المعلومات والاتصالات كل على حدا على القيمة الاقتصادية المضافة، بينما عدم وجود أثر لفعالية البيئة الرقابية وفعالية أنشطة المتابعه والأنشطة الرقابية كل على حدا على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة، تفسير لهذه

النتيجة أن ثقة المستثمرين في الشركات وملاك تلك الشركات في نظام الرقابة الداخلي مما يؤثر على زيادة الطلب على المنتجات مما يزيد من القيمة الاقتصادية المضافة.

5. نستنتج عدم وجود أثر لفعالية الرقابة الداخلية وأبعادها الأربعة (البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية، أنشطة المتابعة) كل على حدا على الأداء المالي للشركة المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل، بينما وجود أثر ايجابي لفعالية تقييم المخاطر على صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل تفسير لهذه النتيجة من خلال قوة نظام الرقابة الداخلي في تلك الشركات من خلال استغلال الناتج التشغيلي في توليد الأرباح التي تنعكس ايجابياً على صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.

6. نستنتج أن أكثر المؤشرات المالية متأثراً بفعالية الرقابة الداخلية في الشركات الفلسطينية الصناعية والخدماتية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين القيمة الاقتصادية المضافة، تلاها معدل العائد على حقوق الملكية ومن ثم معدل ربحية السهم، تفسير لهذه النتيجة من خلال التطبيق الفعال والجيد للرقابة الداخلية بجميع مكوناتها وعناصرها مما يعمل على تمكين إدارة الشركات وتحسين كفاءة عملياتها وأنشطتها المختلفة.

2.5 التوصيات:

بناء على ما توصلت اليه الدراسة من النتائج توصي الدراسة بما يلي:

- ♦ ضرورة تعزيز تطبيق الشركات المساهمة العامة نظام الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج COSO
- ♦ ضرورة تطبيق ابعاده الخمسة من اجل تعزيز ثقة المستثمرين وتعزيز مصداقية البيانات المالية .

- ◆ ضرورة الاهتمام بنظام المتابعه لما له دور كبير في تحقيق اهداف الرقابة عن طريق التقييمات المستمرة وضرورة اجراء تعديلات دورية بما يتناسب مع نظام الرقابة داخل الشركة.
- ◆ زيادة الاهتمام بنظام المعلومات والاتصالات والعمل على إحداث متابعة وتحديث مستمر بما يتناسب مع التغيرات التي تمر بها الشركات، ومن ذلك الاهتمام بتوفير نظام قوي لمعالجة المعلومات، إضافة الى ضرورة أن تشمل أنظمة المعلومات والاتصالات للشركة خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمال تعطل الأجهزة والانظمة الإلكترونية.
- ◆ ضرورة الأهتمام بالبيئة الرقابية التي تساعد الأفراد في تحمل مسؤولياتهم الرقابية ،والاهتمام بسياسة الموارد البشرية من تدريب وتوظيف ، ووضع مدونة للسلوك الأخلاقي ، وضرورة ان تتوفر في الشركات بيئة محفزة للأداء.
- ◆ ضرورة وجود خطط بديلة وسريعه داخل الشركة لمواجهة الاخطار التي تشكل تهديدا لتحقيق اهدافها.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم، أشرف. (2020). أثر استراتيجية التميز في كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية السعودية -دراسة تطبيقية على شركة المراعي-، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد 25.
2. أبو الرب، ليث. (2019). أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن.
3. أبو قويدر، حمدي. (2019). إشكاليات تقييم الأداء لموظفي الفئة الثانية والثالثة في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
4. أبو صافي، صابرين رشاد. (2019). مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار (COSO)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين.
5. أبو كميل، هناء. (2014). تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة.
6. أبو مياله، سهيل (2017). أثر هيكل الرقابة الداخلية وفقا لنموذج على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي دراسة تحليلية للآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية - فلسطين. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث(1)، 1-15
7. أمشهر، إبراهيم. (2017). الرقابة في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة المال والتجارة، (574)، 40-

8. براهمي، زينب. (2019). أهمية التدقيق الخارجي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الاقتصادية -المسيلة-، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
9. بكوش، لطيفة. (2017). مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة-، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
10. بن طريف، عبدة . (2019). اثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
11. بوراس، كريمة. (2017). التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مطاحن سيدي بن ذهبية- مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
12. جدوع، مخلد. (2016). تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق - دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، عدد 39.
13. جريسات، منار. (2021). واقع أساليب الرقابة الداخلية في تعزيز عمل بلدية الفحيص، المجلة العربية للنشر العلمي، 2 (27)، 764-779.
14. أزهر، علي. (2020). آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية (دراسة حالي البنك الكويتي المركزي)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، (7)، 198-227.
15. جليلة، زوهري. (2015). اثر الاصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة تدقيق الحسابات، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4.

16. جويحان، سلطان. (2015). أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الاسعار السوقية للأسهم -دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي، والعاقد على الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن.
17. حسين، جمال. (2018). دور خصائص نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء المالي من خلال إدارة علاقات الزبون -دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية الخاصة في بغداد، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، الخرطوم.
18. الحلو، شيرين (2012)، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
19. حمد، عبدالله. (2015). المرونة الاستراتيجية واثرها في تحقيق التميز المؤسسي، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
20. خالد، مقدم، مايو، عبدالله. (2016). نظام الرقابة الداخلية، لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
21. درغام، ماهر. (2009). المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في قطاع غزة. مجلة جامعة النجاح للأبحاث العموم الإنسانية، المجلد 3(1).
22. دعاس، غسان،، ربايعه، عماد. (2019) . مدى التزام البلديات الفلسطينية بتطبيق اجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي. المؤتمر العلمي الدولي المشترك الاتجاهات الحديثة في إدارة البلديات وتحسين جودة أدائها.

23. الديراوي، سلمان. (2015). العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، ص ص 385-416.
24. ديرية، لؤي. (2018). دور الخدمات الأساسية للغرف التجارية في تعزيز الميزة التنافسية للمنتج الفلسطيني مصانع الحجر محافظة بيت لحم، جامعة القدس.
25. الزيادات، علي. (2015). اثر كفاءة رأس المال الفكري علي الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
26. السامرائي، محمد مجيد. (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الشرق الوسط، رسالة ماجستير، الأردن.
27. السرطاوي، عبد الفتاح. (2016). الواقع التنظيمي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين -دراسة تحليلية للقوانين والتشريعات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث، مجلد 4 (1).
28. الفار ، سماح . (2018) . العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج q s'Tob ، جامعة الازهر ، رسالة ماجستير ، فلسطين.
29. سعدة، رغد. (2017). تطبيقات الرقابة الداخلية في بدايات محافظة الخليل وسبل تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.

30. سلطة النقد الفلسطينية. (2014). تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015 ، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، فلسطين.

31. سمراء، جدي.(2017). دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينية من المؤسسات الجزائرية، جامعة بوضياف- المسلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

32. الشاعر، رامي. (2018). دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركة الكهرباء في المحافظات الجنوبية في غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

33. شرباتي، عماد. (2019). استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ القرارات : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، جامعة الخليل، فلسطين.

34. شعت، محمد. (2017). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

35. شيتور، علي (2014) مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة رسالة ماجستير غير منشورة الجزائر جامعة محمد خيضر-بسكرة.

36. صالح، محسن وآخرون. (2015). المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994-2013م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

37. الصرصور، تمام. (2018). علاقة تطوير المنتجات باتجاهات مستهلكي منتجات الألبان: دراسة تحليلية لإتجاهات المستهلكين في مدينة الخليل، رسالة ماجستير، جامعة القدس.
38. الطائي، سلوان وعلي، محمد. (2020). الرقابة الداخلية ودورها في تحقيق المتطلبات التعليمية والتربوية - دراسة تطبيقية في قسم التعليم الاهلي والاجنبي في وزارة التربية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد60.
39. طنينه، فهد (2017). أثر الرقابة الداخلية على الأداء "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
40. العبادي، إبراهيم. (2014). دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي: دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية في محافظة جرش، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 22(2)، 264-288.
41. عبد الله، تيطاوني. (2017). مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجبلاني بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.
42. عبد الله، سمير وحن، حبيب . (2016). تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
43. عز الدين، عمر زهير. (2015). اثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على اداء المدقق الداخلي- دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن.

44. علي، مرج. (2016). الرقابة الادارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
45. عمر، بلال فايز، الشعار، إسحاق محمود، زلوم، نضال عمر. (2014). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهم العامة الأردنية"، دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد (41)، العدد الثاني.
46. عياش، عبد الوهاب. (2014). دور الرقابة الداخلة في رفع كفاءة الأداء المالي : دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية، مجلة جامعة الناصر لدراسة محاسبة، (4)، 155-165.
47. عينوش، عبد الرحيم ودحماني، عبد الوافي. (2019). تقييم الأداء المالي في شركات التأمين - دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي- البويرة، جامعة البويرة، الجزائر.
48. فرج، صفوت، (1999). القياس النفسي، القاهرة، دار الفكر العربي.
49. القيسي، فوزان. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، مجلد 13، عدد4.
50. محمد، حامد وآخرون. (2017). دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الصناعي دراسة حالة شركة البجراوية الصناعية في الخرطوم، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

51. المدهون، رعدة. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
52. مشتهى، صبري ماهر، (2015). تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع اطار COSO وأثر ذلك على أداء وقيمة الشركة، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1
53. مولود، صلاح . (2017). اثر استخدام النظم المحاسبية المحوسبة علي كفاءة الأداء المالي للشركات السودانية، رسالة دكتوراه، جامعة ام درمان الإسلامية، ام درمان، السودان.
54. النعسان، سماح. (2018). العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين -دراسة ميداني-، الجامعة الاسلامية ، غزة.
55. الوادية، محمد. (2016). دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام، الجامعة الاسلامية، غزة.
56. الوردات، خلف (2014). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن (IIA) ط 1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
57. عميرش، إيمان. (2021). مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها "دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين بفرنسا"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، 5(1)، 134-154.

58. كبلوتي، حمزة وشيخي، بلال. (2021). مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الداخليين بمؤسسات لمساهمة بولايات عنابة، مجلة مجاميع المعرفة، 7(1)، 409-427.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Al-Fatlawi, A (2018). The Role Of Internal Auditing And Internal Control System On The Financial Performance Quality In Banking Sector, *Opcion*, Año 34, N° 86 :3045-3056
2. Armstrong, Michael, *Armstrong's Handbook of Performance Management: An Evidence-Based Guide To Delivering High Performance*, Fifth Edition, Kogan Page, London (UK); Philadelphia (USA), 2015.
3. Armstrong, Michael, Taylor, Stephen, *Armstrong's Handbook of Human Resource Management Practice*, Thirteen Edition, Kogan Page, London (UK); Philadelphia (USA), New Delhi, India, 2014.
4. Eniola, A. A. (2020). Internal control Procedures and firm's performance. *International Journal of Scientific & Technology Research*, 9(2), 6407-6415.
5. Lotfy, S et al. (2021). The Effect of Internal Control Structure Quality on Firm's Financial Performance: An Applied Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange, *Alexandria Journal of Accounting Research*, (15).
6. Tam, T and Tuan, L. (2021). The Impact of Internal Control on Performance of Small and Medium-Sized Enterprises in an Emerging Economy - *Asia-Pacific Management Accounting Journal*, 16(2).
7. Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. *Journal of marketing research*, 18(1), 39-50.
8. George, D., & Mallery, M. (2010). *SPSS for Windows Step by Step: A Simple Guide and Reference*, 17.0 update (10a ed.) Boston: Pearson.
9. Gujarati 'D. N. 'Porter 'D. C. '& Gunasekar 'S. (2012). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.
10. Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2013) *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*. London, UK: SAGE.
11. Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*. Sage publications.

12. Hair Jr, J., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis a global perspective*. Pearson Education Inc. USA, New Jersey, 7458.
13. Hausman, J. A. (1978). Specification tests in econometrics. *Econometric / Journal of the econometric society*. 1251-1271
7. Kamau, Jacintah, (2016). *Effects Of Internal Control Practices On Financial Performance Of Small And Medium Enterprises In Nairobi County*, Master Thesis University Of Nairobi.
8. Awdat, A. (2015). The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan, *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(3), ISSN 2222-1697
9. Niyomi, G and Gamage, C. (2017). *Impact of Internal Control System on Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Sri Lanka*, Department of Accountancy and Finance, Faculty of Management Studies, Rajarata University of Sri Lanka, Mihintale, Sri Lanka.
10. Kange, Samuel, George Achoki, Amos Njuguna, *Relating Company Size and Financial Performance Firm Listed in The Nairobi Securities Exchange*, (Canada: *International Journal of Economics and Finance*, Canadian Center of Science and Education, Vol. 8, No. 9, , 2016), p:34.
11. Lakis, V & Giriunas, I. (2012). The Concept of internal control system, the cortical aspect, *Ekonomika*, 91(2), 142-152.
14. Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, 108(1), 1-24.
15. Mehmetoglu, M., & Jakobsen, T. G. (2017). *Logistic regression. Applied Statistics Using STATA A Guide for the Social Sciences*. London: SAGE Publications Ltd, 161-93.
12. Muhammad, M, & Syed, S, P. (2014) "Impact of Corporate Social Responsibility on Corporate Financial", *Research on Humanities and Social Sciences*, Islamia University of Bahawalpur, Pakistan, ISSN (Paper) 2224-5766 ISSN (Online) 2225- 0484 (Online), Vol.4, No.14. PP 7-15.
13. Odek, R (2019). Effect of Internal Control Systems on Financial Performance of Distribution Companies in Kenya, *Research Journal of Finance and Accounting* 10(20,2019):11-32.

14. Hanoon, R. (2020). The Correlation between Internal Control Components and the Financial Performance of Iraqi Banks a Literature Review, Journal of Advanced Research in Dynamical and Control Systems 12(SP4):957-966.
16. Oppong ,G. K. ,& Pattanayak ,J. K. (2019). Does investing in intellectual capital improve productivity? Panel evidence from commercial banks in India/ Borsa Istanbul Review , 19(3). 219-227
17. Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence” / Daniel Hoehle,http://fmwww.bc.edu/repec/bocode/x/xtscc_paper.pdf
18. Rogers, W. (1993). Regression standard errors in clustered samples. Stata technical bulletin, 13, 19-23.
19. Rousseeuw, P. J. & Leroy, A. M., 1987. Robust Regression and Outlier Detection. 1st ed. New York: Wiley.
20. Schmider ,E. ,Ziegler ,M. ,Danay ,E. ,Beyer ,L. ,& Bühner ,M. (2010). Is it really robust?. Methodology
21. Sekaran, U. (2006): Research methods for business ,fourth edition ,South Illinois University at Carbondale.

ثالثاً: مراجع الشبكة العنكبوتية

1. جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية (2015). <http://www.pacpa.ps>
2. جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية (2021). <http://www.pacpa.ps>
3. منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقنفي. (2021). www.muqtafi.birzeit.edu/

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة المتعلقة بقياس متغيرات الدراسة المستقلة



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

أخي الكريم

تحية طيبة وبعد ...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، نأمل من حضرتكم التكرم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة لما لكم دور كبير في اتمام هذه الدراسة علماً بأن المعلومات التي ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، وبما ينطبق مع وجهة نظركم.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الرقابة الداخلية: هي جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية اصولها وموجوداتها والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية لرفع الكفاءة الإنتاجية في الشركة وتحقيق الفاعلية.

أداء الشركات: هو قدرة الشركة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة.

إعداد الباحث: محمود ارفاعية

إشراف: د. كامل أبو كويك

القسم الأول: المعلومات والبيانات الشخصية:

يرجى وضع × في المربع حول ما يناسبك:

المؤهل العلمي:

أ- دبلوم ب- بكالوريوس ج- ماجستير د- دكتوراه

التخصص:

أ- علوم مالية ومصرفية ب- إدارة أعمال ج- محاسبة د- أخرى حددها.....

المسمى الوظيفي:

أ- مدير تدقيق ب- رئيس قسم التدقيق ج- مدقق رئيسي د- مدقق

سنوات الخبرة:

أ- أقل من 10 سنوات ب- 10-15 سنة ج- أكثر من 15 سنوات

نأمل من حضرتكم قراءة الفقرات الآتية بعناية والإجابة عليها بوضع إشارة (√)
مقياس الرقابة الداخلية: هو مقياس يضم خمس أبعاد وهي (تقييم المخاطر، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات،
الأنشطة الرقابية، المراقبة)

الرقم	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
البعد الأول: مقياس تقييم المخاطر في الشركات المدرجة في بوضة فلسطين						
1.	أحدد المخاطر ودرستها وتحليلها لتحديد كيفية إدارة المخاطر في وحدة الرقابة.					
2.	أصنف المخاطر بشكل دوري حسب تأثيرها على إجراءات العمل.					
3.	أصنف المخاطر بشكل دوري حسب تأثيرها على مكان وجودها.					
4.	أحدد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها لإدارتها.					
5.	أقيم احتمالية حدوث الخطر المادي عند تدقيق البيانات المالية.					
6.	أضع آليات واضحة لتقييم المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة.					
7.	أعمل على إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للشركة.					
8.	أساهم بتحديد مستوى المخاطر المقبول.					
9.	أضع إجراءات سريعة لمواجهة الاخطار.					
10.	أعمل على الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والمنفعة عند تقييم المخاطر.					
البعد الثاني: مقياس البيئة الرقابية في الشركات المدرجة في بوضة فلسطين						
1.	توفر الشركة بيئة رقابية محفزة للأداء.					
2.	لدى العاملين فهم ووضوح للمسؤوليات.					
3.	تعتمد الشركة على معايير محددة في اتخاذ قراراتها وتحقيق أهدافها.					
4.	يوجد هيكل تنظيمي قادر على التعامل مع التغيرات في محيط الشركة.					
5.	يتم تطبيق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات بما يتناسب مع تقارير وحدة الرقابة الداخلية.					
6.	يتم التواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع بناءً على توصيات وحدة الرقابة الداخلية.					
7.	يوجد مدونة للسلوك في الشركة ترسخ النزاهة والقيم الأخلاقية لدى العاملين في وحدة الرقابة الداخلية.					

الرقم	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
البعد الثالث: مقياس المعلومات والاتصالات في الشركات المدرجة في بوصة فلسطين						
1.	يساهم نظام المعلومات الإداري في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
2.	يساهم نظام المعلومات المالي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
3.	يتم تطبيق الشركة نظام اتصالات لإيصال المعلومات لكافة المستويات الإدارية.					
4.	يتم ملائمة نظام المعلومات لتحسين جودة إجراءات الرقابة الداخلية.					
5.	يوجد لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة العاملين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.					
6.	تحدد الرقابة الداخلية معلومات حول البيئة الداخلية لتحسين أداء الشركات.					
7.	يوجد لدى الشركة خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات تستند إلى تقارير وحدة الرقابة الداخلية.					
البعد الرابع: مقياس الأنشطة الرقابية في الشركات المدرجة في بوصة فلسطين						
1.	يوجد سياسات وإجراءات لضمان الفصل بين المهام المتعارضة.					
2.	توجد إجراءات داخل وحدة الرقابة الداخلية تعمل على حماية وسلامة الموجودات والسجلات.					
3.	يوجد ضوابط معنية بصحة ودقة التسجيل والتسجيل والترحيل واكتمال المستندات.					
4.	تعمل وحدة الرقابة الداخلية على مراجعة الأداء الفعلي استناداً إلى استراتيجية.					
5.	يتم تطبيق سياسات وإجراءات لضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية.					
6.	يساهم وجود التقارير الدورية المقدمة لإدارة الشركة في نجاح إجراءات الرقابة.					
7.	تستخدم إدارة الشركة التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية.					
8.	تشتمل التقارير الرقابية للشركة على توصيات ومقترحات للعلاج والتقويم.					

الرقم	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جداً
البعد الخامس: مقياس أنشطة المتابعة في الشركات المدرجة في بourse فلسطين						
1.	يتم تقييم الرقابة الداخلية بشكل مستمر.					
2.	يتم إجراء التعديلات على نظام الرقابة بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات الهيكل التنظيمي والصلاحيات الممنوحة للموظفين.					
3.	يتم استخدام نتائج الأداء لأغراض الحوافز والعقوبات.					
4.	يتم متابعة الثغرات والمشكلات في النظام الرقابي.					
5.	يتم تطوير أساليب الرقابة بشكل مستمر.					

مع الشكر الجزيل على جهودكم وتعاونكم

ملحق رقم (2) قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة	التخصص
-1	د. مجدي وائل الكبجي	القدس المفتوحة	محاسبة
-2	د. زهران دراغمه	العربية الامريكية	محاسبة

ملحق رقم (3) التحليل الوصفي لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية

الشركات الاستثمارية		الشركات الخدمائية		الشركات الصناعية		شركات عينة الدراسة		السنة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.054	0.049	0.087	0.073	0.110	0.110	0.089	0.080	2010
0.033	0.034	0.227	-0.019	0.099	0.052	0.131	0.027	2011
0.042	0.017	0.101	0.048	0.122	0.053	0.094	0.040	2012
0.100	0.005	0.092	0.066	0.369	0.193	0.253	0.099	2013
0.069	-0.005	0.272	-0.075	0.160	0.037	0.175	-0.007	2014
0.064	0.009	0.081	0.009	0.452	-0.044	0.285	-0.012	2015
0.074	0.004	0.085	0.034	0.194	0.059	0.135	0.035	2016
0.098	-0.008	0.085	0.041	0.719	0.327	0.476	0.143	2017
0.071	0.031	0.078	0.039	0.123	0.036	0.093	0.035	2018
0.060	0.005	0.087	0.049	0.115	0.068	0.093	0.043	2019
0.067	0.014	0.133	0.027	0.313	0.089	0.217	0.048	Total

ملحق رقم (4) التحليل الوصفي لمؤشر ربحية السهم

الشركات الاستثمارية		الشركات الخدمائية		الشركات الصناعية		شركات عينة الدراسة		السنة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.070	0.072	0.254	0.153	0.201	0.249	0.195	0.166	2010
0.044	0.055	0.325	0.098	0.189	0.152	0.203	0.106	2011
0.040	0.019	0.253	0.142	0.231	0.171	0.202	0.115	2012
0.115	0.020	0.279	0.171	0.393	0.278	0.306	0.167	2013
0.084	0.012	0.323	0.052	0.421	0.206	0.320	0.102	2014
0.086	0.028	0.264	0.096	0.468	0.278	0.339	0.149	2015
0.099	0.027	0.252	0.126	0.483	0.335	0.354	0.180	2016
0.135	0.013	0.213	0.154	0.561	0.420	0.410	0.218	2017
0.082	0.053	0.202	0.126	0.527	0.290	0.359	0.170	2018
0.105	0.020	0.192	0.145	0.524	0.370	0.375	0.197	2019
0.087	0.032	0.241	0.126	0.408	0.275	0.311	0.157	Total

ملحق رقم (5) التحليل الوصفي لمؤشر نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل

الشركات الاستثمارية		الشركات الخدمائية		الشركات الصناعية		شركات عينة الدراسة		السنة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1.170	1.591	63.513	24.592	1.162	0.496	32.825	7.416	2010
0.650	0.671	1.966	0.619	2.258	0.029	1.755	0.394	2011
5.160	2.459	2.021	2.173	5.847	3.213	4.670	2.689	2012
1.128	-0.015	1.303	1.173	4.756	2.361	3.232	1.281	2013
3.238	1.247	91.785	38.758	1.753	1.661	47.946	11.647	2014
2.174	1.755	11.946	1.577	39.353	14.089	25.775	6.752	2015
0.898	0.464	6.569	-3.527	0.653	0.809	3.785	-0.484	2016
25.240	14.714	9.970	-2.823	0.378	0.410	16.212	4.079	2017
14.269	5.084	3.292	1.587	49.736	-13.176	32.789	-3.340	2018
1.543	0.358	2.424	2.438	10.171	3.960	6.627	2.399	2019
9.754	2.833	35.430	6.657	20.399	1.385	23.279	3.283	Total

ملحق رقم (6.أ) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المدققين حول الفقرات التي تقيس فعالية الرقابة الداخلية

رمز الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الإجابة
RA1	أحدد المخاطر ودرستها وتحليلها لتحديد كيفية إدارة المخاطر في وحدة الرقابة	3.82	1.19	76.4	مرتفع
RA2	أصنف المخاطر بشكل دوري حسب تأثيرها على إجراءات العمل	3.55	0.87	71.0	مرتفع
RA3	أصنف المخاطر بشكل دوري حسب تأثيرها على مكان وجودها	3.41	0.84	68.2	مرتفع
RA4	أحدد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها لإدارتها	3.66	1.12	73.2	مرتفع
RA5	أقيم احتمالية حدوث الخطر المادي عند تدقيق البيانات المالية	3.68	1.09	73.6	مرتفع
RA6	أضع آليات واضحة لتقييم المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة	3.55	1.07	71.0	مرتفع
RA7	أعمل على إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للشركة.	3.59	1.17	71.8	مرتفع
RA8	أساهم بتحديد مستوى المخاطر المقبول	3.59	1.04	71.8	مرتفع
RA9	أضع إجراءات سريعة لمواجهة الاخطار	3.14	1.19	62.8	متوسط
	فعالية تقييم المخاطر	3.543	0.923	70.68	مرتفع
CE1	توفر الشركة بيئة رقابية محفزة للأداء.	3.27	0.90	65.4	متوسط
CE2	لدى العاملين فهم ووضوح للمسؤوليات.	3.23	0.94	64.6	متوسط
CE3	تعتمد الشركة على معايير محددة في اتخاذ قراراتها وتحقيق أهدافها.	3.27	0.90	65.4	متوسط
CE4	يوجد هيكل تنظيمي قادر على التعامل مع التغيرات في محيط الشركة.	3.55	1.13	71	مرتفع
CE5	يتم تطبيق تفويض الصلاحيات والمسؤوليات بما يتناسب مع تقارير وحدة الرقابة الداخلية.	3.36	1.01	67.2	متوسط

ملحق رقم (6.ب) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المدققين حول الفقرات التي تقيس فعالية الرقابة الداخلية

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الإجابة
CE7	يوجد مدونة للسلوك في الشركة ترسخ النزاهة والقيم الأخلاقية لدى العاملين في وحدة الرقابة الداخلية.	3.39	1.19	67.8	متوسط
	فعالية البيئة الرقابية	3.345	0.873	66.9	مرتفع
IC1	يساهم نظام المعلومات الإداري في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.02	1.02	80.4	مرتفع
IC2	يساهم نظام المعلومات المالي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.05	1.08	81.0	مرتفع
IC4	يتم ملائمة نظام المعلومات لتحسين جودة إجراءات الرقابة الداخلية.	3.55	0.79	71.0	متوسط
IC5	يوجد لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة العاملين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	3.66	0.91	73.2	مرتفع
IC6	تحدد الرقابة الداخلية معلومات حول البيئة الداخلية لتحسين أداء الشركات.	3.39	1.10	67.8	متوسط
	فعالية المعلومات والاتصالات	3.732	0.895	74.64	مرتفع
CA1	يوجد سياسات وإجراءات لضمان الفصل بين المهام المتعارضة.	3.73	1.21	74.6	مرتفع
CA2	توجد إجراءات داخل وحدة الرقابة الداخلية تعمل على حماية وسلامة الموجودات والسجلات.	3.73	1.00	74.6	مرتفع
CA3	يوجد ضوابط معنية بصحة ودقة التسجيل والترحيل واكتمال المستندات.	3.64	1.08	72.8	مرتفع
CA4	تعمل وحدة الرقابة الداخلية على مراجعة الأداء الفعلي استناداً إلى استراتيجية.	3.50	0.76	70.0	مرتفع
CA5	يتم تطبيق سياسات وإجراءات لضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية.	3.52	0.93	70.4	مرتفع
CA6	يساهم وجود التقارير الدورية المقدمة لإدارة الشركة في نجاح إجراءات الرقابة.	3.84	1.10	76.8	مرتفع

ملحق رقم (ج.6) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المدققين حول الفقرات التي تقيس فعالية الرقابة الداخلية

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الإجابة
CA7	تستخدم إدارة الشركة التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية.	3.80	1.09	76	مرتفع
CA8	تشتمل التقارير الرقابية للشركة على توصيات ومقترحات للعلاج والتقييم.	3.66	1.03	73.2	مرتفع
	فعالية الأنشطة الرقابية	3.671	0.905	73.42	مرتفع
MA1	يتم تقييم الرقابة الداخلية بشكل مستمر.	3.25	1.16	65.0	متوسط
MA2	يتم إجراء التعديلات على نظام الرقابة بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات الهيكل التنظيمي والصلاحيات الممنوحة للموظفين.	3.14	1.34	62.8	متوسط
MA3	يتم استخدام نتائج الأداء لأغراض الحوافز والعقوبات.	3.07	1.23	61.4	متوسط
MA4	يتم متابعة الثغرات والمشكلات في النظام الرقابي.	3.11	1.22	62.2	متوسط
MA5	يتم تطوير أساليب الرقابة بشكل مستمر.	3.25	1.12	65.0	متوسط
	فعالية أنشطة المتابعه	3.671	1.102	63.28	مرتفع

ملحق رقم (7) التحليل الوصفي لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة

الشركات الاستثمارية		الشركات الخدمائية		الشركات الصناعية		شركات عينة الدراسة		السنة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
17036116.3	7688423.9	22198498.0	8710502.8	2128860.1	1406385.3	14618080.3	5397247.8	2010
917727.5	284901.4	31301423.3	-12387340.3	1903252.4	-277602.6	16330449.6	-3401279.8	2011
2622521.9	-1699611.5	17042830.4	7650191.0	1463083.3	639983.8	9293802.0	1807441.8	2012
3306252.4	424043.4	18024436.7	7291799.0	2405633.1	1297743.7	9553620.3	2654490.5	2013
3299397.4	-1885955.9	11697331.4	2439287.5	2190571.6	61092.2	6355709.9	90175.6	2014
1629585.9	-199779.8	13133025.2	5504659.0	1865195.0	574424.2	7002208.1	1672696.1	2015
5017627.9	-2173309.7	12429362.8	3271400.7	1948934.7	1154470.8	7081829.2	672976.0	2016
10730198.2	-5894728.3	7875846.9	3426278.8	2826483.5	2114886.2	8219253.2	-75975.0	2017
3396974.5	-1232394.8	4720623.5	1872353.7	2521607.5	1022708.6	3560789.2	536897.1	2018
4576114.4	-1339700.7	2534495.6	1082785.5	2251673.4	1684819.1	3356672.9	558280.9	2019
7329076.4	-602811.2	16018322.1	2886191.8	2182266.7	967891.1	9475318.8	991295.1	Total

ملحق (8-أ) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	القيمة الاقتصادية المضافة	العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم	قطاع العمل	رمز الشركة	اسم الشركة	الفترة الزمنية
1.54330	-1100000.0	0.03971	0.04883	استثمار	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	2010
3.51969	-126700.0	-0.03410	-0.01856	استثمار	PID	الفلسطينية للاستثمار والائماء	2010
0.59707	578407.0	0.05897	0.06618	استثمار	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	2010
2.62006	167260.0	0.01174	0.01255	استثمار	ARAB	المستثمرون العرب	2010
1.79964	5400000.0	0.13783	0.17787	استثمار	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	2010
0.79062	2900000.0	0.04441	0.06823	استثمار	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	2010
0.26682	46000000.0	0.08361	0.14602	استثمار	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	2010
0.23111	-529128.0	-0.09424	-0.05182	صناعة	LADAEN	فلسطين لصناعة اللدائن	2010
3.03795	142274.0	0.02912	0.02199	صناعة	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	2010
-0.18310	444322.0	0.27624	0.43335	صناعة	APC	العربية لصناعة الدهانات	2010
-1.19630	-1700000.0	0.07347	0.15086	صناعة	JCC	شركة سجاير القدس	2010
0.54835	1500000.0	0.07098	0.07845	صناعة	GMC	مطاحن القمح الذهبي	2010
1.00041	5300000.0	0.21463	0.37027	صناعة	AZIZZA	دواجن فلسطين Aziza	2010
0.04902	2800000.0	0.18930	0.49903	صناعة	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	2010
-0.00974	1500000.0	0.10017	0.40619	صناعة	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	2010
0.98227	3200000.0	0.13081	0.33647	صناعة	BPC	شركة بيرزيت للأدوية	2010
1.65697	54000000.0	0.22060	0.65592	خدمات	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	2010

ملحق (8-ب) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2010	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.11304	0.08951	-591949.0	-0.06112
2010	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.01955	0.01735	195453.0	4.25797
2010	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.00449	-0.00487	-1600000.0	-8.78911
2010	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.13393	0.11121	376173.0	-3.42288
2010	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	-0.00171	0.00159	-116660.0	153.91000
2011	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.04597	0.03650	1800000.0	0.44902
2011	الفلسطينية للاستثمار والائماء	PID	استثمار	-0.01813	-0.03472	-123776.0	0.57950
2011	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	0.05642	0.05047	564245.0	2.04319
2011	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	0.04392	0.04377	566642.0	0.15480
2011	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.03940	0.02365	-1100000.0	0.16934
2011	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	0.10078	0.06272	631199.0	0.84262
2011	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.11455	0.05510	-344000.0	0.45618
2011	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.06510	-0.13429	-671841.0	0.05814
2011	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	صناعة	0.00465	0.00433	18781.0	-1.28595
2011	العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	0.30069	0.19642	-118753.0	2.97461
2011	شركة سجاير القدس	JCC	صناعة	0.03235	0.01891	-4700000.0	-4.51948
2011	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.07482	0.06621	466666.0	2.26214

ملحق (8-ت) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	القيمة الاقتصادية المضافة	العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم	قطاع العمل	رمز الشركة	اسم الشركة	الفترة الزمنية
-1.16425	-1200000.0	-0.01633	-0.02223	صناعة	AZIZZA	دواجن فلسطين Aziza	2011
-0.47510	818209.0	0.16067	0.47177	صناعة	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	2011
1.57171	888515.0	0.07406	0.34571	صناعة	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	2011
0.83592	2000000.0	0.09411	0.22425	صناعة	BPC	شركة بيرزيت للأدوية	2011
1.84947	-76000000.0	0.21166	0.68941	خدمات	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	2011
2.72515	5600000.0	0.10716	0.13957	خدمات	PEC	الفلسطينية للكهرباء	2011
0.51739	492020.0	0.04297	0.05068	خدمات	ABRAJ	ابراج الوطنية	2011
1.54779	-1700000.0	-0.09022	-0.07622	خدمات	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	2011
-2.84692	283938.0	0.04997	0.06335	خدمات	NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي	2011
-0.07662	-3000000.0	-0.43630	-0.28053	خدمات	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	2011
13.14730	-1800000.0	0.01351	0.02067	استثمار	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	2012
1.29490	376412.0	0.09551	0.05514	استثمار	PID	الفلسطينية للاستثمار والائماء	2012
0.30865	-336251.0	-0.02713	-0.02848	استثمار	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	2012
4.15965	-98011.3	-0.00689	-0.00677	استثمار	ARAB	المستثمرون العرب	2012
1.58072	460570.0	0.02404	0.03992	استثمار	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	2012
-2.69815	-4100000.0	-0.01830	-0.02186	استثمار	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	2012
-0.58209	-6400000.0	0.03742	0.07740	استثمار	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	2012

ملحق (8-ث) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2012	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.08298	-0.20653	-861130.0	0.09770
2012	الوطنية لصناعه الكرتون	NCI	صناعة	0.02094	0.01916	-110230.0	3.50500
2012	العربية لصناعه الدهانات	APC	صناعة	0.34399	0.20389	282152.0	2.13207
2012	شركة سجاير القدس	JCC	صناعة	0.19969	0.09414	1500000.0	3.69929
2012	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.03037	0.02762	-735893.0	-2.41982
2012	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.05088	0.03519	631288.0	2.01340
2012	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	0.66858	0.19605	2600000.0	0.25968
2012	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.03534	0.00575	-646333.0	17.97560
2012	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.26915	0.10320	3100000.0	1.65203
2012	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.62399	0.17910	42000000.0	1.81529
2012	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.14024	0.10445	5800000.0	1.45293
2012	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.02035	0.01852	208295.0	1.99984
2012	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.03976	-0.05091	-2200000.0	0.03680
2012	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.16128	0.11287	722876.0	1.69327
2012	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	-0.05591	-0.07805	-630025.0	6.03888
2013	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.01093	0.00890	353318.0	1.28036
2013	الفلسطينية للاستثمار والائماء	PID	استثمار	0.04332	0.07091	295749.0	-1.48128

ملحق (8-ج) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2013	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	-0.17853	-0.18950	-1800000.0	0.10393
2013	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	0.00894	0.00897	119237.0	0.20023
2013	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.18943	0.12338	5300000.0	1.04092
2013	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	-0.04070	-0.03487	-4800000.0	-1.59502
2013	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.10321	0.04985	3500000.0	0.34656
2013	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.08130	-0.25372	-842154.0	-0.21191
2013	الوطنية لصناعه الكرتون	NCI	صناعة	0.09171	0.07967	243617.0	1.32472
2013	العربية لصناعه الدهانات	APC	صناعة	0.53457	0.26669	571738.0	0.68723
2013	شركة سجائر القدس	JCC	صناعة	0.05106	0.02554	-1700000.0	-1.68395
2013	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.01433	0.01342	-893508.0	5.28184
2013	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.25013	0.13846	4100000.0	1.45947
2013	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	1.20891	0.27801	5200000.0	-0.01628
2013	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.14287	1.08418	2100000.0	13.99490
2013	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.29357	0.10859	2900000.0	0.41612
2013	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.69764	0.18267	44000000.0	1.86933
2013	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.07603	0.05766	1000000.0	1.14409
2013	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.03204	0.02854	352437.0	0.71087

ملحق (8-ح) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2013	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.05170	-0.05535	-2400000.0	0.43288
2013	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.26317	0.16530	731357.0	-0.44255
2013	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	0.01081	0.01480	67000.0	3.32472
2014	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.01664	0.01183	451900.0	8.37249
2014	الفلسطينية للاستثمار والائتماء	PID	استثمار	0.02308	0.03650	157551.0	0.70808
2014	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	-0.09669	-0.11839	-1100000.0	-0.03509
2014	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	-0.05156	-0.05597	-687337.0	-0.01476
2014	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.15021	0.08619	776195.0	1.10856
2014	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	-0.03746	-0.03100	-4700000.0	-1.40012
2014	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.07759	0.03636	-8100000.0	-0.01089
2014	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.07070	-0.28306	-737612.0	-0.10879
2014	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	صناعة	0.06293	0.05589	34821.0	1.42525
2014	العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	0.38609	0.19929	-29239.8	1.37703
2014	شركة سجاير القدس	JCC	صناعة	-0.25295	-0.12218	-4400000.0	0.49184
2014	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.01091	0.01012	92582.5	5.63270
2014	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.17279	0.10368	836261.0	1.39365
2014	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	1.22127	0.24129	4200000.0	-0.02018

ملحق (8-خ) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2014	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.10253	0.03985	188575.0	2.73385
2014	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.22373	0.08422	364442.0	2.02036
2014	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.64629	0.16286	26000000.0	1.36895
2014	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.03142	0.02416	-3600000.0	1.15827
2014	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.00952	0.00841	104742.0	3.23446
2014	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.03156	-0.03429	-2100000.0	0.12701
2014	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.00074	0.00051	-669017.0	226.10100
2014	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	-0.34376	-0.61284	-5100000.0	0.56119
2015	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.00726	0.00411	164640.0	5.34275
2015	الفلسطينية للاستثمار والائتماء	PID	استثمار	0.01100	0.01711	75114.2	2.10649
2015	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	-0.08776	-0.10256	-944440.0	-0.27947
2015	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	-0.02543	-0.02377	-339086.0	-0.55300
2015	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.17901	0.10852	2600000.0	1.38151
2015	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	0.01994	0.01604	-54686.9	3.79769
2015	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.09230	0.04624	-2900000.0	0.49191
2015	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.13670	-1.20919	-1400000.0	-0.06323
2015	الوطنية لصناعه الكرتون	NCI	صناعة	0.09654	0.08433	128211.0	1.28470

ملحق (8-د) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2015	العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	0.69918	0.31336	614882.0	0.82160
2015	شركة سجائر القدس	JCC	صناعة	-0.01321	0.00096	-625116.0	119.01000
2015	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	-0.07961	-0.08170	-1900000.0	2.55062
2015	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.19556	0.11258	1900000.0	1.43921
2015	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	1.34111	0.23045	4300000.0	-0.06984
2015	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.13619	0.06285	951841.0	0.83096
2015	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.26405	0.08900	1200000.0	1.00067
2015	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.63104	0.15295	32000000.0	1.49267
2015	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.03142	0.02416	3800000.0	7.95393
2015	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.02031	0.01761	223435.0	3.22518
2015	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.04614	-0.05277	-2300000.0	-0.03690
2015	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	-0.01300	-0.00909	-58251.1	-19.57970
2015	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	-0.04588	-0.07607	-637230.0	16.40670
2016	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.03034	0.02454	-949742.0	-0.34082
2016	الفلسطينية للاستثمار والائتماء	PID	استثمار	0.00486	0.00750	33183.4	0.28941
2016	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	-0.09443	-0.12267	-976226.0	0.89203
2016	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	0.00605	0.00564	79616.4	2.02847

ملحق (8-ل) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2016	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.21392	0.11962	4500000.0	0.67162
2016	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	-0.04678	-0.03951	-8000000.0	-0.75387
2016	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.07604	0.03499	-9900000.0	0.45952
2016	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.03103	-0.37823	-335817.0	-0.20557
2016	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	صناعة	0.06069	0.05375	-62789.0	2.14404
2016	العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	0.80321	0.31863	610021.0	1.00994
2016	شركة سجاير القدس	JCC	صناعة	-0.04498	-0.01707	-1100000.0	0.96387
2016	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.00186	0.00191	-321178.0	1.00944
2016	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.24036	0.12739	1600000.0	0.80575
2016	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	1.40231	0.21288	4500000.0	0.14218
2016	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.17252	0.07980	1600000.0	0.81403
2016	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.40556	0.12805	3900000.0	0.59601
2016	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.60821	0.14435	28000000.0	1.86810
2016	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	-0.01081	-0.00763	-6600000.0	-14.71530
2016	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.02310	0.01959	254130.0	0.89333
2016	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.06814	-0.08453	-2900000.0	-0.56289
2016	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.19505	0.12154	784202.0	-0.32948

ملحق (8-م) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	القيمة الاقتصادية المضافة	العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم	قطاع العمل	رمز الشركة	اسم الشركة	الفترة الزمنية
-8.31755	90072.0	0.01293	0.00858	خدمات	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	2016
-4.75364	-1100000.0	0.01757	0.02139	استثمار	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	2017
44.22610	-39067.7	-0.00820	-0.00572	استثمار	PID	الفلسطينية للاستثمار والانهاء	2017
57.82010	-2370.0	0.00192	0.00155	استثمار	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	2017
1.75363	78339.9	0.00540	0.00595	استثمار	ARAB	المستثمرون العرب	2017
0.66532	2800000.0	0.12242	0.25296	استثمار	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	2017
-0.24894	-22000000.0	-0.20663	-0.21210	استثمار	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	2017
3.53223	-21000000.0	0.00939	0.02717	استثمار	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	2017
-0.08435	-243920.0	-0.09347	-0.07012	صناعة	LADAEN	فلسطين لصناعة اللدائن	2017
0.34196	-3928.0	0.02636	0.03155	صناعة	NCI	الوطنية لصناعه الكرتون	2017
0.30959	814598.0	0.26514	0.80172	صناعة	APC	العربية لصناعه الدهانات	2017
0.49799	-263680.0	0.01739	0.03978	صناعة	JCC	شركة سجاير القدس	2017
0.31310	731106.0	0.09000	0.09622	صناعة	GMC	مطاحن القمح الذهبي	2017
0.90031	899800.0	0.10966	0.23673	صناعة	AZIZZA	دواجن فلسطين Aziza	2017
-0.16989	5500000.0	2.22545	1.70956	صناعة	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	2017
0.77040	4300000.0	0.13751	0.34062	صناعة	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	2017
0.80676	7300000.0	0.16922	0.59027	صناعة	BPC	شركة بيرزيت للأدوية	2017

ملحق (8-ن) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2017	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.53583	0.12465	19000000.0	1.40129
2017	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.14404	0.08649	2300000.0	2.11194
2017	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.20505	0.10490	2300000.0	0.22627
2017	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.07717	-0.10586	-3000000.0	0.27358
2017	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.11602	0.03056	-32190.4	2.15190
2017	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	0.00262	0.00519	-10137.0	-23.10070
2018	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.06021	0.02421	1900000.0	-1.31196
2018	الفلسطينية للاستثمار والانماء	PID	استثمار	0.12994	0.15621	788296.0	-1.20366
2018	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	-0.00395	-0.00488	-68796.0	37.38070
2018	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	0.00593	0.00538	78455.6	0.51827
2018	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.18039	0.07476	475281.0	0.71513
2018	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	-0.05988	-0.07308	-7600000.0	-1.01464
2018	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.06005	0.03119	-4200000.0	0.50640
2018	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.12523	-0.22902	-144058.0	-0.66036
2018	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	صناعة	-0.03252	-0.03199	-320840.0	0.69304
2018	العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة	0.33436	0.12186	-375141.0	1.38106
2018	شركة سجاير القدس	JCC	صناعة	0.00431	0.00070	-701886.0	-144.75600

ملحق (8-هـ) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2018	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.00491	0.00461	-253698.0	19.52310
2018	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.06276	0.03399	-1900000.0	3.38367
2018	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	1.59609	0.18819	4800000.0	0.02276
2018	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.34026	0.12064	4000000.0	0.72345
2018	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.42716	0.11303	4100000.0	1.10885
2018	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.50972	0.13890	11000000.0	1.61823
2018	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.14645	0.09717	1800000.0	-0.31108
2018	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.10752	0.05219	1200000.0	0.72443
2018	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.05778	-0.08639	-2600000.0	-0.56878
2018	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.04458	0.02773	-113934.0	-0.04931
2018	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	0.00309	0.00615	-51944.0	8.10756
2019	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	استثمار	0.02692	0.02164	-1400000.0	0.35342
2019	الفلسطينية للاستثمار والائماء	PID	استثمار	-0.05710	-0.08390	-1200000.0	-2.51885
2019	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	استثمار	-0.02818	-0.03660	-323541.0	1.45283
2019	المستثمرون العرب	ARAB	استثمار	0.00663	0.00596	87636.1	2.26074
2019	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	استثمار	0.22000	0.10319	3600000.0	1.00882
2019	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	استثمار	-0.10175	-0.01465	-11000000.0	-0.50851

ملحق (8-ك) قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

الفترة الزمنية	اسم الشركة	رمز الشركة	قطاع العمل	ربحية السهم	العائد على حقوق الملكية	القيمة الاقتصادية المضافة	نسبة صافي التدفقات من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل
2019	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	استثمار	0.07480	0.04221	858000.0	0.45427
2019	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	صناعة	-0.09057	-0.19852	-99598.0	-1.95754
2019	الوطنية لصناعه الكرتون	NCI	صناعة	0.05705	0.04989	179331.0	0.32607
2019	العربية لصناعه الدهانات	APC	صناعة	0.54773	0.17592	500660.0	0.69753
2019	شركة سجاير القدس	JCC	صناعة	0.01843	0.00736	-410341.0	30.86410
2019	مطاحن القمح الذهبي	GMC	صناعة	0.05435	0.04852	993320.0	3.02813
2019	دواجن فلسطين Aziza	AZIZZA	صناعة	0.29327	0.13347	3300000.0	0.98557
2019	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	صناعة	1.63592	0.16897	1100000.0	0.06728
2019	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	صناعة	0.29730	0.09661	3000000.0	0.47427
2019	شركة بيرزيت للأدوية	BPC	صناعة	0.51477	0.12636	6600000.0	1.15799
2019	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	خدمات	0.48598	0.13109	2900000.0	2.01085
2019	الفلسطينية للكهرباء	PEC	خدمات	0.20751	0.12851	4600000.0	3.25427
2019	ابراج الوطنية	ABRAJ	خدمات	0.13289	0.06310	1500000.0	0.21057
2019	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	خدمات	-0.06364	-0.10516	-2700000.0	-0.06107
2019	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	خدمات	0.09615	0.05818	206842.0	2.61759
2019	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (واصل)	WASSEL	خدمات	0.01010	0.02105	-10129.0	6.59608

ملحق رقم (9.أ): توزيع شركات التدقيق التي انجزت تدقيق الحسابات للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	رمز الشركة	القطاع
بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	إرنست ويونغ	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	JPH	صناعي
إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	AZIZZA	صناعي
إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	LADAEN	صناعي
إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	NCI	صناعي
إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	بر ايس ووتر هاوس	GMC	صناعي
ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	ديلويت آند توش	BPC	صناعي
معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	معاينة وشركاه	JCC	صناعي
إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	VOIC	صناعي
شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	APC	صناعي
شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	مؤسسة الريادة	مؤسسة الريادة	شركة مؤسسة الطريفي	شركة مؤسسة الطريفي	NSC	خدماتي
إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	PEC	خدماتي

ملحق رقم (9.ب): توزيع شركات التدقيق التي انجزت تدقيق الحسابات للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)

القطاع	رمز الشركة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
خدماتي	ABRAJ	براييس ووتر هاوس	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	براييس ووتر هاوس	براييس ووتر هاوس	براييس ووتر هاوس	براييس ووتر هاوس	براييس ووتر هاوس	براييس ووتر هاوس	براييس ووتر هاوس
خدماتي	WASSEL	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ
خدماتي	AHC	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ
خدماتي	PALTEL	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ
استثماري	UCI	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه
استثماري	JREI	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه	طلال ابو غزالة وشركاه
استثماري	ARAB	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	ديلويت أند توش	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم
استثماري	PIIC	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ
استثماري	PRICO	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ
استثماري	PID	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم	معاينة وشركاهم
استثماري	PADICO	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ	إرنست ويونغ

ملحق (أ.10) الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

تاريخ الإدراج	الرمز	الشركة	القطاع
23/02/1997	AIG	المجموعة الأهلية للتأمين	التأمين
30/03/2011	GUI	العالمية المتحدة للتأمين	
09/07/2006	MIC	المشرق للتأمين	
15/01/1997	NIC	التأمين الوطنية	
10/05/2010	PICO	فلسطين للتأمين	
04/05/2011	TIC	التكافل الفلسطينية للتأمين	
13/05/2008	TRUST	ترست العالمية للتأمين	
05/03/1997	APC	العربية لصناعة الدهانات	الصناعة
31/12/2002	AZIZA	دواجن فلسطين	
22/12/2004	BPC	بيرزيت للأدوية	
17/05/2011	ELECTRODE	الشرق للإلكترونيات	
17/05/2005	GMC	مطاحن القمح الذهبي	
24/07/1997	JCC	سجاير القدس	
20/01/1997	JPH	القدس للمستحضرات الطبية	
30/12/2002	LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن	
03/05/2015	BJP	بيت جالا لصناعة الأدوية	
30/11/2011	NAPCO	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	
06/08/2006	NCI	الوطنية لصناعة الكرتون	
23/04/2013	PHARMACARE	دار الشفاء لصناعة الأدوية	
09/08/1999	VOIC	مصانع الزيوت النباتية	
14/04/2010	ABRAJ	أبراج الوطنية	
30/05/1998	AHC	المؤسسة العربية للفنادق	
22/06/2008	NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي	
09/01/2011	OOREDOO	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	
03/07/2012	PALAQAR	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	
06/05/1997	PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	
28/03/2004	PEC	الفلسطينية للكهرباء	
24/05/2010	RSR	مصايف رام الله	
23/04/2007	WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	

ملحق (10.ب) الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

تاريخ الإدراج	الرمز	الشركة	القطاع
22/11/1997	AIB	البنك الإسلامي العربي	البنوك
22/09/2005	BOP	بنك فلسطين	
02/07/2009	ISBK	البنك الإسلامي الفلسطيني	
13/02/1997	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	
04/04/2012	PSE	سوق فلسطين للأوراق المالية	
22/03/1997	QUDS	بنك القدس	
29/04/2007	TNB	البنك الوطني	
02/03/2014	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك)	الاستثمار
25/04/2011	AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	
27/07/1997	ARAB	المستثمرون العرب	
17/12/2006	JREI	القدس للاستثمارات العقارية	
05/06/1997	PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	
23/07/2006	PID	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	
31/12/2002	PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	
24/02/1997	PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	
20/02/2017	SANAD	سند للموارد الإنشائية	
21/01/2007	UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار	

ملحق (11) : ملخص الدراسات السابقة:

الرقم	اسم الباحث، عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	اهم النتائج
1.	دراسة أبو صافي (2019) بعنوان: نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO	المنهج الوصفي التحليلي	البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصالات.	أن توافر عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO في شركة السكسك بدرجة كبيرة جداً، حيث احتل المرتبة الأولى بعد البيئة الرقابية، في حين جاء في المرتبة الثانية تقدير المخاطر، وحصل على المرتبة الثالثة الأنشطة الرقابية وحصل على المرتبة الرابعة نظام المعلومات والاتصالات.
2.	دراسة الشاعر (2018) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي	هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في شركة توزيع الكهرباء المحافظات الجنوبية	اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والدراسة التطبيقية، والمقابلات الشخصية	الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي	لا يوجد بين نسب ومؤشرات الأداء المالي لشركة توزيع الكهرباء قبل وبعد تبعية الرقابة الداخلية للإدارة العامة، وتوصلت الدراسة الميدانية من خلال تحليل الاستبيان بأن جميع محاور الرقابة الداخلية الخمسة وهي، " محور بيئة الرقابة، محور تقدير وتحديد المخاطر، محور أنشطة الرقابة، محور المعلومات والاتصالات، محور المراقبة والضبط"، تبين بأنه يوجد دور للمحاور الخمسة في شركة توزيع الكهرباء - المحافظات الجنوبية (غزة)

3.	دراسة عبد الله (2017): بعنوان: مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي.	هدفت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لمدينة عريب خلال الفترة 2012-2015م	اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي	الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي	توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية لضبط الأداء، وضمان تحقيق أهداف المؤسسة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح
4.	دراسة محمد وآخرون (2017) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي في القطاع الصناعي	معرفة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية المتبع بالشركات الصناعية في الرقابة على الأداء المالي	المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة	نظام الرقابة الداخلية وكفاءة الرقابة على الأداء المالي تقوم الأداء المالي، الكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الموضوعية	نظام الرقابة الداخلية للشركات الصناعية يساهم في رفع كفاءة الرقابة على الأداء المالي، إدارة الشركات الصناعية تهتم بتطبيق اللوائح والإجراءات المالية مما يؤدي إلى تقويم الأداء المالي، إدارة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية تهتم بتدريب الكادر البشري مما يؤثر على دوره في الرقابة على الأداء المالي، وجود إجراءات لزيادة الكفاءة وتشجيع الإلتزام بالسياسات الموضوعية
5.	دراسة شاعت (2017): بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.	التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية	المنهج الوصفي وأسلوب المسح الشامل	الرقابة الداخلية (البيئية) الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية بأبعادها (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)	وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئية الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، والمراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية بأبعادها (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)

	المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)				
6.	دراسة طنينيه (2017) بعنوان: أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية	التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية	المنهج الوصفي التحليلي	الرقابة الداخلية الأداء المالي ويضم العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق المليكة (ROE)، والعائد على السهم الواحد (EPS)، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).	وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الأصول (ROA)، ووجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية و العائد على حقوق المليكة (ROE)، ووجود اثر ايجابي طردي لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS)، وكذلك وجود اثر ايجابي طردي لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)، ووجود علاقة ايجابية بين جميع ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء.
7.	دراسة السامرائي (2016): بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير	بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية	المنهج الوصفي التحليلي	البيئـة الرقابية والمعلومات والاتصالات وجودة التقارير	وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئـة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية

<p>في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة بورصة عمان ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في شركات الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان</p>	<p>المالية والملاءمة</p>		<p>الأردنية المدرجة في بورصة عمان</p>	<p>المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.</p>	
<p>أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية</p>	<p>مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO ومؤشرات الأداء المالي</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها</p>	<p>دراسة مشتهى (2015) بعنوان: تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها.</p>	<p>.8</p>
<p>أظهرت الدراسة تمتع شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة. وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي. وأن وجود عناصر رقابة داخلية جيدة يؤدي بالضرورة الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية</p>	<p>عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي</p>	<p>تم استخدام المنهج الوصفي</p>	<p>هدفت الدراسة الى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية</p>	<p>دراسة عياش (2014) بعنوان: دور الرقابة الداخلة في رفع كفاءة الأداء المالي : دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية</p>	<p>.9</p>

التي تساعد الإدارة على ترشيد ودعم قراراتها					
أظهرت النتائج أن بيئة الرقابة التي تعد أحد أبعاد الرقابة الداخلية لها تأثير إيجابي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة. أظهرت الأبعاد الأخرى للرقابة الداخلية التي تتمثل في أنشطة الرقابة ونظام المعلومات والاتصالات وتقييم المخاطر وأنشطة المراقبة تأثيرات غير مهمة على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن النتائج لا تزال تقدم بعض الأفكار المفيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في فينتام.	الرقابة الداخلية من خمسة عناصر (بما في ذلك بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، وأنظمة المعلومات والاتصالات، وأنشطة المراقبة) من قبل COSO. وأداء الشركات	تم استخدام المنهج الوصفي	هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في اقتصاد ناشئ	10. دراسة (Tam and Tuan, 2021) بعنوان تأثير الرقابة الداخلية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ناشئ - مجلة المحاسبة الإدارية لآسيا والمحيط الهادئ	
أن جودة هيكل الرقابة الداخلية تهدف إلى تعزيز الأداء المالي للشركات المقيمة في البورصة المصرية، كما أوضحت النتائج التأثير المعنوي والإيجابي للأنشطة الرقابية على الأداء المالي للشركات دون باقي المكونات الأربعة الأخرى. وفيما يتعلق بالمغيرات الرقابية محل الدراسة وهما عمر الشركة وحجمها، فقد أسفرت نتائج الدراسة على تأثيرهما المعنوي والإيجابي على	جودة هيكل الرقابة الداخلية الأداء المالي للشركات	تم استخدام المنهج الوصفي	اختبار الأثر الكلي والتفصيلي لجودة هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات باستخدام عينة من الشركات المقيمة في البورصة المصرية	11. دراسة (Lotfy, et al, 2021) بعنوان أثر جودة هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات دراسة تطبيقية على الشركات المقيمة في البورصة المصرية	

الأداء المالي للشركات					
وجود علاقة إيجابية بين رقابة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وممارسات المراقبة والنجاح التنظيمي. كما وتوصلت الدراسة إلى أنه لا بد من أن يقوم المدققين الداخليين فحص وتقييم إطار عمل الرقابة الداخلية والكفاءة التي يتم بها الإدارات المختلفة تؤدي واجباتها الموكلة إليها. يجب أن تقوم الإدارة أيضاً بتقييم الخطر المتوقع بعناية والسعي لإدارة الخطر في نقاط معينة	إجراءات الرقابة الداخلية وأداء الشركة	تم اتباع نهجاً نوعياً لتصميم البحث الوصفي	هدفت الدراسة إلى تحليل إجراءات الرقابة الداخلية وأداء الشركة في جنوب غرب نيجيريا	دراسة (Eniola, 2020) بعنوان: تحليل إجراءات الرقابة الداخلية وأداء الشركة في جنوب غرب نيجيريا	12.
أن الرقابة الداخلية أكثر ارتباطاً بالأداء المالي بنسبة 94.28% أكثر من ارتباطها السلبي بنسبة 5.72%.	الرقابة الداخلية ضعيفة في العراق مقارنة بالدول النامية في الدراسات التي تم تحليله	المنهج الاستقرائي	التعرف كيفية تأثير الرقابة الداخلية على الأداء المالي للقطاعات المصرفية الستة في العراق	دراسة (Hanoon, 2020) بعنوان: العلاقة بين مكونات الرقابة الداخلية والأداء المالي للمصارف العراقية مراجعة أدبية	13.
أشارت النتائج إلى نمو هائل في ربحية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كينيا على مدى السنوات العشر الماضية بحوالي 96% وأسفرت نتائج لا يُعرف سوى القليل عن تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع	الرقابة الداخلية والأداء المالي	منهج المسح الشامل من خلال إحصائيات المسح الاقتصادي	تحليل آثار أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع الصغيرة والمتوسطة	دراسة (Odek, 2019) بعنوان: تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التوزيع في كينيا	14.

<p>أن للتدقيق الداخلي تأثير إيجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي ، وكان لنظام الرقابة الداخلية تأثير إيجابي كبير على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي</p>	<p>التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية منع الاحتيال المحاسبي</p>	<p>المنهج التجريبي</p>	<p>فحص وتحليل تأثير التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية على منع الاحتيال المحاسبي في القطاع المصرفي</p>	<p>دراسة (Al-Fatlawi, 2018) بعنوان دور نظام التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في جودة الأداء المالي في القطاع المصرفي في إندونيسيا</p>	<p>15.</p>
<p>أن الحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال في المنظمة أمر حيوي للحفاظ على أدائها المالي. تساهم هذه الدراسة في تعزيز فهمنا لأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسات التصنيع وأهميتها في زيادة الأداء المالي.</p>	<p>مكونات نظام الرقابة الداخلية وهي بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة ونظام اتصالات المعلومات والمراقبة الأداء المالي</p>	<p>تم استخدام المنهج الوصفي</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التصنيع المدرجة</p>	<p>دراسة (Niyomi and Gamage, 2017) بعنوان: تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التصنيع المدرجة في سري لانكا</p>	<p>16.</p>
<p>أن بيئة الرقابة و تقييم المخاطر له علاقة سلبية مع الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت النتائج أيضا وجود علاقة إيجابية بين أنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي</p>	<p>بيئة الرقابة وتقييم المخاطر والأداء المالي وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>معرفة الآثار المترتبة على ممارسات الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي</p>	<p>دراسة (KAMAU 2016): بعنوان: الآثار المترتبة على ممارسات الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي</p>	<p>17.</p>

<p>ووجدت الدراسة أن البنوك الأردنية مهتمة بذلك. جودة التدقيق الداخلي وإدارة أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم مخاطر عملية التدقيق الداخلي وأن هناك تأثير لوظيفة التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي</p>	<p>التصميم، وتدقيق الجودة وإدارة قسم التدقيق الداخلي، وتقييم وتطوير الخاصة بهم الداخلي. إدارة مخاطر التدقيق</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>التعرف على أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية</p>	<p>دراسة (Awdat, 2015) بعنوان: أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية في الأردن</p>	<p>.18</p>
--	---	-------------------------------	---	---	------------

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
.1	جدول (1.3) التوزيع النسبي لعينة الدراسة على القطاعات	69
.2	جدول (2.3.أ): الشركات التي شملتها الدراسة	69
.3	جدول (2.3.ب): الشركات التي شملتها الدراسة	70
.4	جدول (3.3): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة تبعا لشركة التدقيق	86
.5	جدول (4.3): خصائص المبحوثين من شركات التدقيق التي شملتها الدراسة	87
.6	جدول (5.3.أ): نتائج صدق وثبات أداة الدراسة المتعلقة بقياس فعالية الرقابة الداخلية	91
.7	جدول (5.3.ب): نتائج صدق وثبات أداة الدراسة المتعلقة بقياس فعالية الرقابة الداخلية	92
.8	جدول (6.3): مفتاح التصحيح الخماسي	95
.9	جدول (7.3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة لمتغيرات الدراسة	102
.10	جدول (1.4): الأوساط الحسابية لنسبة فعالية الرقابة الداخلية وأبعادها خلال فترة الدراسة (2010-2019)	105
.11	جدول (2.4.أ): الأوساط الحسابية لمؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة (2010-2019)	106
.12	جدول (2.4.ب): الأوساط الحسابية لمؤشرات الأداء المالي خلال فترة الدراسة (2010-2019)	107
.13	جدول (3.4): نتائج اختبار (Levin-Lin-Chu LLC) لاستقرارية بيانات الدراسة	108
.14	جدول (4.4): اختبار التداخل الخطي بين للمتغيرات المستقلة في النماذج المدروسة	109
.15	جدول (5.4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة	110

111	جدول (6.4): اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة	.16
112	جدول (7.4): نتائج اختيار النموذج الاحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة	.17
114	جدول (8.4): نتائج نموذج (REM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية	.18
116	جدول (9.4): نتائج نموذج (REM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال ربحية السهم	.19
118	جدول (10.4): نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية المضافة	.20
120	جدول (11.4): نتائج نموذج (PRM) لدراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	.21

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
72	الشكل (1.3): متوسط معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2010-2019)	.1
75	الشكل (2.3): متوسط ربحية السهم خلال الفترة (2010-2019)	.2
78	الشكل (3.3): متوسط القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة (2010-2019)	.3
80	الشكل (4.3): متوسط نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي خلال الفترة (2010-2019)	.4
94	الشكل (5.3): نموذج الدراسة	.5
104	الشكل (1.4): الأوساط الحسابية (Mean) والانحرافات المعيارية (SD) للوزن النسبي لفعالية أبعاد الرقابة الداخلية	.6

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أداة الدراسة (الاستبانة)	139
2	محكمين اداة الدراسة	144
3	التحليل الوصفي لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية	145
4	التحليل الوصفي لمؤشر ربحية السهم	146
5	التحليل الوصفي لمؤشر نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل	147
أ.6	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المدققين حول الفقرات التي تقيس فعالية الرقابة الداخلية	148
ب.6	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المدققين حول الفقرات التي تقيس فعالية الرقابة الداخلية	149
ج.6	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاستجابات المدققين حول الفقرات التي تقيس فعالية الرقابة الداخلية	150
7	التحليل الوصفي لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة	152
أ.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	153
ب.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	154
ت.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	155
ث.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	156
ج.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	157
ح.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	158
خ.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	159
د.8	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	160

161	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	8.ل
162	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	8.م
163	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	8.ن
164	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	8.هـ
165	قيم المؤشرات المالية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	8.ك
166	توزيع شركات التدقيق التي انجزت تدقيق الحسابات للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	9.أ
167	توزيع شركات التدقيق التي انجزت تدقيق الحسابات للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2010-2019)	9.ب
170	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	10.أ
172	ملخص الدراسات السابقة	11

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إجازة البحث.
ب	إقرار.
ج	إهداء.
د	الشكر والتقدير.
هـ	قائمة الاختصارات.
و	المصطلحات الإجرائية للدراسة.
ح	الملخص باللغة العربية.
ي	الملخص باللغة الإنجليزية.
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1.1 المقدمة.
2	2.1 مشكلة الدراسة وأستلتها
3	3.1 أهمية الدراسة.
4	4.1 أهداف الدراسة.
5	5.1 حدود الدراسة.
5	6.1 محددات ومعيقات الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
6	المبحث الأول: الرقابة الداخلية
6	1.1.2 المقدمة.
7	2.1.2 مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية.
9	3.1.2 أنواع الرقابة الداخلية.
10	4.1.2 أهمية وفوائد نظام الرقابة الداخلية.

13	5.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية .
15	6.1.2 عناصر نظام الرقابة الداخلية.
18	7.1.2 أدوات قياس الرقابة الداخلية ومؤشراتها.
19	8.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية.
20	9.1.2 الخصائص التي تساهم في توفير نظام رقابي فعال وكفوء.
21	10.1.2 محددات الرقابة الداخلية.
23	11.1.2 كيفية قياس الرقابة الداخلية.
24	12.1.2 دور المدقق في نظام الرقابة الداخلية
26	2.2 المبحث الثاني: مفهوم الأداء وتطوره.
26	1.2.2 التمهيد.
26	2.2.2 مفهوم الأداء.
27	3.2.2 أنواع الأداء.
29	4.2.2 أهمية الأداء.
30	5.2.2 أهمية الأداء المالي.
32	6.2.2 أهداف الأداء المالي.
35	7.2.2 الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.
40	3.2 المبحث الثالث: تدقيق الحسابات.
40	1.3.2 التمهيد.

40	2.3.2 أهداف تدقيق الحسابات.
41	3.3.2 التدقيق الخارجي.
43	4.3.2 معايير التدقيق الدولية.
44	4.2 المبحث الرابع : الواقع الفلسطيني.
44	1.4.2 تطور الاقتصاد الفلسطيني.
47	2.4.2 السوق المالي الفلسطيني.
48	3.4.2 الشركات الفلسطينية.
49	4.4.2 الرقابة الداخلية في الشركات الفلسطينية وواقع التدقيق الخارجي.
51	5.2 المبحث الخامس: الدراسات السابقة.
51	1.5.2 الدراسات العربية.
59	2.5.2 الدراسات الأجنبية.
66	6.2 ملخص الدراسات السابقة.
67	7.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة
68	1.3 منهج الدراسة
68	2.3 مجتمع الدراسة
69	3.3 عينة الدراسة
70	4.3 متغيرات الدراسة قياسها وسلوكها
71	1.4.3 متغيرات الدراسة التابعة قياسها وسلوكها
80	2.4.3 متغيرات الدراسة المستقلة قياسها وسلوكها
86	1.2.4.3 خصائص العينة.
88	2.2.4.3 صدق وثبات أداة الدراسة المتعلقة بقياس المتغيرات المستقلة
93	5.3 فرضيات الدراسة

93	6.3 نموذج الدراسة
94	7.3 الأساليب الإحصائية وطرق جمع البيانات
100	8.3 اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة Normal Distribution & Test Outliers (Value))
	الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة
103	1.4 فعالية الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين
106	2.4 تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين
107	3.4 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي
107	1.3.4 اختبار استقراره السلاسل الزمنية (Stationarity test) (
108	2.3.4 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity) (
109	3.3.4 اختبار الارتباط الذاتي ((Autocorrelation Test))
110	4.3.4 اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي ((Heteroskedasticity Test))
111	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
113	1.4.4 أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال العائد على حقوق الملكية للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين
115	2.4.4 أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال معدل ربحية السهم للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين
117	3.4.4 أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال القيمة الاقتصادية للشركات الخدماتية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين

119	4.4.4 أثر فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي الحسابات على الأداء المالي المقاس من خلال نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للشركات الخدمائية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين
120	5.4 ملخص النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة
	الفصل الخامس: استنتاجات وتوصيات الدراسة
124	1.5 الاستنتاجات
126	2.5 التوصيات
128	المصادر والمراجع
128	المراجع باللغة العربية
137	المراجع باللغة الاجنبية
139	مراجع الشبكة العنكبوتية
180	فهرس الجداول
182	فهرس الأشكال
183	فهرس الملاحق
185	فهرس المحتويات